وزارة التعليـم العـالـي و البحـث العلمـي
جـــامـعـة قسنطيـنة 2
كلية العلـوم الاقتصادية و علوم التسييـر

قسـم علـوم التسييـــر
تخصص: إدارة مـالية
رقم التسجيل:.....

دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة

مذكـرة مقدمـــة ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة المـاجستيـــر

إعداد الطـــالب:
بولجنيـــب عـــادل

إشراف الأستاذة الدكتورة:
بديســي فهـيمة

أعضـاء لجنــة المنــاقشــة:

أ.د/ بن ناصر عيسى	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**جامعة قسنطينة 2**
أ.د/ بديسي فهيمة	**أستاذ التعليم العالي**	**مقررا**	**جامعة قسنطينة 2**
أ.د/ مرازقة صالح	**أستاذ التعليم العالي**	**عضوا**	**جامعة قسنطينة 2**
د/ زعيبط نور الدين	**أستاذ محاضر**	**عضوا**	**جامعة قسنطينة 2**

السنة الجامعية 2013- 2014

وزارة التعليـم العـالـي و البـحـث العلمـي
جـــامـعـة قسنطيـنة 2
كلية العلـوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسـم علـوم التسييـــر
تخصص: إدارة مـالية
رقم التسجيل:.....

دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة

مذكـرة مقدمـــة ضمـن متطلبـات نـيـل شهـــادة المـــاجستيـــر

إعداد الطـــالب:
بولجنيـــب عـــادل

إشراف الأستـاذة الدكتورة:
بديســي فهـيمة

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشـــة:

أ.د/ بن ناصر عيسى	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**	**جامعة قسنطينة 2**
أ.د/ بديسي فهيمة	**أستاذ التعليم العالي**	**مقررا**	**جامعة قسنطينة 2**
أ.د/ مرازقة صالح	**أستاذ التعليم العالي**	**عضوا**	**جامعة قسنطينة 2**
د/ زعيبط نور الدين	**أستاذ محاضر**	**عضوا**	**جامعة قسنطينة 2**

السنة الجامعية 2013- 2014


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد والشكر والثناء لله العلي القدير على نعمه الظاهرة و الباطنة و توفيقي لإنجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل شكري و امتناني إلى الأستاذة الدكتورة بديسي فهيمة لقبولها الإشراف على هذا العمل، و توجيهاتها القيمة، و على ما بذلته من جهود.

أشكر كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويني.

أتقدم بشكري الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

أشكر أمي، أبي، وكل أفراد عائلتي.

أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

الإهداء

إلى أمي، أبي و عائلتي

الفهرس

الفهرس VI
فهرس الجداول VIII
فهرس الأشكال IX
فهرس الملاحق X
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية 1
المبحث الأول: المحاسبة الدولية 3
المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية 3
المطلب الثاني: أسباب ظهور المحاسبة الدولية 7
المطلب الثالث: أهداف المحاسبة الدولية 12
المطلب الرابع: مشاكل الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي 14
المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي 17
المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي 18
المطلب الثاني: فوائد التوافق المحاسبي الدولي 21
المطلب الثالث: معوقات التوافق المحاسبي الدولي 23
المطلب الرابع: جهود لجنة المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي 26
المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 34
المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية 34
المطلب الثاني: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية 41
المطلب الثالث: مزايا وعيوب المعايير المحاسبية الدولية 42
المطلب الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم 45
الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية و درجة تأثرها بالمعايير المحاسبية الدولية 50
المبحث الأول: المعلومات المالية 52
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية 52
المطلب الثاني: تصنيف المعلومات المالية 54
المطلب الثالث: أهمية المعلومات المالية 60
المطلب الرابع: الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية و احتياجاتها 64

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية 68
المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المالية 68
المطلب الثاني: إدارة الأرباح 76
المطلب الثالث: مبدأ التحفظ (الحيطة و الحذر) 85
المطلب الرابع: الملائمة الإعلامية 89
المبحث الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية 93
المطلب الأول: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية 93
المطلب الثاني: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على إدارة الأرباح 97
المطلب الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على مبدأ التحفظ 103
المطلب الرابع: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الملائمة الإعلامية للمعلومات المالية 108
الفصل الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة ALEMO و مساهمته في تحقيق جودة المعلومات المالية 114
المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة ALEMO 116
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة ALEMO 116
المطلب الثاني: المعلومة المالية في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني بمؤسسة ALEMO 122
المطلب الثالث: مراحل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على مستوى مؤسسة ALEMO 124
المطلب الرابع: تأثير الانتقال للنظام المحاسبي المالي على المعلومات المالية لمؤسسة ALEMO 127
المبحث الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية في المعلومات المالية لمؤسسة ALEMO 140
المطلب الأول: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم 140
المطلب الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة 147
المطلب الثالث: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية 156
المطلب الرابع: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة 161
الخاتمة 167
قائمة المراجع 173
الملاحق 182
الملخصات 190

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مواضيع المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية	5
2	مواضيع المحاسبة الدولية	6
3	قائمة المعايير المحاسبية الدولية IAS السارية إلى غاية 2012	39
4	قائمة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS السارية إلى غاية 2012	40
5	إجازات صنع منتجات ALEMO	118
6	ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق PCN، جانب الأصول	128
7	ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق PCN، جانب الخصوم	129
8	تكييف حسابات ميزان المراجعة لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي	130
9	ميزانية مؤسسة ALEMO المكيفة وفق حسابات النظام المحاسبي المالي قبل المعالجة، جانب الأصول	131
10	ميزانية مؤسسة ALEMO المكيفة وفق حسابات النظام المحاسبي المالي قبل المعالجة، جانب الخصوم	132
11	ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي بعد المعالجة، جانب الأصول	138
12	ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي بعد المعالجة، جانب الخصوم	139
13	مكونات حساب الخدمات الخارجية لسنة 2012	145
14	جدول التدفقات النقدية لمؤسسة ALEMO لسنة 2012	148
15	جدول استحقاقات عناصر الذمم و الديون في 2012/12/31	149
16	التدفقات النقدية المتوقعة لسنة 2013	150
17	مقارنة بين النتائج المتوقعة و الفعلية لسنة 2012	152
18	الميزانية التنبؤية لمؤسسة ALEMO لسنة 2013	154
19	جدول حسابات النتائج التنبؤي لمؤسسة ALEMO لسنة 2013	155
20	الجانب المدين لـ ح/115	162
21	الجانب الدائن لـ ح/115	162
22	رصيد ح/115	162
23	معلومات مقارنة بين أداء سنة 2011 و 2012 لمؤسسة ALEMO	163

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مصادر الفروق المحاسبية	12
2	تدرج مستويات تجانس الأنظمة المحاسبية	20
3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية	32
4	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية	70
5	فروع مؤسسة PMO	117
6	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALEMO	119
7	مقارنة بين النتائج المتوقعة و الفعلية لسنة 2012	152
8	مقارنة بين أداء 2011 و 2012 لمؤسسة ALEMO	163

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ميزانية مؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب المعيار IAS 1	183
2	قائمة الدخل لمؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب IAS 1 (تصنيف المصاريف حسب طبيعتها)	184
3	قائمة الدخل لمؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب IAS 1 (تصنيف المصاريف حسبا لوظائف)	185
4	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة اقتصادية بتاريخ 12/31/ن حسب المعيار IAS 7 (الطريقة المباشرة)	186
5	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة اقتصادية بتاريخ 12/31/ن حسب المعيار IAS 7(الطريقة غير المباشرة)	187
6	جدول التغيرات في رأس المال لمؤسسة اقتصادية في 31 /12/ن حسب المعيار IAS 1	188
7	المعلومات القطاعية لمؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب ما ينص عليه المعيار IAS 14	189

مقدمة

1. طبيعة و إشكالية الموضوع

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى لانتشار الشركات متعددة الجنسيات و امتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول، حيث أصبحت تتحكم في الفواصل الإستراتيجية للاقتصاد العالمي. كما أصبح للأسواق المالية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن مصادر تمويل مما أدى إلى توسع حجم التعاملات فيها، بحيث تخطت المجالين المحلي و الإقليمي إلى المجال الدولي.

لقد أفرز هذا الوضع صعوبة إنتاج معلومة ملائمة و موثوق بها، للأسواق المالية الدولية، و صعوبة دخول المؤسسات إليها بسبب متطلبات هذه الأخيرة بالتقيد بالقواعد المحاسبية المطبقة في البلد الذي تتبع له. كما أفرز هذا الوضع عراقيل تصادفها الشركات متعددة الجنسيات التي لديها فروع في أنحاء العالم في عملية إعداد القوائم المالية المجمعة لجميع فروعها داخل و خارج البلد الأصلي، و بالتالي صعوبة تقديم معلومات مالية موحدة متجانسة و موثوق بها عن أنشطتها للمستثمرين فيها و المتعاملين معها، أو أصحاب المصالح.

لقد جعلت هذه الصعوبات من المحاسبة في قمة الاهتمام باعتبارها أهم المصادر لتوفير المعلومات المطلوبة، لذلك كان لابد أن تتطور لتجاوز العوائق التي تواجه الممارسة المحاسبية ذات البعد الدولي. و قد أكدت معظم الدراسات و البحوث، في مجال المحاسبة الدولية، على وجود اختلافات أساسية بين النظم المحاسبية المطبقة في مختلف دول العالم. حيث أن معظم هذه الاختلافات نتجت من الشعور بالحاجة إلى أنظمة محاسبية محلية تعكس احتياجات تلك الدول من المعلومات، و التي غالبا ما تختلف من دولة لأخرى متأثرة بمجموعة من العوامل البيئية لكل دولة.

إن انتقال المعلومات المالية خارج البيئة المعدة فيها يؤدي في الغالب إلى تغيير أو إنقاص مضمونها الإفصاحي[1]، و الإخلال بدورها الأساسي لدى مستخدميها و ينتهي الأمر بتضليل الكثير منهم . و عليه بدأ الاهتمام بمراجعة أهداف المحاسبة و إطارها النظري من أجل التصدي للقضايا التي تطرحها الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، و هو ما أصبح يعرف بالمحاسبة الدولية.

لقد نتج عن الجهود الرامية لوضع أسس و قواعد للمحاسبة الدولية ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للتقارير المالية (IAS* /IFRS**) ، و التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لإعداد القوائم المالية لمختلف المؤسسات من مختلف البلدان. و لقد روعي في إعداد القوائم المالية توفر ثلاث أهداف أساسية هي الاستجابة لحاجات مستخدميها، خاصة المستثمرين، توفير معلومة مالية تعكس الواقع الاقتصادي، و توحيد القواعد المحاسبية بما يسمح بإجراء مقارنات بين المؤشرات المالية المستعملة من قبل الأطراف ذات العلاقة بعالم المال و الأعمال.

---

* IAS: International Accounting Standards.

** IFRS: International Financial Reporting Statement.

إن الأهداف سابقة الذكر لا تتحقق إلا بضمان جودة عالية للمعلومة المالية، حيث أن انشغالات مستخدمي المعلومات لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى ذلك إلى جودتها، و ذلك من خلال توفرها على بعض الخصائص التي تضمن ذلك كالملائمة و الموثوقية و القابلية للفهم و المقارنة.

تؤثر جودة المعلومات المالية على فعالية وظيفة الاتصال المالي، و الذي يقوم على إعلام المساهمين والمستثمرين و مختلف مستعملي المعلومات المالية للمؤسسة بالوضعية المالية لها من خلال نشر معلومات ذات طابع مالي. و يفترض أن ينصب هذا الاتصال على معلومات تعكس الواقع المالي للمؤسسة بغية التأثير الإيجابي على قرارات المستقبِل. إن وظيفة الاتصال تعمل على استمرار العلاقة بين المؤسسة و محيطها لكنها تخضع للعديد من الاعتبارات المتعلقة برهانات السلطة و المصالح المتضاربة للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. و عليه فإن محاولات التلاعب بالمعلومات و عدم الإفصاح عنها يمثل واقعا معاشا أكدته الفضائح المالية التي سجلت مؤخرا و التي هزت العديد من الاقتصاديات المتطورة الأمر الذي جعل المعلومات المالية المعلن عنها محل شك من قبل مستعمليها.

و من أجل إعادة الثقة للأسواق المالية سعت مختلف الدول و المنظمات المهنية إلى تعميم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بهدف تقديم إطار قانوني على المستوى الدولي لنشر معلومات ذات جودة، تكون مفهومة، ملائمة، قابلة للمقارنة بالنسبة للمستثمرين باعتبارهم المستهدف الأول من هذه المعايير دون إهمال باقي الأطراف المستخدمة للمعلومات .

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت على إصلاح النظام المحاسبي، من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي (PCN*) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF**)، القائم على المعايير المحاسبية الدولية و هذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف منها تمكين المؤسسة من إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، و ذلك من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات لضمان توفر تلك المعلومات على الخصائص المميزة التي تضمن تحقيق هذه الجودة. مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تعمل المعايير المحاسبية الدولية على ضمان و تحسين جودة المعلومة المالية؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- كيف كان ظهور و تطور المعايير المحاسبية الدولية؟ و ما هو مضمونها؟
- ما طبيعة و حدود المحتوى المعلوماتي للمعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية؟
- ما هي الخصائص التي تميز المعايير المحاسبية الدولية و المؤثرة على جودة المعلومة المالية؟

* PCN: Plan Comptable National.

** SCF: Système Comptable Financier.

-هل يختلف المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و درجة جودتها من وجهة نظر مستعملي القوائم المالية؟ و ما مدى اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؟

-ما هي انعكاسات تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المالية؟ وما مدى التزام المؤسسة الجزائرية بتوفير الخصائص التي تضمن هذه الجودة؟

2. الفرضيات

قصد معالجة الإشكالية المطروحة تتم صياغة جملة من الفرضيات و التي سيتم إثباتها أو نفيها من خلال إنجاز هذا البحث. و تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

الفرضية الأولى: تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تحسين جودة المعلومة المالية.

الفرضية الثانية: يعمل النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة المعلومات التي تنتجها المؤسسة الجزائرية رغم غياب سوق مالي بالمعنى الحقيقي.

الفرضية الثالثة: يدرك مسيرو المؤسسة الجزائرية دور المعلومات المالية في ترشيد القرار.

3. أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية المعلومات المالية في اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من مستثمرين، دائنين، مسيرين، جهات حكومية...الخ. فاتخاذ قرارات ملائمة تحتاج لمعلومات ذات مصداقية تعكس واقع المؤسسة و تلبي احتياجات الأطراف المختلفة.

لقد أدت الفضائح المالية التي طالت الكثير من الشركات العملاقة مثل Enron, Woldcom, Parmalat, Lernout & Hauspie ... و التي كان سببها الأول التلاعب في المعلومات و محاولة إظهار أوضاع مالية معاكسة للحقيقة إلى فقدان للثقة في المعلومة المالية التي تنشرها المؤسسة و قد ترتب عن هذا فقدان هذه المعلومات لأهم عامل يميزها ألا و وهو عامل الجودة.

في هذا الظرف يصبح من الضروري إيجاد الإطار القانوني المناسب الذي يعيد الثقة لمستعملي القوائم المالية في المعلومات المالية المنشورة، هذا الإطار يتمثل بشكل أساسي في المعايير المحاسبية الدولية. من هنا تبرز أهمية هذا الموضوع في إرساء و تعزيز الثقة لدى مستعملي المعلومات المالية في هذه المعايير الدولية كمعايير يضمن تطبيقها معلومات ذات جودة عالية.

كما تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال تبني الجزائر لهذه المعايير عن طريق النظام المحاسبي المالي و ذلك في إطار التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوربي و المنظمة العربية للتجارة الحرة والمفاوضات للدخول للمنظمة العالمية للتجارة، لذلك من الضروري على المؤسسة الجزائرية و الأطراف المتعاملة معها فهم فلسفة و مضمون هذه المعايير و أهميتها من أجل تطبيقها بأفضل

شكل ممكن و محاولة محو الاعتقاد السائد لدى مستخدمي المعلومات المالية في ظل المخطط المحاسبي الوطني بأن هناك نقصا في الإفصاح عن المعلومات المالية التي تفيدهم.

4. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن بلوغها من خلال محاولة معالجة الإشكالية المطروحة، و إثبات أو نفي الفرضيات المصاغة. و من هذه الأهداف نذكر:

- تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي و من ثمة تحليل وتقييم انعكاساتها على المعلومات المالية المنشورة؛
- فهم فلسفة و مضمون و خصائص المعايير المحاسبية الدولية؛
- إبراز الدور الذي تلعبه المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- معرفة أهمية المعلومات المالية المنشورة بالنسبة لمختلف فئات مستعملي القوائم المالية؛
- إيضاح حدود و طبيعة المحتوى المعلوماتي للمعلومات المالية المنشورة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية؛
- معرفة أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية للمؤسسة الجزائرية.

5. أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار الموضوع بناء على عدة اعتبارات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حداثة الموضوع و قلة البحوث الأكاديمية المتناولة للمعايير المحاسبية الدولية على المستوى الوطني و السعي لفتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا؛
- حداثة دخول النظام المحاسبي المالي المعتمد على المعايير المحاسبية الدولية حيز التنفيذ مما يتطلب المزيد من الدراسة في هذا المجال؛
- الدور الذي أصبحت تلعبه المعلومة المالية في عملية اتخاذ القرار، و الاهتمام المتزايد بتوجيه هدفها نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات و تعظيم منفعتها في ترشيد قراراتهم؛

6. منهجية البحث و أدواته

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع، حيث يستخدم المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية و مضمونها، و تتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بمراحل التطور التاريخي للتوافق المحاسبي الدولي و للمنظمات المهنية العاملة في هذا المجال، و يكون المنهج تحليلي عند دراسة أثر المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المالية الدولية باعتبار المعايير المحاسبية متغير مستقل و جودة المعلومة المالية متغير تابع.

و اعتمد منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، و سيتم استخدام المقابلة الشخصية و الملاحظة و تحليل الوثائق بغية معرفة مدى جودة المعلومة المالية المنشورة من طرف مؤسسة *ALEMO.

و من أدوات البحث التي سيتم استخدمها المسح المكتبي، بهدف التعرف على مختلف المراجع و البحوث المتناولة لموضوع الدراسة، من أجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع، إضافة إلى الأقراص المضغوطة و الأنترنيت.

7. الدراسات السابقة

لقد تطرقت عدة دراسات أجنبية لموضوع دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، في مقابل ندرة الدراسات العربية، و من بين هذه الدراسات:

- دراسة **عادل عاشور** (2006) بعنوان:

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

حاولت هذه الدراسة معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على فاعلية الإفصاح المحاسبي عند إعداد و عرض القوائم المالية داخل المؤسسة الجزائرية، و ذلك من خلال دراسة و تطبيق المعيار المحاسبي الأول IAS 1 "عرض القوائم المالية"، المعيار المحاسبي السابع IAS 7 "جدول التدفقات النقدية"، المعيار المحاسبي السابع عشر IAS 10 "الإيجارات، المعيار المحاسبي الواحد و العشرون IAS 21 " آثار التغيرات في أسعار صرف العملا ت الأجنبية " المعيار المحاسبي الثالث و الثلاثون IAS 33 "عائد السهم"، على مجمع الرياض سطيف . و قد بينت هذه الدراسة أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم بدرجة كبيرة في زيادة مستوى الإفصاح المالي و المحاسبي في القوائم المالية خاصة المعيار IAS 7 "قائمة التدفقات النقدية"، بالإضافة إلى المعلومات التي يوفرها استخدام المعياران IAS 21 و IAS 33.

- دراسة **Mary E.Barth,Wayne R. Landsman & Mark H.Lang** (2007) بعنوان:

International Accounting Standards and Accounting Quality

قامت هذه الدراسة بمحاولة معرفة ما إذا كان لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أثر في الرفع من جودة المعلومة المالية وذلك باستخدام عدة مؤشرات لها علاقة بإدارة الأرباح، مبدأ التحفظ، الملائمة الإعلامية، و قد توصلت إلى أن المؤسسات المكونة للعينة التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية و التي تنتمي لـ 21 دولة قد أظهرت انخفاض في إدارة الأرباح، سرعة في الاعتراف بالخسائر مقارنة بالأرباح، ارتفاع في الملائمة الإعلامية للمعلومات المالية المنشورة، و ذلك مقارنة بعينة أخرى من المؤسسات التي لا تطبق هذه المعايير (و لا المعايير الأمريكية US-GAAP[**]). كما بينت الدراسة أن المؤسسات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية أظهرت بصفة عامة تحسن في هذه المؤشرات مقارنة بالفترة التي سبقت هذا التطبيق.

---

[*] ALEMO: Algérienne des Equipements et Machines-Outils.

[**] US-GAAP: United State Generally Accepted Accounting Principales.

- دراسة **Pascal Dumontier & Randa Margraoui** (2007) بعنوان:

L'adoption des IFRS améliore- t-elle le contenu informatif des chiffres comptables

قامت هذه الدراسة بتحليل القيمة الإعلامية المضافة للقوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية و من ثم تقييم مدى صحة قرار الإتحاد الأوروبي بفرض هذه المعايير على كل المؤسسات المسعرة في السوق المالي ابتداء من سنة 2005. و قد تمت هذه الدراسة انطلاقا من عينة من المؤسسات الألمانية التي تبنت هذه المعايير بشكل مسبق بين سنتي 1999 و 2002 و توصلت إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في هذه المؤسسات قد أدى إلى التخفيض من عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين و المسيرين، و يكون هذا الأثر أكبر كلما كان اهتمام المستثمرين و المحللين الماليين أكبر بالمؤسسة. كما خلصت إلى أن المؤسسات الألمانية لم تستفد بشكل آني من المعايير المحاسبية الدولية بل كان ذلك تدريجيا نظرا لحاجة المستثمرين و المحللين الماليين للوقت لفهم المدى الإعلامي للمعايير المحاسبية الدولية.

- دراسة **Lei Cai, Asheq Rahman & Stephen Courtenay** (2008) بعنوان:

The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison

قامت هذه الدراسة بملاحظة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على إدارة الأرباح في القوائم المالية و ذلك عن طريق دراسة عينة مكونة من أكثر من 100000 ملاحظة من 32 بلد بين سنتي 2000 إلى 2006، و قد توصلت إلى أن إدارة الأرباح قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة في البلدان التي تبنت هذه المعايير ، هذا الأثر يكون أكثر وضوحا كلما كان تطبيق المعايير بشكل أكثر صرامة.

- دراسة **Huifa Chen, Yihong Jiang & Zhijun Lin** (2009) بعنوان:

International Financial Reporting Standards and Accounting Quality: Evidence from the European Union

قامت هذه الدراسة بمقارنة نوعية المعلومات المالية للم ؤسسات المسعرة في السوق المالي ل15 دولة تنتمي للإتحاد الأوروبي قبل و بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية سنة 2005 و ذلك باستخدام 5 مؤشرات و هي تمهيد الأرباح، إدارة الأرباح اتجاه هدف معين، مقدار المستحقات التقديرية، نوعية المستحقات، سرعة الاعتراف بالخسائر مقارنة بالأرباح، وقد توصلت إلى أن معظم هذه المؤشرات قد تحسنت بعد تبني المعايير المحاسبية الدولية.

- دراسة **Joanne Horton, George Serafeim & Ioanna Serafeim** (2010) بعنوان:

Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment

قامت هذه الدراسة بملاحظة مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية على المعلومات التي تنشرها المؤسسة من خلال التركيز على القدرة التنبؤية لهذه المعلومات و قابليتها للمقارنة . و قد توصلت إلى أن أخطاء التنبؤات المستقبلية قد انخفضت في المؤسسات التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبقها، و يكون مدى هذا التأثير مرتبط بمدى اختلاف المعايير المحاسبية الدولية عن المعايير المحلية السابقة. كما خلصت إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد جعل المعلومات المالية أكثر قابلية للمقارنة.

– دراسة **حميداتو صالح ، زلاسي رياض ، بوقفة علاء** (2011) بعنوان:

دور معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية

تناولت هذه الدراسة دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، و قد أظهرت ذلك من خلال عدة نواحي، حيث أن المعايير المحاسبية الدولية تعمل على تقديم القوائم المالية وفق أسس مختلفة (قوائم مالية سنوية، قوائم مالية قطاعية، قوائم مالية مرحلية) بما يتلاءم مع احتياجات المستعملين، كما أنها تحدد مجموعة من الأسس و الاعتبارات التي ينبغي احترامها عند إعداد القوائم المالية من بينها : العرض العادل، فرضية استمرارية المؤسسة، الاتساق في العرض، الأهمية النسبية...

8. خطة البحث

من أجل إنجاز البحث فقد قسم إلى ثلاث فصول : فصليين نظريين و فصل تطبيقي. يتناول الفصل الأول الإطار النظري للمحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية ، و يتضمن ثلاثة مباحث. أما الفصل الثاني فيتناول جودة المعلومات المالية ودرجة تأثرها بالمعايير المحاسبية الدولية ، و يتضمن كذلك ثلاثة مباحث. في حين يتناول الفصل الثالث الدراسة الميدانية و المتعلقة بمدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات جودة المعلومات المالية في مؤسسة ALEMO، و يتضمن مبحثين.

و الخطة مفصلة هي على النحو التالي:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية ودرجة تأثرها بالمعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: المعلومات المالية

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

المبحث الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية

الفصل الثالث: تطبيق النظام المحاسبي المالي بمؤسسة ALEMO و مساهمته في تحقيق جودة المعلومات المالية

المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة ALEMO

المبحث الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية في المعلومات المالية لمؤسسة ALEMO

الخاتمة

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

تمهيد

إن دراسة مراحل تطور علم المحاسبة يوضح مدى ارتباط و تأثر هذا العلم بالوسط الاجتماعي السائد، فقد رافقت المحاسبة تطور المجتمعات في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية باعتبارها المصدر الوحيد و الأكيد للمعلومات التي تسهم في ترشيد القرارات. فأمام تنامي أنشطة المؤسسات و تخطيها حدود الدولة الواحدة، تعاظمت الحاجة لمصادر تمويل هذا التوسع، و هو ما أدى لظهور و تطور الأسواق المالية الدولية، هذا الوضع صعب على المستثمرين قراءة و فهم و مقارنة القوائم المالية نتيجة اختلاف المبادئ المحاسبية بين الدول، كما صعب من مهمة الشركات متعددة الجنسيات في إعداد قوائمها المالية المجمعة و الحصول على تمويل من الأسواق المالية الخارجية. و عليه فقد ظهرت جهود لتوسيع مجال المحاسبة من أجل التصدي للقضايا التي تطرحها الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، و هو ما صار يعرف بالمحاسبة الدولية.

و قد تباينت آراء الباحثين و المهتمين حول هذا الموضوع و حاول كل منهم دراسته من زاوية معينة و بواسطة منهج محدد يعكس نظرته إليه. و لعل المنهج الذي حظي بالاهتمام الأكبر، خلال العقود الأخيرة، هو المنهج التوافقي الذي تجسد من خلال جهود عدة منظمات وهيئات لعل أبرزها لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي سعت لإحداث هذا التوافق عن طريق إصدار مجموعة من المعايير ذات البعد الدولي، عرفت بالمعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS.

و لقد اتجهت العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، لتبني ما يصدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية اقتناعا منها بأهمية المعيار المحاسبي في توفير الإرشاد و التوجيه في قياس العمليات و الأحداث وعرضها، و كذا إيمانها بأهمية إيجاد إطار موضوعي لهذا القياس و العرض على المستوى الدولي يضمن تخفيف الاختلافات في هذا المجال، لذلك فقد انتشرت هذه المعايير في الكثير من دول العالم و اعتبرت – رغم ما وجه لها من انتقادات – معايير ذات جودة عالية يضمن تطبيقها معلومات ملائمة و موثوقة على المستوى الدولي.

المبحث الأول: المحاسبة الدولية

على الرغم من أن تاريخ المحاسبة يعتبر تاريخا دوليا، فإن الاهتمام بالأبعاد الدولية للمحاسبة سواء على المستوى المهني أو الأكاديمي ظهر فقط خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث دعت الحاجة الملحة و المتزايدة إلى وجود نظام للمحاسبة الدولية نظرا للمنافع و الفوائد الناجمة عن استخدامها باعتبارها أداة لتنظيم و ترتيب و قياس المعاملات التجارية الدولية الكثيرة و المتنوعة، و من ثم الإفصاح عن المعلومات المالية الناشئة عنها و إيصالها للجهات ذات العلاقة. فالحاجة دفعت بالعديد من الباحثين و الممارسين لمحاولة إيجاد الأطر العامة و المبادئ و المعايير التي يتضمنها هذا النظام و تطبيقاته العملية، مما ساهم في تسريع و تسهيل انجاز المعاملات التجارية بين الدول و الشركات متعددة الجنسيات. و سنحاول في هذا المبحث دراسة الجانب النظري للمحاسبة الدولية من خلال التطرق لماهيتها و ظروف و أسباب نشأتها ثم التعرض للأهداف التي تسعى لتحقيقها و أهم المواضيع التي تتناولها.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية

لقد شهدت العقود الأخيرة اهتماما كبيرا بالمحاسبة الدولية تجلى بوفرة الأدبيات التي تطرقت لهذا الموضوع، غير أن هذه الأدبيات لم تتفق على تعريف محدد و شامل لهذا المفهوم، و ذلك يرجع أساسا إلى المجالات المتنوعة التي يتضمنها و الأوجه العديدة التي يمكن تناوله من خلالها و التي تعكس نظرة الباحثين له.

فهناك من ينظر للمحاسبة الدولية كتطور منطقي للمحاسبة نتيجة التغيرات السريعة في بيئة الأعمال الدولية خلال العقود الأخيرة. فمن هذا المنطلق يمكن تعريف المحاسبة الدولية على أنها "أحد الفروع المحاسبية التي تعكس أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي للخروج من نطاق الممارسات المحاسبية الإقليمية إلى مواجهة المشاكل المحاسبية ذات البعد الدولي"[1].

و ينظر باحثون آخرون إلى المحاسبة الدولية انطلاقا من بعدها العالمي الذي يسعى لإحداث توافق أو توحيد للمبادئ و الممارسات على المستوى الدولي للحصول على طرق و مستويات متشابهة من حيث الإفصاح و القياس، أي أن الدور الأساسي للمحاسبة الدولية من هذا المنظور يتمثل في إيجاد معايرة كاملة للمبادئ المحاسبية تكون مقبولة على نطاق عالمي. و في هذا الإطار يعرف Jeaning المحاسبة الدولية على أنها "مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة و المقبولة دوليا بهدف إحكام الممارسة العملية للمهنة" [2]. أما weirich فيعرفها بقوله "المحاسبة الدولية تعتبر نظام عالمي يمكن إقراره و تطبيقه في كل الدول، و يمكن تأسيس ووضع مبادئ محاسبية

[1] عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية(دراسة حالة مجمع الرياض سطيف)، رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006، ص.5.

[2] سعيدي يحي، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14ديسمبر 2011، ص.6.

مقبولة عالميا على نطاق واسع كتلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية. المبادئ و الممارسات يتم تطويرها حتى تكون قابلة للتطبيق في كل دول العالم"[1].

في حين هناك من يعرفها على أنها "نظام من الأنظمة الدولية التي تتبناها جميع دول العالم عن طريق تطبيق مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، مع تحديد الأساليب و الطرق المشتقة من تلك المبادئ و المعايير و تطبيقاتها في جميع البلدان"[2]. و عليه يمكن القول أن المحاسبة الدولية تهدف لإيجاد نظام شامل تتبناه جميع الدول، و هذا النظام يأخذ شكل مجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

كما يمكن النظر للمحاسبة الدولية من خلال مفهومها المقارن، حيث توجه المحاسبة الدولية من خلال هذا المفهوم إلى دراسة و فهم اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول من أجل تحسين قدرة المحاسبين على إدراك و قياس أثر هذا الاختلاف على القوائم المالية. و يرى هذا الاتجاه أنه من غير الممكن وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية النموذجية التي يمكن تطبيقها في جميع دول العالم لذلك فهو يسعى إلى تجميع مجموعة من المبادئ و المعايير من مختلف الدول و اعتبارها كنظام محاسبي دولي، و هذا ما يفرض على المحاسب أن يكون ملما بالمبادئ و الممارسات المحاسبية في مختلف دول العالم .

و عليه يمكن اعتبار المحاسبة الدولية على أنها "فرع من فروع المحاسبة يهتم بدراسة الفرضيات و المفاهيم و الأسس و القواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها" [3]. أما Querish فيعرفها من خلال توضيح المنهج الذي تتبعه و الذي يقوم على الخطوات التالية[4]:

- إدراك التباين في الأنظمة المحاسبية دوليا؛
- فهم المبادئ و الطرق المحاسبية لكل دولة على حدة؛
- القدرة على تقييم أثر الاختلاف في الممارسات المحاسبية على القوائم المالية.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن النظر للمحاسبة الدولية من خلال المشاكل الفنية و العملية التي تثيرها محاسبة الفروع الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسيات. فاهتمام المحاسبة الدولية، من خلال هذا المنظور، ينصب على إيجاد نظام قوائم مالية فعال يخفض من حدة المشاكل التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص إعداد و تسوية القوائم المالية المجمعة لأنشطتها عبر مختلف دول العالم. من هذا المنطلق يعرف Bowles المحاسبة الدولية على أنها "أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب و المشاكل المحاسبية للمعاملات المالية الخاصة

[1] محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية. الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص.15.

[2] سعود جايد العامري ، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية و حلولها الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص.29.

[3] نفس المرجع، ص.28.

[4] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص.16.

بالشركات متعددة الجنسيات"[1]، و يعتبر هذا المجال من أقدم المجالات التي اهتمت بها المحاسبة الدولية و الذي ظهر نتيجة النمو السريع الذي شهدته الشركات متعددة الجنسيات منذ أواخر القرن الماضي.

إن تعدد التعاريف المقدمة للمحاسبة الدولية يمكن تفسيره من خلال تعدد فروع المحاسبة، بحيث نجد أن كل تعريف قد اعتمد على فرع معين من فروع المحاسبة، و يمكن التأكيد على هذا من خلال النظر إلى هذه الفروع المختلفة مثل المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية و المحاسبة القومية، حيث نجد أبعادا للمحاسبة الدولية في كل منها طالما أن لها تطبيقات تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

في هذا الصدد يعتبر كل من T. Evans, M. Taylor & O. Holzmann أن المواضيع التي تعالجها المحاسبة الدولية مستمدة أساسا من فرعين للمحاسبة و هما المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية،[2] فالأولى تهتم بتقديم معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين كالمستثمرين الحاليين و المتوقعين والدائنين و المحللين الماليين، أما الثانية فتختص بتقديم معلومات مالية و تشغيلية للإدارة و ذلك لمساعدتها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالرقابة و توزيع موارد المؤسسة. و الجدول الموالي يظهر المواضيع التي يتضمنها كل فرع:

الجدول رقم 1: مواضيع المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية

المحاسبة المالية	المحاسبة الإدارية
ترجمة القوائم المالية	إدارة مخاطر الصرف
توحيد القوائم المالية	تحليل الإستثمارات الخارجية
المعلومة القطاعية	أنظمة المعلومات
التضخم	أسعار التنازل الداخلي
الإتصال و المعلومات في الملاحق	الموازنات
المراجعة	تقييم الأداء
الضرائب	الرقابة
المحاسبة المقارنة	المراجعة التشغيلية

المصدر: STOLOWY Hervé, La comptabilité internationale: Essai de définition sur la base d'ouvrage et de Syllabus, 17ème congrès de l'Association Française de Comptabilité, Valenciennes, 30-31 Mai et 1er Juin 1996, p.6.

[1] بوفاسة سليمان، خليل عبد القادر، نحو توافق دولي لنظام محاسبي و مالي، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص.5.

[2] STOLOWY Hervé, Op . Cit, p.6.

و حسب T. Evans و آخرين فإن أي من المواضيع السابقة يمكن أن يكون مجالا رئيسيا للمحاسبة الدولية طالما أن له انعكاسات على أطراف من أكثر من دولة واحدة. و الجدول الموالي يبين الأبعاد الدولية لكل من المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية.

الجدول رقم 2: مواضيع المحاسبة الدولية

المحاسبة المالية	المحاسبة الإدارية
التقديم العام	نظام المعلومات للشركات متعددة الجنسيات
معرفة الممارسات المحاسبية الأجنبية	تسيير العملات الأجنبية
التوافق/ التوحيد المحاسبي الدولي	اختيار الإستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات
القوائم المالية و الملاحق	
التحليل المالي الدولي	
المراجعة	
الجباية الدولية	

المصدر: ibid, p.7.

و يقوم هؤلاء الباحثون بتجميع هذه الأبعاد ضمن مفهومين رئيسيين يرتبط كل واحد منهما بفرع من فروع المحاسبة و هما المفهوم المقارن و يهتم بفحص كيف و لماذا تختلف المحاسبة من دولة لأخرى، و هذا المفهوم مستمد أساسا من المحاسبة المالية و المفهوم العملي الذي يهتم بإيجاد الحلول المحاسبية للمشاكل التشغيلية و الصعوبات التي تواجه الأفراد و المؤسسات في نشاطاتهم الدولية، و هي مرتبطة أساسا بالمحاسبة الإدارية.

و عليه يمكن القول أن المحاسبة الدولية تشتمل على مواضيع لكل فرع من فروع المحاسبة، طالما أن أبعاد كل فرع لها انعكاسات دولية، فالمحاسبة الدولية تسعى لتوسيع المجال الحالي للمحاسبة ككل بإعطائها مفهوما أكثر ملائمة للتغيرات السريعة التي تعرفها البيئة الاقتصادية الدولية، و هذا سبب عدم القدرة على إعطائها تعريف دقيق و متفق عليه.

و من أجل معالجة هذه الإشكالية حاول بعض الباحثين تقديم تعاريف تميزت بالشمولية، أي دون التركيز على مجال محدد من المجالات السابقة، في هذا الإطار عرف Mueller المحاسبة الدولية على أنها "الدراسات الخاصة بالعلاقات المحاسبية المتداخلة بين الدول نتيجة اختلاف الأساليب و الإجراءات المحاسبية الإقليمية فيما بينها"[1]، حيث لم يبين طبيعة و مدى هذه التداخلات. كما عرفها البعض الآخر على أنها "الإطار الدولي لمختلف الأساليب و الإجراءات التي تهدف إلى قياس وعرض نتائج الأحداث و المعاملات التجارية الدولية"[2]. و الملاحظ أن هذا التعريف قد تعرض للهدف الرئيسي للمحاسبة وهو قياس وعرض نتائج المعاملات الدولية و تجنب الخوض في كيفية تحقيق هذا الهدف .

[1] بوفاسة سليمان، خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص.6.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص.11.

كما حاول باحثون آخرون تقديم تعريفات تشمل جميع المجالات سابقة الذكر، في هذا الإطار عرف Iqbal المحاسبة الدولية على أنها[1]:

- المحاسبة على المعاملات و الصفقات الدولية؛
- إجراء مقارنات للمبادئ المحاسبية في البلدان المختلفة؛
- عمل التوافق بين المعايير المحاسبية المختلفة عبر دول العالم؛
- توفير المعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة على الأعمال و التجارة العالمية.

و يمكن القول مما سبق أن تعدد تعاريف و مجالات المحاسبة الدولية قد أعطاها اتساعا و مرونة كبيرة، مما أكسبها الأدوات الضرورية لمعالجة القضايا المتنوعة التي تطرحها الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، هذه القضايا ازدادت حدتها خلال العقود الأخيرة نتيجة التطورات السريعة التي ميزت الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: أسباب ظهور المحاسبة الدولية

إن التغيرات التي ميزت بيئة الأعمال الدولية التي اتجهت نحو العولمة خلال العقود الأخيرة قد أظهرت الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، مما أدى إلى ظهور مواضيع و مشاكل محاسبية جديدة استدعت توسيع نطاق المحاسبة من أجل التصدي لها. و عليه يمكن تقسيم عوامل ظهور المحاسبة الدولية إلى: عوامل بيئية و عوامل متعلقة باختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول.

1. العوامل البيئية

باعتبارها من العلوم الاجتماعية ترتبط المحاسبة بالبيئية المحيطة بها حيث إن تطور هذه البيئة يؤدي إلى تطور المحاسبة، و من بين العوامل البيئية التي ساهمت في ظهور المحاسبة الدولية يمكن ذكر:

1.1. الأعمال الدولية

يشير مصطلح الأعمال الدولية إلى كافة النشاطات التي تؤدي لتدفق السلع و الخدمات و رأس المال من دولة إلى أخرى، حيث تضم كل الأعمال التي تقوم بها مؤسسة ما داخل دولتين مستقلتين أو الأعمال بين هاتين الدولتين[2]. إن الاختلاف بين الأعمال الدولية و الأعمال المحلية يتمثل في البيئة الخارجية لكل منهما، بحيث إذا تجاوزت الأعمال الحدود القومية تغيرت البيئة بكافة عواملها السياسية و القانونية و الاقتصادية، مما يفرض استجابات تنظيمية و سلوكية تؤدي إلى إعطاء هذه الأعمال صفة الأعمال الدولية.

و يمكن تحديد عدة أسباب لازدياد حجم الأعمال الدولية خلال العقود الأخيرة منها تعافي قوى الاقتصاد في منتصف الثمانينات، معدلات النمو المتحققة في الدول النامية، تحسن الأداء الاقتصادي في بعض

[1] المرجع نفسه، ص.11.

[2] بورويسة سعاد، أثر تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية قسنطينة)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص.41.

الدول النامية، ظهور بعض المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة، زيادة عدد الدول المتقدمة المستثمرة في الخارج، زيادة عدد الاندماجات الاقتصادية، تطور وسائل النقل (الناقلات الضخمة البرية و البحرية و الجوية و ظهور الوسائط الإلكترونية ...

لقد أدت هذه الخصائص الجديدة للاقتصاد العالمي لظهور مشاكل محاسبية جديدة كترجمة العملات الأجنبية و عمليات الصرف الأجنبي و بالتالي كان لزاما على المحاسبة الدولية التصدي لها ومحاولة معالجتها[1].

2.1. الشركات متعددة الجنسيات

تعرف الشركة متعددة الجنسيات على أنها "مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي يزاول كل منها نشاطاً إنتاجياً في دولة مختلفة، و تتمتع كل منها بجنسية مختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحد وهي الشركة الأم، و هي التي تقوم بإدارة الشركات التابعة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة"[2].

و يمكن القول أن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يعود بالدرجة الأولى إلى الاستفادة من المزايا التي تتيحها عملية التوطن في أماكن عديدة و التي من بينها[3]:

- القرب من مصادر التموين بهدف التحكم في المواد الأولية و الطاقوية خاصة بعد الأزمات النفطية التي عرفها العالم نهاية القرن الماضي؛
- القرب من أسواق تصريف المنتجات و البلدان التي تتميز بانخفاض تكاليف عوامل الإنتاج و ضعف القيود الاجتماعية؛
- تخفيض تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض تكاليف النقل و الرسوم الجمركية؛
- الهروب من المقاييس التقنية المتشددة في الدول المتطورة كمقاييس حماية البيئة و المستهلك ؛
- رغبة المؤسسة في زيادة حصتها السوقية والحيلولة دون استيلاء المنافس على الأسواق الأجنبية و مصادر المواد الخام؛
- الوصول إلى مصادر التمويل من الأسواق المالية الدولية، خاصة في ظل محدودية فرص الحصول عليها من الأسواق المحلية.

لا شك أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد صاحبه بروز مشكلات جديدة من أبرزها توسع قاعدة مستخدمي القوائم المالية و عدم تجانسهم، إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، إعداد القوائم المالية الموحدة،

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص.15.

[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء، فراس عبد الجليل الطحان، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية مجلة الإقتصاد و الإدارة ،مجلة ثلاثية، العدد 85، جامعة المستنصرية، الثلاثي الرابع، 2010، ص.118.

[3] مدني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات و الأهداف. مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006، ص.119.

و المحاسبة على التضخم ...، كل هذه المشاكل جعلت المحاسبة الدولية محل اهتمام سواء من قبل الممارسين أو الباحثين لذلك يمكن القول أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات يعتبر سببا مباشرا لظهور المحاسبة الدولية[1].

3.1. الأسواق المالية العالمية

لقد أدى التوجه السريع نحو عولمة الأسواق المالية، و التي تشمل سوق العملات و أسواق الأسهم و السندات و القروض و الأوراق المالية الأخرى ، إلى ثورة مالية هائلة في عالم الأعمال ، حيث أصبح حجم هذه الأسواق وتأثيرها و ما بها من علاقات و قوى فاعلة و أدوات مالية جديدة مختلفة تماما عما كانت عليه في منتصف القرن العشرين.

و قد كان لتحرر القطاع المالي من القيود التي تعيق انسياب الأموال بين الدول و تحسن الأداء المالي نتيجة تطور الهندسة المالية و الاستخدام الموسع للابتكارات المالية، مثل الأدوات المالية المشتقة، و كذا ثورة الاتصال و التكنولوجيا الرقمية بالغ الأثر في تعزيز هذا التوجه [2]، و بما أن إحدى الوظائف المهمة للمعلومات المالية هي المساعدة على التخصيص الأمثل لرأس المال فإن نمو أسواق رأس المال العالمية قد أعطى أهمية كبيرة لموضوع المحاسبة الدولية.

4.1. النظام النقدي الدولي

يعرف النظام النقدي الدولي على أنه عبارة عن مجموعة الميكانيزمات و التطبيقات العملية الخاصة بمختلف الهيئات المالية التي تمكن من تحويل العملة باعتبارها وسيلة صرف لدولة ما مقابل عملة دولة أخرى، مما يسمح بالقيام بالمبادلات التجارية للسلع و الخدمات بين الدول. و قد أدى النظام النقدي الدولي إلى بروز العديد من المشاكل التي أوكل حلها للمحاسبة الدولية لعل من أبرزها تذبذب أسعار صرف العملات المختلفة.

5.1. ثورة تكنولوجيا المعلومات

لم يؤدي التطور التكنولوجي إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها منظمات الأعمال فحسب بل أدى أيضا إلى تغيير أنواع الأعمال التي تقوم بها، كما لعب هذا التطور دورا بالغ الأهمية في تسهيل عملية الاتصال مما سهل اندماج و تكامل الأسواق المالية عن طريق التغلب على الحواجز المكانية والزمانية، و هذا ما أدى إلى سهولة تدفق رؤوس الأموال بينها، كما أثر بشكل كبير على استراتيجيات الاتصال المالي التي تتبعها المؤسسات.

6.1. البحث العلمي

لقد شهدت العقود الأخيرة غزارة في الأدبيات التي اهتمت بمواضيع المحاسبة الدولية و قد علق Muller على ذلك بقوله أن المحاسبة الدولية انتقلت من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب [3]، و قد ساهم ذلك في إثراء هذا الموضوع و إبراز أهميته و إيجاد حلول للعديد من المشاكل التي تطرحها ممارسة المحاسبة على المستوى الدولي.

---

[1] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص.28.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي). الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.376.

[3] STOLWY Hervé, Op.Cit, p.4.

7.1. مؤسسات المحاسبة الدولية

لقد كانت مؤسسات المحاسبة الدولية أول طرف تأثر بالمشاكل التي تطرحها الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، بحيث حتم عليها اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول أن تتمتع بإدراك و معرفة واسعة و فهم عالي لهذه الأنظمة على مستوى كل دولة، و هذا ما خلق لها أعباء إضافية خاصة من ناحية تكوين موظفيها، لذا كان من الطبيعي أن تكون هذه المؤسسات أول من يتحرك في اتجاه إيجاد حلول لهذه المشاكل و لفت النظر لموضوع المحاسبة الدولية.

2. الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول

إن المحاسبة هي نتاج تفاعلات معقدة للعوامل الاقتصادية و التاريخية و الاجتماعية و التنظيمية و التي تعكس الاحتياجات الوطنية المنتظر من المحاسبة الإجابة عنها. إن اختلاف هذه العوامل بين الدول قد أدى إلى اختلاف طرق و أساليب المعالجة المحاسبية و أهداف القوائم المالية من دولة لأخرى، و مع تطور و تسارع حركة التجارة الدولية و ازدهارها و تطور الأسواق المالية في ظل الانفتاح الذي عرفه العالم ظهرت الحاجة لتقليل هذه الاختلافات و محاولة التقريب بين الأنظمة المحاسبية المختلفة ومن بين العوامل المفسرة لهذا الاختلاف يمكن ذكر ما يلي:

1.2. البيئة الاقتصادية

تلعب المتغيرات الأساسية للبيئة الاقتصادية كطبيعة النظام الاقتصادي و درجة التدخل الحكومي و مستويات الدخل و معدلات النمو و التضخم و النفقات و مستوى الصادرات دورا رئيسيا في تحديد النظام المحاسبي و ضبط الممارسات المحاسبية [1]، و قد كان لهذه المتغيرات أثر كبير في اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، فإذا كانت التنمية الاقتصادية لبلد ما متدنية فإن ذلك سينعكس على محدودية الأنشطة الصناعية و التجارية و بالتالي فسيكون النظام المحاسبي بسيطا، و كلما زاد حجم العمليات التجارية و تعقدت العلاقات الاقتصادية أدى ذلك إلى ضرورة تطوير أساليب محاسبية جديدة، مما يجعل المحاسبة أكثر تقدما.

2.2. النظم القانونية و الجبائية

إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظم القانونية و الضريبية فقوانين الشركات – القانون التجاري مثلا- لها تأثير كبير على أساليب تطبيق قواعد و مبادئ المحاسبة، و نظرا لاختلاف هذه القوانين بين الدول فإن ذلك سيؤدي إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية أيضا.

أما الاختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي فيعود أساسا لإتباع مدرستين مختلفتين في هذا المجال [2]، فحسابات الربح في دول المنظومة الإنجلوسكسونية مستقلة تماما عن الحسابات الاجتماعية، و على العكس من

[1] عادل عاشور ، مرجع سابق، ص.9.

[2] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية. الأوراق الزرقاء، البويرة، 2012، ص.13.

ذلك فإن حساب الربح في المنظومة الفرانكوفونية يقتضي دمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية نظرا لارتباط حساب الربح الخاضع بهذه القواعد و التي لا تستبعد من هذا الربح إلا الأعباء المسجلة محاسبيا.

3.2. طرق تمويل المؤسسة

يتمثل عنصر الاختلاف من هذا المنظور في طبيعة الأطراف التي تكون محل الاهتمام من أجل توجيه التقارير و الإفصاحات المحاسبية، و هنا أيضا يظهر الفرق واضحا بين النموذج الفرنكوفوني و الإنجلوسكسوني، ففي المنظومة الإنجلوسكسونية تعد الأسواق المالية المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسة لتوفير احتياجاتها التمويلية، هذا التوجه نحو الأسواق المالية يؤثر بشكل أساسي على أهداف المحاسبة التي تهتم في هذا النموذج بتلبية احتياجات المستثمرين باعتبارهم أهم الأطراف الفاعلة في هذه الأسواق.[1]

أما في الدول الفرانكفونية فإن المؤسسات تفضل البنوك للحصول على احتياجاتها التمويلية على حساب الأسواق المالية، لذلك فإن المعلومات المالية سيتم توجيهها بشكل أساسي للمقرضين دون أن يتم الإفصاح عنها علنا للجمهور على نطاق واسع،[2] و المحاسبة في هذا النموذج تقوم على مبدأ الحذر و تهتم بحماية مصالح المقرضين حتى لو كان ذلك على حساب إعطاء الصورة الصادقة على وضعية المؤسسة و أدائها.[3]

4.2. النظام السياسي

يؤثر النظام السياسي السائد على المفاهيم المحاسبية، ففلسفة و أهداف النظام السياسي في أي بلد تحدد سياساته الاقتصادية و بالتالي أنظمته المحاسبية، كما تؤثر بعض المتغيرات السياسية كالاستقرار السياسي و درجة البيروقراطية و درجة الفساد السياسي على الأنظمة و الممارسات المحاسبية.[4]

5.2. عوامل قيمية و ثقافية

تؤثر بعض العوامل المرتبطة بثقافة و قيم المجتمع على الممارسة المحاسبية، مما يؤدي إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، و من أهم هذه العوامل[5]:

- مستوى التعليم والتكوين المحاسبي؛
- مستوى و مكانة البحث العلمي التطبيقي؛
- المستوى الثقافي للمجتمع و النظرة التي يبديها اتجاه الأنشطة الاقتصادية و مهنة المحاسبة و المراجعة؛
- القيم الدينية.

---

[1] مدني بلغيث، مرجع سابق، ص.116.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص.249.

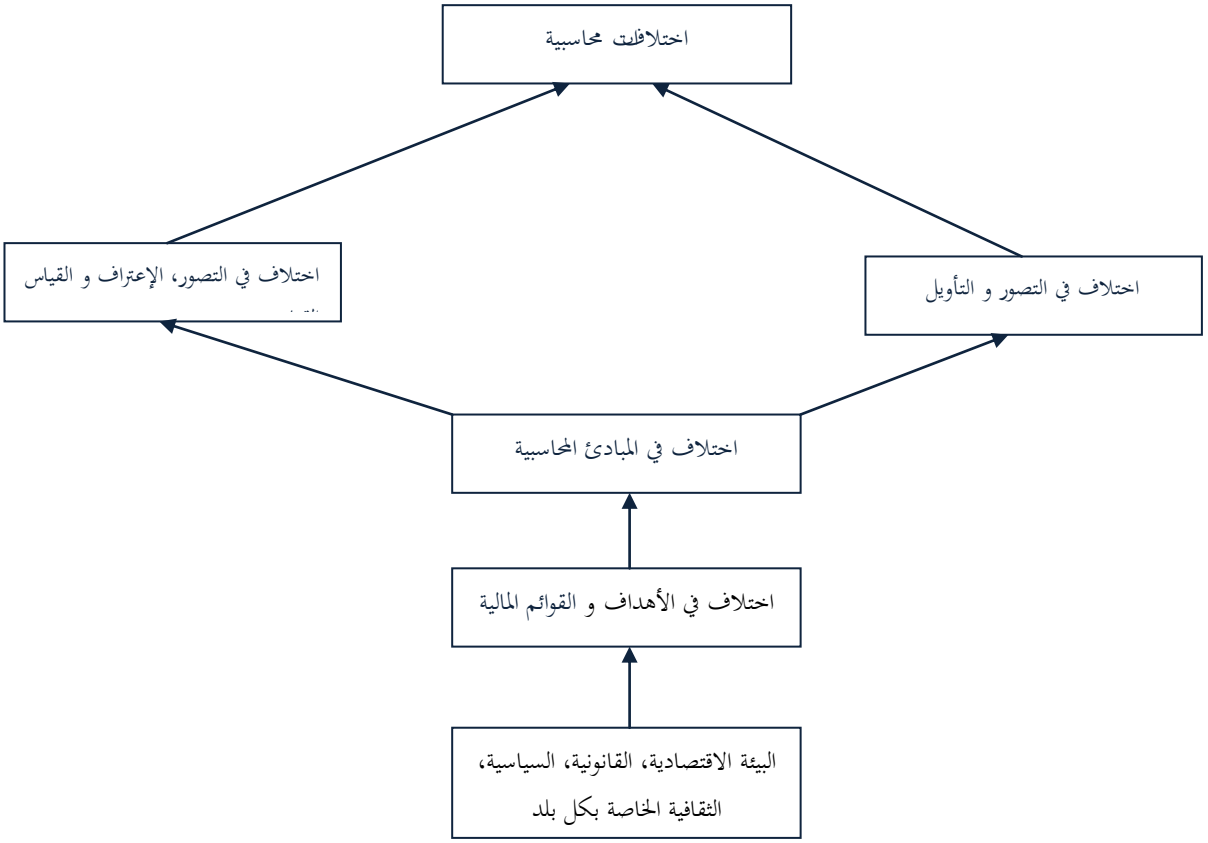
[3] مدني بلغيث، مرجع سابق، ص.116.

[4] أمين أحمد السيد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص.251-254.

[5] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص.14.

و الشكل الموالي يوضح كيف يؤدي اختلاف العوامل البيئية بين البلدان إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بينها.

الشكل رقم 1: مصادر الفروق المحاسبية



المصدر: DEZITTER Mélanie, PIRON claire, Les normes IAS, Mémoire du Master, ESC Lille, 2002, p.10.

إن التطرق للأسباب التي أدت لظهور المحاسبة الدولية يعطي فكرة عن التحديات التي واجهت المحاسبة خلال العقود الأخيرة، و التي من أبرزها تطوير أهداف قادرة على ضمان استمرارية أداء المحاسبة لدورها في ظل الظروف و المعطيات الجديدة التي تميز الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: أهداف المحاسبة الدولية

إن خصوصية البيئة التي أصبحت تعمل فيها المحاسبة و التي تتميز بعدم تجانس فئات مستعملي القوائم المالية و اختلاف لغاتهم و ثقافاتهم و عملاتهم حتم عليها التطور من أجل الاستمرار في أداء دورها في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار. و عليه فقد عرفت المحاسبة أهدافا جديدة تتمثل في تقديم المعلومات الملائمة و القابلة للفهم و التحقق و المقارنة على المستوى الدولي إلى المستخدمين من مختلف أنحاء العالم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، و هذا ما تسعى المحاسبة الدولية لتحسيده من خلال تحقيق عدة أهداف عامة و خاصة.[1]

[1] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص.21.

1. الأهداف العامة

تسعى المحاسبة الدولية لتحقيق عدة أهداف على المستوى الدولي منها:

- تقليل درجة الاختلاف في الأسس و القواعد و الممارسات المحاسبية بين الدول بهدف خدمة المستثمر و تسهيل عملية المقارنة؛
- إيجاد إطار نظري و عملي يحكم الممارسات و التقارير المحاسبية على المستوى الدولي؛
- معالجة المشاكل الناتجة عن الأعمال الدولية خاصة ما تعلق بمشاكل القياس و إعداد التقارير المالية و الإفصاح؛
- توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية على المستوى الدولي و تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم؛
- سهولة إجراء التحاليل المالية و تقييم الأداء للشركات متعددة الجنسيات، مما يسهل عملية المفاضلة بين الفرص الإستثمارية.

2. الأهداف الخاصة

بالإضافة للأهداف العامة تسعى المحاسبة الدولية لتحقيق عدة أهداف على المستوى المحلي و الخاص منها:

- دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة للتعرف على تأثيرها على اقتصاديات الم ؤسسات و الدول و أسباب فشلها أو نجاحها و من ثم التوصل إلى النظم الأكثر ملائمة لاحتياجاتها؛
- التوصل إلى أسس و قواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية؛
- تعريف المحاسبين و المهتمين بأسباب تطبيق النظم المحاسبية المختلفة في الدول المختلفة؛
- تسهيل عمل مؤسسات المراجعة الدولية و بالتالي زيادة الثقة في القوائم المالية على المستوى الدولي؛
- دراسة الأنظمة المحاسبية المحلية و إظهار نقاط تشابهها و اختلافها و أسباب ذلك الاختلاف.

إن الأهداف سابقة الذكر تعكس الطبيعة الديناميكية و المتغيرة للمحاسبة، كما تعكس المشاكل و الصعوبات التي تواجهها، و قد تجلت هذه المشاكل في عدة مواضيع استحوذت على اهتمام الباحثين في هذا المجال و شكلت حجر الأساس في مختلف الأدبيات التي تعالج موضوع المحاسبة الدولية.

المطلب الرابع: مشاكل الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي

توجد العديد من المشاكل التي تحاول المحاسبة الدولية معالجتها، و قد ظهرت هذه المشاكل نتيجة تعدد المبادئ المحاسبية المحلية و الإقليمية. فالشركات متعددة الجنسيات لا تستطيع أن تخطط أو تراقب أو تعد قوائمها المالية في ظل عشرات المبادئ المحاسبية وفي ظل عشرات العملات النقدية الأجنبية التي تسجل بها عملياتها، مما انعكس على دقة المعلومات المالية التي تقوم بإنتاجها، و تكمن أهم المشاكل المحاسبية ذات البعد الدولي فيما يلي:

1. أسعار التحويل بين الفروع الدولية

عادة ما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل ممتلكاتها من رأس مال و بضائع و استثمارات بين فروعها الدولية تلبية لاحتياجاتها المختلفة، في هذا الإطار تواجه هذه الشركات مشاكل تتعلق بعدم وجود معيار موحد و مقبول لتسعير هذه التحويلات مما يصعب عليها تقييم أدائها و الرقابة عليه، خاصة إذا علمنا أن هذه الأسعار تؤثر عليها بعدة أشكال: فهي تؤثر على توزيع و تناسق الموارد بين الفروع المختلفة، كما تؤثر في تحديد قيمة الضرائب لكل فرع و كذلك تؤثر في اتخاذ قرارات الصنع أو الشراء و تكاليفه...

2. إدارة مخاطر أسعار الصرف

يعرف خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاط دولي بأنه خطر الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة نقدية محلية و عملة نقدية أجنبية [1]، و هو مرتبط أساسا بعمليات التصدير و الاستيراد المقيمة بالعملة الصعبة و كذا عملية الاقتراض بالعملة الأجنبية.

و تقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر عن طريق مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تستعملها من أجل التقليل من أو تجنب وقوع هذه الخسائر، و تتمثل في وضع نظام فعال للمعلومات و الاتصال و تحديد سياسات و تقنيات التغطية الملائمة و مراقبة مدى كفاءة وفعالية تنفيذها، و يمكن التمييز بين نوعين من هذه التقنيات[2]:

أ. تقنيات داخلية

و تتمثل في السياسات المالية التي تتبعها إدارة المجموعة و التي تنتج عن العلاقات بين الفروع التابعة لها دون تدخل أطراف أخرى خارج هذه المجموعة كالبنوك مثلا، أي أن المؤسسة تحاول في هذه الحالة التحكم في المخاطر و إدارتها على مستواها و بإمكانياتها الداخلية ومن بين هذه التقنيات:

- أسلوب المقاصة الداخلية؛
- إنشاء مركز تنظيم الفاتورة؛

[1] GUEDJ Norbert, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition d'Organisation, 2éme Edition, Paris, 2001, p.421-422.

[2] عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، بحث مقدم في مؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، 2007، ص.4.

- أسلوب مقايضة العملات الأجنبية ...

ب.تقنيات خارجية

يقصد بها تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف عن طريق الدخول في علاقات تعاقدية مع أطراف خارج المجموعة . و من أهم هذه التقنيات:

- شراء أو بيع عملات بالأجل عن طريق التعامل مع مؤسسات مصرفية؛
- التعامل بالعقود الآجلة من أجل شراء أو بيع خيارات الصرف Options de change؛
- اللجوء لعمليات القروض المتقاطعة بالعملة SWAP[*]؛
- اللجوء لمؤسسات التأمين ...

3. التخطيط المالي

يمكن تعريف التخطيط المالي على أنه "نوع من أنواع التخطيط الذي يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف و أفضل الشروط، كما يهتم بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل و أعلى العوائد للمشروع و بأقل الأخطار، و هو علم له قواعد و أصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق و القدرة على التنبؤ و تحليل الماضي و الإعداد للمستقبل". [1] و رغم أن التخطيط المالي يوجد على مستوى المؤسسات المحلية و الدولية على حد سواء إلا أنه أكثر صعوبة في المؤسسات الدولية و ذلك لعدة أسباب منها:[2]

- اختلاف أهداف المؤسسات الدولية عن أهداف المؤسسات المحلية؛
- اتساع نطاق المؤسسات الدولية عن المؤسسات المحلية؛
- تنوع البيئات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية التي تمارس فيها المؤسسات الدولية نشاطاتها.

4. ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

يعد توحيد القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات عملية ضرورية من أجل تمكينها من إظهار مركزها المالي و تقييم أدائها بشكل دقيق. تتخلل هذه العملية عدة صعوبات أهمها اختلاف العملات التي يتم بواسطتها إعداد القوائم المالية للفروع الأجنبية، لذلك فعندما تقوم الشركة الأم بإعداد قوائمها المالية الموحدة فإن تلك المعبر

[*] SWAP : كلمة إنجليزية بمعنى التبادل أو المقايضة

[1] عبد الحليم كراجة ، الإدارة المالية بين النظرية و التطبيق . دار الأمل ، إربد، ،1991، ص.170.

[2] سعود جايد العامري ، مرجع سابق ، ص.37.

عنها بوحدة أجنبية يجب أن تترجم للعملة المحلية حتى يتم التعبير عن كافة العمليات بوحدة قياس واحدة[1]، وتعرف هذه العملية بترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية.

و عليه فإن ترجمة القوائم المالية هي عبارة عن "تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملات أجنبية إلى قيم بعملة محلية، أي عملة المؤسسة المصدرة للقوائم المالية أو بمعنى آخر عملة التقرير للمؤسسة الوطنية"[2]. و بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فإن ترجم القوائم المالية بالعملة الأجنبية يقصد بها التحويل على الورق فقط دون حدوث تبادل فعلي للعملة و قد تنتج عنها مكاسب أو خسائر. و تحقق عملية الترجمة عدة أهداف منها[3]:

- تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمؤسسة الأم و فروعها بنفس وحدة القياس؛
- تحقيق إمكانية تجميع القوائم المالية للمؤسسة الأم و فروعها؛
- تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية بين فروع المؤسسة الأم؛
- توفير المعلومات عن الفروع الأجنبية للمستخدمين الأجانب خاصة في بلد المؤسسة الأم؛

5. نظم الضرائب الدولية

هناك تعاريف عديدة للضريبة تطورت مع تطور الأنشطة الاقتصادية و التجارية، و يمكن تعريفها على أنها "استقطاع نقدي تفرضه السلطات على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق سيادة الدولة"[4].

و انطلاقا من هذه السيادة تقوم كل دولة بخلق أنظمتها الضريبية الخاصة بها و تطبقها داخل أقاليمها وفق ما ينص عليه تشريعها الجبائي و بما يضمن مصالحها، هذا الأمر أدى إلى اختلاف النظم الضريبية بين الدول، مما خلق عدة مشاكل للشركات متعددة الجنسيات[5]. و تؤثر النظم الضريبية المختلفة بشكل مباشر على الشركات متعددة الجنسيات حيث تحدد[6]:

- مكان الإستثمار؛
- كيفية التسويق؛
- أسعار التحويل بين الفروع؛

---

[1] أحمد بسيوني شحاتة ،كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتقدمة. الدار الجامعية ،الإسكندرية ،1998،ص.311.

[2] أحمد بسيوني شحاته، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.355.

[3] أحمد بسيوني شحاته، كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص355-356.

[4] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات. الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص.8.

[5] بوقرورة إيمان، كيفية تفادي الإزدواج الضريبي الدولي في إطار الإتفاقيات الجبائية الدولية(دراسة حالة الإتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية)، مذكرة ماجيستير، غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009-2010، ص.16.

[6] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص.40.

- أسعار التحويل المستخدمة في ترجمة القوائم المالية.

6. التضخم الاقتصادي

يؤدي اختلاف معدلات التضخم بين الدول إلى ظهور مشاكل و صعوبات بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات حيث أنه يعيق عملية المقارنة بين فروع الشركة الواحدة و بين الشركات المختلفة، و يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في بلد ما إلى استخدام أسعار مرتفعة للتحويلات المرسلة إلي الفرع الكائن مقره بهذا البلد حتى يمكن سحب اكبر قدر ممكن من النقد الموجود في هذا الفرع لتجنب انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم. كما يؤثر التضخم على تسعير فوائد القروض بين الفروع و الشركة الأم إذ يجب أخذ معدل التضخم بعين الإعتبار عند تحديد المعدل الإسمي للفائدة[1].

7. القوائم المالية الموحدة

تعرف القوائم المالية الموحدة على أنها "القوائم المالية لمجموعة مؤسسات و التي تبدو كأنها تخص مؤسسة واحدة"[2]. و تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتوحيد القوائم المالية للشركة الأم و جميع الفروع المنتشرة عبر العالم من أجل إظهار وضعيتها المالية و نتيجة أعمالها كما لو كانت شركة واحدة[3].

و يرتبط إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات بالعديد من المشاكل، فمثلا عند ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة هل يجب استعمال الرقم القياسي للأسعار المستخدم في بلد الشركة الأم أو الرقم القياسي المستخدم في البلد الذي تقع فيه الشركة التابعة ؟ و هناك مشكلة أخرى ناجمة عن التغير في الأسعار و هي هل يتم إعداد القوائم بشكل يعكس التغير بالأسعار أولا ثم تتم ترجمة القوائم المالية من عملة الشركة التابعة على عملة الشركة الأم أو تتم عملية ترجمة القوائم المالية أولا ثم تعد القوائم المالية بشكل يعكس التغير في الأسعار؟ علما أن النتائج تختلف في الحالتين نظرا لاختلاف المعايير و الطرق المحاسبية و كذا معدلات التضخم في كل بلد.

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

يعد التوافق المحاسبي الدولي من أهم العوامل التي تساعد، في ظل الاندماج الذي يعرفه الاقتصاد العالمي، على توفير قوائم مالية قابلة للفهم و المقارنة على الصعيد الدولي، و من ثم تلبية احتياجات المستثمرين ، باختلاف جنسياتهم، من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار. و لقد ازدادت أهمية هذا الموضوع نظرا للتباين في الأنظمة المحاسبية المحلية الذي أصبح يشكل عائقا أمام الإستثمار الدولي و مصدر اضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية.

---

[1] تقييم الأداء في الشركات متعددة الجنسيات، ص.6. http://fadibachir.blogspot.com/2013/01/blog-post_22.html تم التصفح بتاريخ 2013/04/14 على الساعة 20:13

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العملية . دار وائل، عمان، 2008، ص.426.

[3] MYKITA Patrick, ALLALI Chérif-Jacques, Comptabilité des sociétés. Edition Berti, Alger, 2010, p.130.

كما يساهم التوافق المحاسبي الدولي في توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية من خلال تحديد شكل موحد للقوائم المالية يضفي عليها صفة القبول.

المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي

تعتبر المحاسبة الدولية إطارا للعديد من الدراسات و البحوث التي سعت إلى تقريب أو توحيد الممارسات المحاسبية بهدف جعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة و الفهم من طرف مستخدميها بغض النظر عن جنسياتهم. و قد استخدمت هذه الدراسات عدة مفاهيم و مصطلحات للتعبير عن هذا الهدف دون أن يكون هناك تمييز واضح بينها في كثير من الأحيان، في هذا الإطار ندرج المفاهيم التالية:

1. التوافق أو التنسيق المحاسبي

لقد وردت في الأدبيات المحاسبية عدة تعريفات للتوافق المحاسبي فقد عرفه Arpan, et al. على أنه "إزالة الاختلافات في النظم و المعايير المحاسبية أو تخفيفها و العمل على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض"[1]. كما عرفه كل من Parker & Nobes على أنه "مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية و ذلك بالحد من مستوى تباينها"[2]. و يرى آخرون أنه "عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدى إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوفيق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وذلك لزيادة عالمية أسواق رأس المال"[3].

يلاحظ أن التعاريف السابقة تتفق على اعتبار التوافق المحاسبي الدولي أنه عملية زيادة الانسجام أو التناسق بين النظم المحاسبية الموجودة في مختلف دول العالم، و ذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها، و تخفيض مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية، و إحداث نوع من التقارب بين هذه النظم و السياسات. و هو بذلك يشتمل على دراسة الأنظمة المحاسبية المحلية و المقارنة بينها لغرض معرفة نقاط الاتفاق و نقاط الاختلاف، ثم العمل على تقريب أو جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها و توصيل المعلومات في شكل مناسب يمكن من فهمها و تفسيرها على نمط واحد و ذلك على المستوى الدولي.

و يتحقق التوافق الدولي حسب Mueller & Choi "بغياب التناقضات بين المعايير المحلية"، الأمر الذي يتجسد حسب Saudagaran & Meek "بوجود الخيارات في المعايير المحاسبية الدولية"، و هذا ما ذهب إليه كل من Tay, Parcker & Van der tas حيث أكدوا على الطبيعة المرنة للمعايير المحاسبية الدولية[4].

---

[1] تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و تحديات التطبيق في البيئة الجزائرية بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.9.

[2] BARU Elena, 40 ans de recherche en harmoniation comptable international, 25éme congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Orléans, le 12-14 mai 2004, p.3.

[3] الصادق محمد آدم عاي، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية بحث مقدم في الندوة الثانية عشر حول مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي و العشرين، كلية إدارة الأعمال،جامعة الملك سعود، الرياض، 18 و 19 ماي 2010، ص.11.

[4] BARU Elena, Op. Cit, p.3.

2. المعايرة المحاسبية

إن مصطلح المعايرة مشتق من المعيار، و الذي يعني في المجال المحاسبي المقياس أو القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب عند أداء عمله في تحضير التقارير المالية للم ؤسسة[1]. و عليه فإن المعايرة تشير إلى محاولات لتوحيد كامل للطرق المحاسبية المستخدمة في الاعتراف و القياس و الإفصاح، و هي بذلك أكثر "طموحا" من التوافق لأنها تهدف لتبني مجموعة واحدة من القواعد على المستوى الدولي، بحيث لا تتوفر حسب Tay & Parker على أيتي خيارات محاسبية[2].

3. التوحيد المحاسبي الدولي

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح التوحيد المحاسبي، بين من تناوله من خلال مفهومه و بين من تناوله من خلال أهدافه. و يعني التوحيد بصفة عامة جعل الشيء واحدا و هو التماثل و التطابق و الإنتظام [3].

وحسب AFNOR[*] فإن التوحيد يشمل "سن مجموعة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات و نواتج العمل و توحيدها و تبسيطها"[4].

و يعرف André التوحيد المحاسبي على أنه "مجموعة من القواعد الأقل تعقيدا المطبقة من طرف مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس النشاط و تستخدم هذه القواعد في حساب و تقديم نتائجها المالية أو التقنية، كما تسمح بالمقارنة بين نتائج هذه المؤسسات و تسهيل الدراسة على المستوى المهني أو القومي"[5].

كما يعرفه Rousse على أنه "نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة أو مجموعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنشط فيه:

- القطاع الأساسي للفلاحة، تربية المواشي، الصيد أو الإستغلال المنجمي؛
- القطاع الثاني للصناعات التحويلية؛
- القطاع الثالث للتجارة الخارجية"[6].

أما المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1982 فقد تناول تعريف التوحيد المحاسبي من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد يهدف إلى[7]:

- تحسين المحاسبة؛

---

[1] تيقاوي العربي، مرجع سابق، ص.7.

[2] BARU Elena, Op. Cit, p.4.

[3] عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق و التطبيق، جامعة الإسراء، عمان، 2003.

[*] AFNOR: Association Française de Normalisation

[4] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص.18.

[5] عادل عاشور، مرجع سابق، ص.17.

[6] مدني بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر". مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص.52.

[7] المرجع نفسه، ص.53.

- فهم المحاسبات و إجراء الرقابة عليها؛
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات، قطاع الأنشطة و الأمة؛
- إصدار الإحصائيات.

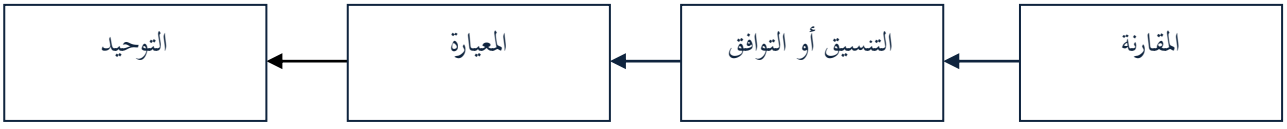
مما سبق يتضح أن التوحيد المحاسبي يشير إلى الحالة التي تكون فيها كل الأنشطة المحاسبية منظمة و مقننة و متماثلة، أي أنه يتطلب تطبيق قاعدة واحدة أو معيار واحد للجميع.

إن التعاريف السابقة قد اهتمت بالتوحيد المحاسبي على المستوى المحلي، و الذي يهدف لتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط و التنفيذ و الرقابة على مستوى الوحدة الاقتصادية و المستوى القومي ، و كذا ربط حسابات الوحدات الاقتصادية بالحسابات القومية[1]. أما على المستوى الدولي فيشير التوحيد إلى حالة وجود درجة عالية من التجانس و التماثل الذي يؤدي إلى تعميم تطبيق مبادئ و ممارسات واحدة على المستوى الدولي، و ذلك عن طريق تبني أنظمة دولة من قبل دول أخرى[2]، كتأثر الأنظمة المحلية لدول عديدة بالأنظمة الأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية.

بالنظر للتعاريف التي أعطيت لهذه المصطلحات يتضح أن الفرق بينها هو درجة التجانس في الأنظمة و الممارسات الذي تسعى لتحقيقه. فالمعايرة تعبر عن عملية صارمة يتم من خلالها الاتجاه نحو التوحيد التام للمعايير و الممارسات المحاسبية و القضاء على الاختلافات القائمة بين الدول في هذا المجال و ذلك بتطبيق معيار أو قاعدة محاسبية واحدة في كافة المواقف. أما التوحيد فهو يعبر عن حالة من حالات المعايرة حيث تقوم دولة ما بتطبيق معايير دولة أخرى. في حين ينظر إلى التوافق على أنه عملية فكر ذات تسلسل و تدرج تعمل على إرساء حدود للاختلاف بين السياسات و الممارسات المحاسبية، و زيادة درجة الاتساق بينها بهدف جعل القوائم المالية قابلة للفهم و المقارنة.

و من أجل توضيح أكبر للفرق بين هذه المصطلحات و عدم الخلط بينها يمكن وضعها في سياق يعكس مراحل السعي لتحقيق التجانس في الأنظمة المحاسبية، حيث تعبر المرحلة الأولى عن عملية المقارنة بين الأنظمة المحاسبية أما المرحلة الثانية فهي تهدف لإيجاد توافق بينها، أما في المرحلة الثالثة فيتم توليد و إنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها ثم تأتي المرحلة الأخيرة و هي التوحيد. و الشكل التالي يوضح هذه المراحل:

الشكل رقم 2: تدرج مستويات تجانس الأنظمة المحاسبية



المصدر: أمين أحمد السيد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي)، مرجع سابق، ص.365.

[1] المرجع نفسه، ص.367.
[2] المرجع نفسه، ص.372.

مما سبق يمكن القول أن التوافق أكثر واقعية و قابلية للتطبيق على المستوى الدولي من المعايرة أو التوحيد بحيث أن خصوصية البيئة المحاسبية لكل دولة تؤدي إلى اختلاف النظم المحاسبية بين الدول. فالتوافق المحاسبي يعترف بهذه الاختلافات ثم يعمل على تصحيح أو حذف بعض منها بغية تقريب هذه الأنظمة من بعضها و جعلها قابلة للفهم و المقارنة، أما التوحيد فهو يتطلب الالتزام بتطبيق "مقياس واحد للجميع" لذلك فإنه يكون على المستوى المحلي فقط و ذلك لصعوبة تحقيقه على المستوى الدولي.

و الملاحظ أن الجهود الدولية الحالية تتجه نحو تحقيق توافق بين الأنظمة المحاسبية و ذلك لاقتناع الهيئات المحاسبية الدولية باستحالة القضاء على الاختلافات نهائيا، لذلك فقد ركزت جهدها على محاولة التقليل منها و جعلها عند حدها الأدنى، و يتجلى ذلك من خلال البدائل التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية و التي تمكن المؤسسة من اختيار البديل الذي يتلاءم مع بيئتها و أهدافها.

المطلب الثاني: فوائد التوافق المحاسبي الدولي

لقد ساهمت عدة أطراف في جهود التوافق المحاسبي الدولي نتيجة وجود دوافع موضوعية. و قد نتجت هذه الدوافع من الفوائد و المزايا التي يمكن أن تعود عليهم، حيث أن هذه المزايا تصب في اتجاه تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، و التي عادة ما تسعى الشركات متعددة الجنسيات لبلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال و توحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي، كما يحقق التوافق مزايا أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بهذه العملية.

1. بالنسبة للمؤسسات المعدة للقوائم المالية

يساهم التوافق المحاسبي الدولي في خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للم ؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق مختلفة من العالم [1]، حيث يوفر الجهد و التكلفة لإعداد مجموعتين من القوائم المالية أحداهما معدة وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي يعمل فيه الفرع و الأخرى معدة وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي تنتمي إليه المؤسسة الأم، ففي حالة توفر مثل هذا التوافق قد تكفي مجموعة واحدة من القوائم المالية[2].

إن تواجد هذا التناسق سيتيح للمؤسسة الأم تصميم نظم متكاملة للمعلومات تخدم أغراض المجموعة جميعها كوحدة واحدة، و يوفر ذلك للإدارة المركزية معلومات تخص جميع فروعها مما يسهل عليها عملية التخطيط و تقييم الأداء. كما يسهل عملية تسعير المؤسسات في الأسواق المالية الدولية و هذا ما يوسع من مصادر تمويلها بإعطائها فرصة الحصول على الأموال من خارج حدود الدولة التي توجد فيها، خاصة في حالة عدم كفاية الموارد المحلية.

[1] محمد عجيلة، مصطفى بن نوى، آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي – ارتباطات و سياسات بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011، ص.12.

[2] حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص.71.

كما يمكن المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى، كما يعمل على تحسين سياسة الاتصال المالي مما يشجع على الإستثمار في المؤسسة.

2. بالنسبة للأطراف المستخدمة للقوائم المالية

يمكن التوافق المحاسبي الأطراف المستخدمة للقوائم المالية من مقارنة المعلومات المتاحة عن مختلف المؤسسات، عن طريق الحد من أثر الاختلاف في الأنظمة التي تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، و هذا ما يستبعد سوء الفهم السائد حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية، و يتيح المجال لتقييم البدائل الإستثمارية و أداء المؤسسات بصورة موضوعية.

إن إيجاد لغة مالية متجانسة و قابلة للتطبيق على المستوى العالمي سيزيل الغموض و الالتباس لدى مستخدمي القوائم المالية، و سيزيد من شفافية و مصداقية المعلوم ات الواردة فيها، و هذا من شأنه زيادة درجة الوثوق بها و الاعتماد عليها على الصعيد الدولي. كما أن درجة فهم التقارير المالية من طرف المحلل المالي ستزيد و بالتالي فإن نتائج التحاليل المالية ستكون أكثر موضوعية.

إن توفر معلومات ذات مصداقية وقابلية للمقارنة سيؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرار من طرف المستثمرين الخارجيين[1]، و هذا ما سيؤدي إلى إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الإستثمارات الدولية، و يزيد من كفاءة الأسواق المالية، و يخفض من تكاليف الصفقات التي ينفذها المتعاملون بها لأن توفر مثل هذه الخصائص في المعلومات المالية سيمكن هؤلاء من تحليل و تقييم مخاطر الإستثمار بشكل دقيق[2].

3. بالنسبة للأطراف الأخرى

يساهم التوافق المحاسبي الدولي في تخفيض تكاليف عمليات المراجعة و الاستشارة المالية التي تقوم بها مؤسسات المراجعة الدولية، ففي حالة وجود اختلافات في الأنظمة المحاسبية تواجه هذه المؤسسات أعباء إضافية تتعلق بتكوين المراجعين و إعداد برامج عمل تراعي خصوصية كل دولة [3]. كما يساهم في اختصار الزمن و التكلفة و الجهد من قبل الدول النامية لتحسين نوعية معاييرها المحلية و الوصول إلى النتائج التي حققتها الدول المتقدمة في هذا المجال، خاصة و أن العديد منها تفتقر لوجود منظمات مهنية قادرة على إنتاج معايير ذات نوعية عالية.

---

[1] فاطمة الزهراء عبادي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي ،جامعة سعد دحلب البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.3.

[2] حواس صالح، مرجع سابق، ص.71.

[3] محمد عجيلة ، مصطفى بن نوي، فلسفة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل العولمة المحاسبية–رؤية مستقبلية بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.8.

و يسهل كذلك عمل مصالح الضرائب في الدول التي تتواجد فيها الشركات متعددة الجنسيات و كذا في الدول التي تنتمي إليها نتيجة التناسق في معايير الاعتراف بالإيرادات و النفقات، مما يؤدي لتقليل الفروقات في طرق قياس أرباح فروع المؤسسات المنتشرة دوليا.

إذا كان توفير التناسق في معايير المحاسبة أمرا مرغوبا فيه على المستوى الدولي، فإن تحقيق هذا الهدف ليس أمرا سهلا، بحيث أن هناك عقبات كثيرة تعترضه يتوجب مراعاتها من قبل جميع الجهات الساعية لتحقيقه، و ذلك من أجل تحديد السبل و البدائل الكفيلة بتذليل هذه العقبات.

المطلب الثالث: معوقات التوافق المحاسبي الدولي

يعترض تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الدولي عدة عوائق و التي كانت سببا في تعرضه للكثير من الانتقادات، حيث أشارت العديد من الأدبيات إلى أن التوافق هو حل بسيط لمشكلة معقدة، فالمطلع و المدرك للعلاقة الوطيدة بين المحاسبة و العوامل البيئية المحيطة بها يدرك صعوبة إنشاء معايير تتميز بمرونة كافية تمكنها من الأخذ بعين الاعتبار الفروق الكبيرة ضمن العوامل البيئية بين الدول. و لهذا فقد ساد الاعتقاد بأن هذه المعايير هي نتاج للممارسات المحاسبية في الدول المتقدمة، باعتبارها تملك تأثيرا على الهيئات المهنية المصدرة لها، و بالتالي فهي غير ملائمة لجميع الدول و خاصة النامية منها. و يمكن تحليل عوائق تحقيق التوافق المحاسبي الدولي كالتالي:

إن اختلاف البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية من دولة لأخرى يمثل عائقا أمام التوافق المحاسبي الدولي باعتبار أن أي نظام محاسبي مرتبط بتلبية احتياجات تلك البيئة، و لذلك ينبغي لعملية تطوير المعايير المحاسبية الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار تلك الاختلافات، و أن تعطي الاهتمام الكافي لتأثير العوامل البيئية على القياس و الإفصاح المحاسبي، وهو أمر صعب التحقيق. و كنتيجة لهذه الاختلافات يوجد ما يسمى بالوطنية أو القومية التي تؤدي إلى رفض تغيير الممارسات المحاسبية لبلد ما ليماثل الممارسات السائدة في بلد آخر دون النظر بموضوعية للمزايا التي يمكن أن تقدمها هذه الممارسات له [1]. فالدول النامية تعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية متحيزة للممارسات الموجودة في الدول المتقدمة و بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، و بالتالي قد تنظر إلى تلك المعايير على أنها غير متلائمة مع احتياجاتها. أما بالنسبة للدول المتقدمة فقد ترى بأن معاييرها المحلية أكثر جودة من المعايير الدولية و بالتالي فإنها تمتنع عن تطبيقها. كما قد ترى العديد من الدول أن تبني معايير معدة من هيئة أجنبية و إحلالها محل معايير محلية معدة من ممثلين منتخبين يشكل تهديدا

[1] NOBES Christpher, International harmonisation of accounting. Royal Holloway, University of London, 2006, P.77.

لاستقلاليتها و سيادتها[1]. و قد تبرز مشكلة القومية كذلك من خلال نقص المعرفة أو الاهتمام بالممارسات المحاسبية السائدة في البلدان الأخرى.[2]

كما يختلف مستخدمو القوائم المالية من دولة لأخرى ففي الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا يعتبر المستثمرون المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية باعتبار أن بيئة الأعمال تعتمد على الأسواق المالية، في المقابل نجد أن الحكومة و السلطات الضريبية هي المستخدم الرئيسي لمخرجات النظام المحاسبي في فرنسا و ألمانيا. فهذا الاختلاف يؤدي إلى صعوبات في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي لأن كل فئة من مستخدمي القوائم المالية لها احتياجات مختلفة من المعلومات، فالمستثمرون يحتاجون إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية أما مصالح الضرائب فتحتاج إلى قوائم مالية موافقة للتشريع الضريبي، أما الحكومة فهي تطلب قوائم موافقة للمعايير الوطنية.[3]

كما يوجد في العديد من الدول تدخل مباشر للحكومات في إصدار المعايير التي تحكم مهنة المحاسبة عن طريق إصدار تشريعات و سن قوانين، و في هذه الحالة فإن مواكبة التوافق المحاسبي الدولي يستلزم تغيير هذه التشريعات و القوانين، هذا الأمر غالبا ما يقابل بالرفض من الحكومات مما يشكل عائقا أمام تحقيق التوافق.

و يعاب على المحاسبة الدولية، و عملية التوافق المحاسبي الدولي عدم وجود قوانين تدعم تحقيقه. فمجلس المعايير المحاسبية الدولية، و الذي يعتبر أهم هيئة في هذا المجال، ليس له سلطة أو قوة تلزم باستخدام ما يصدر عنه من معايير، لذلك عليه أن ينشئ علاقات اتصال و تنسيق مع الحكومات و الهيئات المهنية المحلية من أجل تعميم تطبيق هذه المعايير[4].

كذلك تتميز عملية التوافق المحاسبي الدولي بالبطء من حيث التحضير و التنفيذ و هو ما لا يتناسب مع بيئة الأعمال الدولية التي تتميز بالسرعة و الديناميكية التي فرضتها المنافسة بين الدول و الشركات متعددة الجنسيات من أجل استقطاب أكبر قدر من الإستثمارات، لذلك يمكن القول أن بيئة الأعمال الدولية تركز على المدى القصير عكس التوافق المحاسبي الدولي الذي يركز على المدى الطويل لأن تكاليفه تفوق منفعته في الأجل القصير[5].

---

[1] IRA YUTA Chairas, WIRAWAN E.D. Radianto, Accounting Harmonization in ASEAN, The Process, Benefits and Obstacles, Master Thesis, School of Economics and Commercial Law, Göteborg University, Gothenburg, 2001, p.23.

[2] NOBES Christpher, Op. Cit, p.77.

[3] IRA YUTA Chairas, WIRAWAN E.D. Radianto, Op. Cit, p.22.

[4] شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي(حالة BP EXPLORATION LIMITED)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.100.

[5] THI PHUONG THAO Nguyen, Impact of globalization on international accounting harmonization: A case of VIETNAM, Master Thesis, Department of Business Studies, HELP University College, Hanoi, 2010, p.22.

كما تختلف درجة التطور التاريخي للمحاسبة من دولة لأخرى، مما يعني أن هذه الدول تتجه نحو تحقيق التوافق المحاسبي انطلاقا من نقاط بدأ مختلفة، فبالنسبة للبلدان التي لها تاريخ طويل في استعمال المعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية الخاصة فإن استخدام المعايير المحاسبية الدولية سيكون أسهل و أكثر ملائمة من الدول التي تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة، فمسار تبني المعايير المحاسبية الدولية يختلف في الحالتين، لذلك على أنصار التوافق المحاسبي الدولي أن يأخذوا اختلاف الأوضاع بين الدول بعين الاعتبار و أن ينصب اهتمامهم على نقاط البدء بدل اهتمامهم بنقاط النهاية. و يفترض التوافق المحاسبي الدولي أن كل الدول في نفس المستوى من حيث التقدم الاقتصادي، و هذا ما يخالف الواقع، مما يجعل فكرة وضع مجموعة واحدة من المعايير غير ملائمة على المستوى الدولي. فبالنسبة للدول المتقدمة و التي تتوفر على منظمات مهنية قوية و اقتصاد صلب و مستوى تكوين جيد قد تكون مزايا التوافق فيها أكبر من تكاليفه، أما بالنسبة للدول النامية التي تتميز بهشاشة اقتصادها و مؤسساتها و ضعف التكوين في مجال المحاسبة فإن تكاليف هذه العملية قد تكون أعلى من مزاياها. و أوضح مثال على ذلك أن العديد من الدول النامية تفتقر لأسواق مالية نشطة مما يحد كثيرا من مزايا هذه المعايير باعتبارها موجهة للمؤسسات المسعرة في البورصة[1].

و تؤثر العديد من المنظمات المهنية العامة و الخاصة على سيرورة عملية التوافق المحاسبي الدولي بطرق و درجات مختلفة، فكل منظمة لها أهدافها و أفكارها بالنسبة للممارسة المحاسبية الملائمة و الإفصاحات المالية الضرورية، فعلى سبيل المثال تعمل هيئة الأمم المتحدة على زيادة متطلبات الإفصاح للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية التي تعمل فيها، في حين تركز منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على الإفصاح من وجهة نظر الدول المتقدمة التي يقع بها مقر تلك الشركات متعددة الجنسيات[2]، و لا شك أن هذا الاختلاف في الآراء و التوجهات سيعيق تحقيق التوافق. كما تلعب المنظمات المهنية المحلية دورا كبيرا في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، باعتبارها المسؤولة عن الإشراف و مراقبة مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة بتلك الدول، لذلك فغياب مثل هذه المنظمات أو عدم تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية يعتبر عائقا كبيرا لسيرورة التوافق المحاسبي الدولي[3].

مما سبق يتبين أن تحقيق التوافق المحاسبي الدولي ليس بالأمر الهين، فهو يستلزم فهم أكبر لطبيعة التفاعل بين الأنظمة المحاسبية و العوامل البيئية كما يستوجب أخذ المتغيرات البيئية للدول المختلفة بما فيها الدول النامية بعين الاعتبار، بالإضافة إلى هذا يجب تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال و إنشاء هيئات دولية قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية، في هذا الإطار لعبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية و بعدها مجلس المعايير المحاسبية الدولية دورا بارزا في توجيه الاهتمام نحو التوافق المحاسبي الدولي و السعي لتحقيقه.

[1] Ibid, p.24.
[2] Ibid, p.22.
[3] Ibid, p.22

المطلب الرابع: جهود لجنة المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي

إن أهمية التوافق المحاسبي الدولي و صعوبات تحقيقه أدى إلى ظهور عدة منظمات و هيئات مهنية اهتمت بهذا الموضوع و سعت لتجسيده. و يعتبر مجلس المعايير المحاسبية الدولية أهم هذه الهيئات. لقد لعب، و منذ تأسيسه سنة 1973، دورا هاما في تحقيق التوافق من خلال إصداره لمعايير محاسبية ذات بعد الدولي. و بالرغم من عدم تمتعه بأي سلطة تعطيه الحق في فرض تطبيق المعايير التي يصدرها، إلا أن عامل جودة هذه المعايير أدى إلى التفاف العديد من المنظمات المهنية حوله، و عليه فقد استطاع و من خلال التنسيق مع هذه المنظمات ضمان قبول دولي لهذه المعايير.

1. نشأة و أهداف لجنة المعايير المحاسبية الدولية

بدأت محاولات التنسيق بين الممارسات المحاسبية المختلفة منذ بدايات القرن الماضي، حيث عقد أول مؤتمر محاسبي دولي سنة 1904 في سانت لويس في ولاية ميسوري بالولايات المتحدة الأمريكية و قد دار الحديث في هذا المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية للدول [1]، تتالت بعدها المؤتمرات في كل من أمستردام و نيويورك و لندن و برلين و باريس، كما تأسست بعض المنظمات المهنية كمجموعة الدراسات، Grouped Etudes، و هي مجموعة من مزاولي مهنة المحاسبة و التي نشأت سنة 1961 في أوروبا كمستشار لسلطات الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمحاسبة، بالإضافة لمجموعة دراسة المحاسبة الدولية، Accountants International Study Group، التي تأسست سنة 1966، و هي مجموعة مكونة من الهيئات المهنية في كندا و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عملت على إجراء دراسات مقارنة بين الأنظمة المحاسبية في هذه الدول [2]. و قد اتسمت هذه المحاولات بالسطحية و اقتصرت على تبادل المعلومات و الخبرات بين الدول دون العمل على تقليل فجوة الاختلافات في الممارسات المحاسبية القائمة بشكل فعلي و ملموس.

و اعتبرت سنة 1972 نقطة تحول في تاريخ التوافق المحاسبي الدولي حيث ظهرت جهود عملية لتحقيق هذا التوافق. فخلال المؤتمر العاشر المنعقد في مدينة سيدني اقترح اللورد بونسون [*] إنشاء هيئة دولية تكون مسؤولة عن تكوين وصياغة معايير محاسبية ذات بعد دولي، و تجسدت هذه الفكرة في 29 جوان 1973 بإنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية [**] IASC إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية المهنية في كل من استراليا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، اليابان، المملكة المتحدة، كندا، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. و تعتبر هذه اللجنة هيئة مستقلة

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها. الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص.103.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي)، مرجع سابق، ص.388-389.

[*] هنري بونسون: الرئيس السابق لمعهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز(ICAWE) و شريك أساسي في مكتب المراجعة الدولي COOPERS AND LYBRAND، وقد كان أول رئيس للجنة معايير المحاسبة الدولية حيث شغل هذا المنصب خلال الفترة الممتدة من1973 إلى 1975.

[**] IASC: International Accounting Standards Committee.

في عملها و لا تتبع أي كيان مهني أو كيان من سلطته وضع المعايير المحاسبية، كما لا تتلقى أي تعليمات أو أوامر من أي جهة حكومية أو مهنية، و قد حدد دستور اللجنة أهدافها كالتالي[1]:

- صياغة و نشر المعايير المحاسبية ذات النفع العام الواجب مراعاتها لدى إعداد و عرض القوائم المالية، و تعزيز قبولها و التقيد بها في جميع أنحاء العالم؛
- العمل بشكل عام على تحسين و توافق المعايير و الإجراءات المحاسبية و الأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

و قد انضمت العديد من المنظمات إلى لجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد ذلك، و قد بلغ عددها سنة 2001 (تاريخ إصلاح IASC) 153 عضو من 112 دولة[2]. و قد عملت IASC في الفترة الممتدة من 1973 إلى 2000 على تنسيق و توحيد آراء أعضائها من الهيئات الوطنية للمحاسبة، من خلال اختيار معالجة محاسبية مطبقة في دولة ما ثم تبني هذه المعالجة و إدخال بعض التعديلات عليها إذا لزم الأمر من أجل إكسابها بعدا دوليا، وهذا ما أدى إلى عدم التزام الكثير من أعضائها بتطبيق المعايير الصادرة عنها، و عليه قررت IASC التحرر من هيمنة المنظمات المهنية المؤسِّسة و التقرب أكثر من هيئات التقييس الوطنية من أجل الحصول على قبول عالمي لمعاييرها.

2. إصلاح لجنة المعايير المحاسبية الدولية

بدأت IASC بالإصلاح في سنة 1997 حيث أنشأت مجموعة عمل تدعى Strategy Working Party (SWP) بهدف وضع خطة عمل لدراسة ما يجب أن تكون عليه إستراتيجية و هيكل لجنة المعايير المحاسبية الدولية و ذلك لمواجهة التحديات الجديدة. و قد أصدرت هذه المجموعة سنة 1998 ورقة نقاش بعنوان "إعادة تشكيل لجنة المعايير المحاسبية الدولية لمواجهة تحديات المستقبل" حددت مقترحاتها لتغيير هيكل اللجنة و استراتيجيتها. و قد تم تسلم التعليقات حول الموضوع في مطلع سنة 1999، و بعدها تم إصدار التقرير النهائي، حيث وافق مجلس اللجنة في مارس 2000 بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها و تغيير إستراتيجيتها. و في 01 أفريل 2001 تم استبدال لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC بمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB[*] الذي تولى مسؤولية وضع المعايير المحاسبية الدولية. و من الأسباب التي استدعت الإصلاح نذكر:

- إعطاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية هيكل و أهداف تلائم الرهانات المستقبلية التي تواجهها و المتمثلة في العمل على تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي، بعدما كانت تسعى قبل هذا التاريخ إلى تحقيق التوافق المحاسبي الدولي. و قد ظهر هذا التحول جليا من خلال الاتجاه منذ سنة 2001 إلى تقليص الخيارات المحاسبية و جعل القواعد أكثر دقة[3].

---

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص.107.

[2] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.20.

[*] IASB: International Accounting Standard Board.

[3] DEZITTER Mélanie, PIRON Claire, Op. Cit, p.19.

- إعطاء أكثر استقلالية للجنة المعايير المحاسبية الدولية انطلاقا من الاعتقاد أن المعايير الجيدة هي التي توضع من طرف مجموعة صغيرة من أشخاص يتمتعون بالكفاءة التقنية و يعملون بدوام كامل. فالأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي لا يتمتعون بالاستقلالية الكافية نظرا لتأثير المؤسسات أو المنظمات التي يعملون بها عليهم، و هو ما كان عليه الحال منذ تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية، و بتحقيق هذه الخطوة انتقلت لجنة المعايير المحاسبية الدولية من العمل التطوعي إلى العمل المأجور مما أكسبها المزيد من المهنية و الاحترافية في العمل[1].
- توسيع تمثيل البلدان و المنظمات المهنية داخل المجلس و تعزيز التعاون و الشراكة مع الهيئات المحلية لوضع المعايير من أجل تقريب الممارسات المحلية من المعايير الدولية[2].

و في إطار سعيها إلى توسيع مجال نشاطها تم الاتفاق على استخدام مصطلح المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS كمصطلح للمعايير التي يصدرها المجلس بدلا من مصطلح المعايير المحاسبية الدولية IAS. فاستخدام مصطلح IFRS يبين سعي IASB للاهتمام بالمعلومة المالية و ليس بالتوحيد المحاسبي فقط[3]. كما تم اعتماد الإطار المفاهيمي و المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها مع الإبقاء على تسميتها القديمة IAS.

3. تنظيم مجلس المعايير المحاسبية الدولية

أدى إصلاح لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى تغيير جذري في هيكلها التنظيمي، فحتى سنة 2000 كانت هذه المنظمة تتكون من مكتب يضم 16 عضوا منتخب يعملون بشكل تطوعي، ومن 11 أجيرا دائما بالإضافة إلى عدد كبير من الشخصيات الذين يعملون بشكل تطوعي في إطار عدة لجان و فرق عمل[4].

و قد أضفى إصلاح IASC المزيد من الاحترافية على عملها حيث تحول اسم ها من IASC إلى IASCF[*] أي مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية و صارت هذه الأخيرة المنظمة الأم لكيانين رئيسيين هما مجلس الرقابة Trustees و مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بالإضافة إلى كيانين آخرين هما اللجنة الاستشارية للمعايير SAC[**] و لجنة الشرح و التفسير IFRIC[***]. و قد أوكلت مهمة إصدار المعايير المحاسبية الدولية كما سبق الذكر إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB.

---

[1] Christopher Nobes, Op. Cit, p.91.

[2] Ibid, p.91.

[3] BRUN Stéphane, Guide d'application des normes IAS/IFRS. Editions Berti, Alger, 2011, p.31.

[4] MAILLET Catherine, LE MANTH Anne, Les normes comptables internationales. Editions Foucher, Paris, 2006, p.13.

[*] IASCF: International Accounting Standards Committee Foundation.

[**] SAC: Standards Advisory Committee.

[***] IFRIC: International Financial Reporting Interpretation Committee.

1.3. مجلس الرقابة Trustees

تسير مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASCF من طرف مجلس الرقابة الذي يتكون من 19 إداريا يطلق عليهم تسمية الأمناء أو Trustees يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين و يشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية، و التنوع في الأصول الجغرافية و المهنية. و ذلك حسب التوزيع التالي[1]:

- 06 أعضاء من أمريكا الشمالية؛
- 06 أعضاء من أوروبا؛
- 04 أعضاء من أسيا؛
- 03 أعضاء من أي منطقة جغرافية شرط احترام التوازن الجغرافي الكلي.

يمثل هؤلاء الأعضاء مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية من مستعملي القوائم المالية، ممارسي مهنة المحاسبة، المؤسسات الكبرى و مكاتب التدقيق الدولية، ممثلين عن هيآت مراقبة الأسواق المالية، أكاديميين...[2] يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. و يضطلع مجلس الرقابة بالمهام التالية[3]:

- البحث على مصادر لتمويل المنظمة؛
- إعداد تقرير سنوي حول عمل المنظمة؛
- تعيين أعضاء المجلس IASB و أعضاء اللجنة الدائمة للشرح IFRIC و كذا اللجنة الاستشارية لوضع المعايير SAC؛
- المصادقة على ميزانية المنظمة السنوية و تحديد أسس تمويلها؛
- المراجعة السنوية لإستراتيجية IASCF، ومدى فعاليتها؛
- مراجعة القضايا الإستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية والعمل الذي يقوم به، و تعزيز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع عدم التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بالمعايير المحاسبية؛
- وضع و تعديل الإجراءات التشغيلية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، لجنة الشرح و التفسير، و اللجنة الاستشارية للمعايير .

[1] MAILLET Catherine, LE MANTH Anne, Op. Cit, p.16.
[2] DEZITTER Mélanie, PIRON claire, Op. Cit, p.20.
[3] MAILLET Catherine, LE MANTH Anne, Op. Cit, p.16.

2.3. مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

يتكون المجلس من 14 عضوا معينين من طرف مجلس الرقابة، و هم أجراء للمنظمة بدوام كامل لـ 12 عضوا منهم. 7 أعضاء من بين 14 يمثلون أعضاء ربط مع سبعة منظمات محلية لإنشاء المعايير (ألمانيا، أستراليا، نيوزيلاندا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان، بريطانيا)، و ينحدر هؤلاء الأعضاء من أصول جغرافية مختلفة[1]:

- أوروبا: سبع أعضاء (1 من ألمانيا، 4 من بريطانيا، 1 من فرنسا، 1 من سويسرا)؛
- أمريكا الشمالية: أربع أعضاء (1 من كندا، 3 من الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- آسيا: عضوان (1 من اليابان، 1 من أستراليا)؛
- بقية العالم: عضو واحد (من جنوب إفريقيا).

و يختار الأعضاء بناء على خبرتهم و معارفهم التقنية بحيث يكون 5 أعضاء على الأقل مختصون في مجال التدقيق، 3 على الأقل مختصون في مجال إعداد القوائم المالية، 3 على الأقل لديهم خبرة في استعمال القوائم المالية، كما يجب أن يضم المجلس باحث أكاديمي (جامعي) على الأقل[2].

يتم تعيين رئيس المجلس من قبل الأمناء، من بين أعضاء المجلس العاملين بدوام كامل، و يضطلع هذا الأخير بعد استشارة الأمناء بمهمة توظيف الطاقم الإداري و خاصة[3]:

أ – المدير التقني: يشترط أن لا يكون عضوا بالمجلس، يكون له الحق في الحوار والمناقشة داخل المجلس دون أن يكون له حق التصويت؛

ب – المدير التجاري: يكون مسؤولا عن النشر و حقوق إعادة النشر، الاتصال و الموظفين الإداريين و الماليين.

تتمثل مهمة المجلس الأساسية في التحضير ونشر المعايير الجديدة و مشاريع المعايير، و كذا اختبار إمكانية تطبيقها في مختلف البيئات المحاسبية، كما تختص بالمص ادقة على تفسيرات IFRIC، و تقوم كذلك بوضع برنامج العمل الخاص بها أي المسائل التقنية الواجب التطرق لها في المستقبل، و خلال القيام بهذه المهام يمكن لـ IASB أن يفوض بعض الأعمال لهيئات معايرة محلية أو منظمات أخرى[4].

---

[1] MAILLET Catherine, LE MANTH Anne, Op. Cit, p.15.

[2] DUCASSE Eric et autres, Normes comptables internationales. Edition De Boeck Université, Bruxelles, 2005, p.10.

[3] مرزوقي مرزقي، حولي محمد، مجلس معايير المحاسبة كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011، ص.2.

[4] MAILLET Cathrine, LE MANTH Anne, Op. Cit, p.15.

3.3. لجنة الشرح و التفسير IFRIC

تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و رئيس ليس له الحق في التصويت، و تهتم بتفسير بعض النقاط الخاصة في المعايير المحاسبية الدولية على ضوء الإطار المفاهيمي و عرضها على المجلس من أجل المصادقة، كما تقوم بإعداد ونشر مشاريع تفاسير للإثراء بين جمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، و تعمل أيضا على التنسيق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان حلول ذات جودة عالية، كما يمكن أن تقوم بمهام أخرى بطلب من المجلس[1].

4.3. اللجنة الاستشارية للمعايير SAC

تتكون من 45 عضوا من أصول و خبرات مختلفة معينين من طرف مجلس الرقابة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يرأسه رئيس مجلس المعايير المحاسبي الدولية IASB، و يشكل منبرا لمختلف الأفراد و الهيئات التي لها اهتمام بالمعلومة المالية على المستوى الدولي، يجتمع عادة ثلاث مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور، و تتمثل مهامه أساسا في[2]:

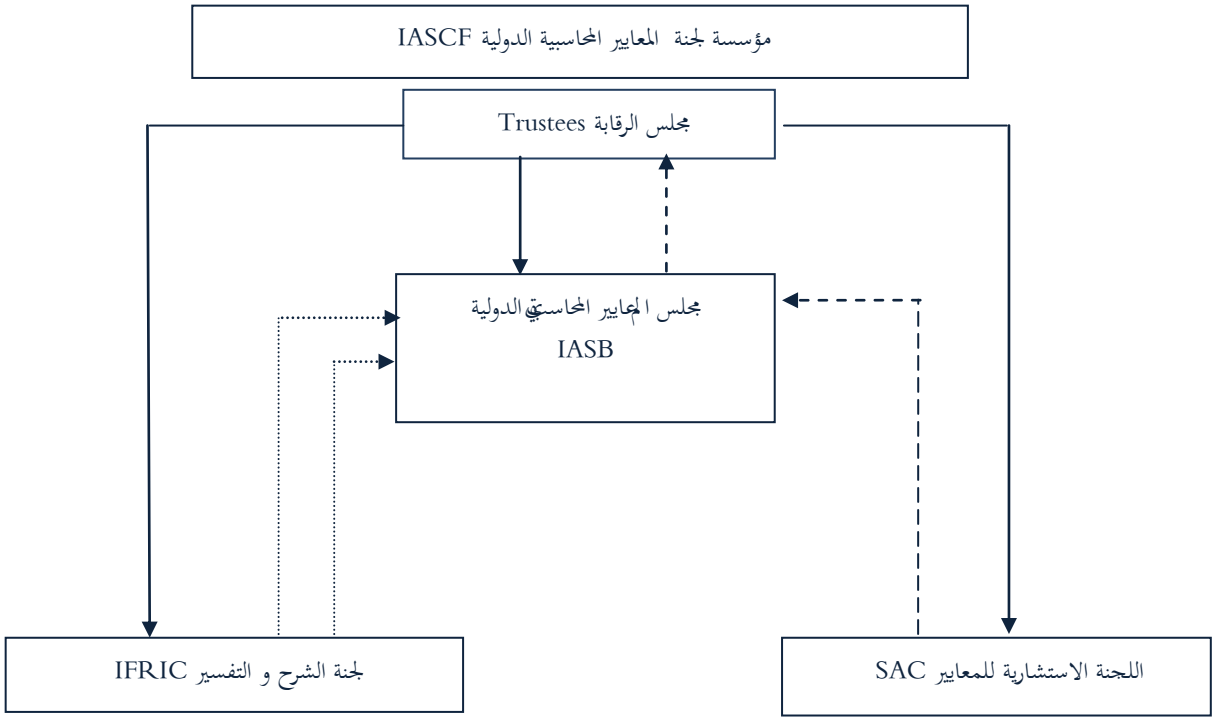
- تقديم استشارات للمجلس تتعلق بأولويات العمل للمرحلة المقبلة؛
- إعلام المجلس بآراء الهيئات أو الأفراد الأعضاء بهذه اللجنة بخصوص مشاريع المعايير؛
- يقدم استشارات للمجلس أو الأمناء في مجالات أخرى.

و الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة لجنة المعايير المحاسبي الدولية:

[1] Ibid, p.16.

[2] Ibid, p.17.

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لمؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية



المصدر: Ibid, p.18.

لم يقتصر التغيير الذي طرأ على لجنة المعايير المحاسبية الدولية على هيكلها فقط بل تعداه إلى تبني إستراتيجية جديدة من أجل تحسين نوعية المعايير و ترقية استعمالها في العالم.

4. أولويات مجلس المعايير المحاسبية الدولية

خلال اجتماعاته الأولى بين أفريل و سبتمبر من سنة 2001 ناقش المجلس أولويات العمل للمرحلة المقبلة، و في شهر جويلية من نفس السنة قام بنشر برنامج عمله، و الذي هدف أساسا إلى إحداث تقارب مع المعايير المقبولة عالميا كالمعايير الأمريكية، و تحسين المعايير الحالية و تسهيل تطبيقها، لذلك فقد أطلق المجلس عدة ورشات لمراجعة المعايير القديمة و إصدار أخرى جديدة أهمها[1]:

[1] DEZITTER Mélanie, PIRON Claire, Op. Cit, p.22.

- إطلاق مشاريع تهدف إلى التقريب بين المعايير المحاسبية الدولية و المعايير المحاسبية للدول المؤثرة و كذا ترقية استعمال هذه المعايير على المستوى الدولي وتتمثل فيما يلي:

- مراجعة المعايير حول اندماج الأعمال و الأصول المعنوية نتيجة التأثر بالتطورات الأخيرة في المعايير الأمريكية (إصدار معيار جديد حول اندماج الأعمال IFRS 3 و تعديل المعيار المحاسبي حول القوائم المالية الموحدة و المحاسبة على الإستثمارات في المؤسسات الزميلة IAS 27)؛
- إلغاء الكثير من الخيارات المحاسبية الواردة في عدة معايير بغية التقريب بين الممارسات المحاسبية للدول (مثل إلغاء طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO لتقييم المخزون من المعيار IAS 2 و كذلك إلغاء طريقة تصحيح الأخطاء من خلال الدخل من المعيار IAS 8)؛
- الإتجاه نحو قياس الأداء عن طريق تسجيل التغيرات في قيمة الأصول و الخصوم في حسابات رأس المال و ليس في حسابات النتائج؛
- إصدار معيار يحدد كيفية معالجة مصاريف الأجور التي دفعت في شكل أسهم IFRS 2؛
- إنشاء معيار خاص لمعالجة عقود التأمين IFRS 4؛

- إطلاق مشاريع تهدف لتسهيل تطبيق المعايير الموجودة و ذلك عن طريق:

- إصدار معيار يعالج كيفية تطبيق المعايير المحاسبية للمرة الأولى IFRS 1 و الذي جاء نتيجة شكاوي العديد من المؤسسات من صعوبة وضع هذه المعايير حيز التطبيق لأول مرة؛
- تعديل المعيار IAS 30 الخاص بكيفية تقديم القوائم المالية و المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البنوك و المؤسسات المالية، و ذلك بتشجيع من لجنة بازل و العديد من المؤسسات المالية.

- إطلاق مشاريع لتحسين المعايير الموجودة.

في أول مشروع لتحسين المعايير الموجودة (ماي 2002) قرر مجلس المعايير المحاسبية الدولية تعديل 14 معيارا كما قام بإلغاء المعيار المحاسبي IAS 15.

تجسدت جهود لجنة المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية و التي تعد أداة أساسية لتنظيم الممارسات المحاسبية و تحديد أسس و قواعد الإفصاح و القياس على المستوى الدولي بشكل موضوعي، لذلك فقد زاد الاهتمام بها خلال العقود الأخيرة وانتشر تطبيقها في الكثير من دول العالم.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

إن التفكير في وضع معايير محاسبية دولية بأتي من الحاجة إلى إطار مبني على الدقة، الأمانة و الموضوعية من أجل قياس العمليات و الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للم ؤسسة و نتائج أعمالها و كذا عرض المعلومات المالية على أسس موحدة و سليمة على مستوى كل دول العالم، هذه الحاجة فرضتها طبيعة المحاسبة و التي باعتبارها من العلوم الاجتماعية فهي تخضع في كثر من الأحيان للعوامل البيئية المحيطة و التقدير الشخصي للمحاسب.

و قد لاقت المعايير المحاسبية الدولية قبولا واسعا نتيجة الحلول التي قدمتها من أجل توفير معلومة ملائمة و موثوقة على المستوى الدولي . و قد ساهمت بشكل كبير في تعزيز اندماج الاقتصاد العالمي و فتح المجال أمام تدفق السلع و رؤوس الأموال بين الدول، و سيتم في هذا المبحث التطرق لهذه المعايير من خلال توضيح ماهيتها و إجراءات إصدارها و آثار تطبيقها.

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

من المعروف أن الإنسان يقوم بمقارنات دائمة مع الآخرين و بين الخيارات المتاحة له، فهو يقارن للتعرف على مدى تقدمه أو تأخره عن الآخرين من جهة و للتعرف على أفضل الخيارات المتاحة من جهة أخرى، و هو في هذا الإطار بحاجة ماسة إلى معايير تحكم سلوكه و تصرفاته و يبني عليها مقارناته.

1. مفهوم المعيار المحاسبي

يقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته [1] و يرى البعض أن مصطلح معيار "قاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما و تحديد مميزاته بدقة"[2]، هذه القواعد و المقاييس منها ما هو طبيعيي و منها ما هو وضعي، ففي حين يكون معيار قياس درجة الحرارة هو الدرجة المؤوية فإن المقياس للطول هو المتر أو القدم و للوزن هو الكيلوغرام، كما يمكن استعمال مصطلح معيار كمفهوم فلسفي في ميدان محدد كالصناعة، الزراعة أو مجالات معرفية، كالرياضيات، علم الاجتماع و علم النفس، لذلك فإن التحديد الدقيق لهذا المفهوم مرتبط بشكل وثيق بمجال اهتمام المعايير ذاتها و المواضيع التي تعالجها.

و تعرف المنظمة العالمية للتقييس *ISO المعيار على أنه "وثيقة أعدت بإجماع، و مصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة و متكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو

[1] سعيد يحي، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.7.

[2] بورويسة سعاد، مرجع سابق، ص.27.

* ISO: International Standards Organization.

نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"[1]. لقد أشار هذا التعريف إلى دور الهيئات المتخصصة في إصدار مثل هذه المعايير و إعطائها صفة القبول، كما أشار إلى أن إصدار المعايير ينبغي أن يكون محل استشارة من قبل الفئات المعنية بتطبيقها مستقبلا و ذلك من أجل إمكانية تعديلها بناء على احتياجات تلك الفئات.

في بعض الأحيان قد تلجأ الهيئات المؤهلة إلى إصدار معايير دون مراعاة رغبات من هم مطالبون بالالتزام بها. فالقوانين المعتمدة من طرف الدولة تعتبر معيارا للحكم على أفعال مواطنيها بأنها مقبولة أو مرفوضة رغم عدم استشارة هؤلاء المواطنين و معرفة رأيهم عند إصدار الكثير منها . كما قد لا يصدر المعيار عن هيئة رسمية بل يكون معتمدا على العرف و هو ما تعارف عليه الناس في مجتمع معين و بالتالي يصبح مقياسا يستخدم من قبل مجتمع معين في تقييم سلوكيات أو مواقف أفراده.

أما فيما يخص الميدان المحاسبي فيركز معظم الباحثين على دور المعيار في توفير أساس لقياس العمليات و الأحداث الاقتصادية للمشروع و الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها، في هذا الإطار فقد عرف على أنه "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية و يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، و يحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب"[2]، كما عرف بأنه "المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على مختلف الكشوف المالية مع توصيل المعلومات إلى مختلف المتعاملين"[3].

و هناك من يركز على دور المعايير في تحقيق التناسق في الممارسات المحاسبية بحيث يرى البعض أنه "بيان لتحقيق التوافق و التنسيق فيما بين السياسات و المعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات و الأحداث المالية، مما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة و الفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة" [4]. و هناك من يركز في تعريفه على خاصية القبول التي تتمتع بها هذه المعايير فحسب Littelon فالمعيار المحاسبي هو "أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم"[5]. و يؤيده في ذلك Kohler بقوله إن المعيار "هو نموذج يعتمد على العرف و يحظى بالقبول العام، فإذا كان محاسبيا فسيحظى بهذا القبول من طرف المحاسبين" [6]. إن صفة القبول التي وردت في التعريف السابق تدفعنا للتساؤل عن مدى هذا القبول و هل هو يخص الجميع بغض النظر عن بيئاتهم أو أنه يخص مجموعة معينة لها خصائص بيئية متشابهة؟

---

[1] صلاح حواس، مرجع سابق، ص.58.

[2] تيقاوي العربي، مرجع سابق، ص.7.

[3] سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.4.

[4] تيقاوي العربي ، مرجع سابق، ص.8.

[5] دشاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية،رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص.31.

[6] نفس المرجع، ص.31.

إن المعايير المحاسبية تمثل مجموعة من القواعد توضع من طرف مجموعة من المهنيين و الأكاديميين الأكفاء الذين ينتمون لبلد معين بناءا على خبرتهم واحتياجات بيئتهم . و بما أن هذه الخبرة وهذه الاحتياجات تختلف من دولة لأخرى يمكن القول أن المعايير المحاسبية تحظى بالقبول في دولة أو مجموعة دول دون أخرى، في هذا الصدد يرى Horngren بأن وضع المعايير هو نتاج عملية سياسية أكثر منها فنية لأن وضع المعايير قرار اجتماعي و المعايير تضع قيودا على سلوك الناس، و يجب أن يقبل من الأطراف المتأثرة به ا[1]، و لا يتحقق هذا القبول إلا إذا كانت هذه المعايير متوافقة مع مقومات المجتمع الاقتصادية و السياسية و الثقافية.

كما برى الشيرازي أن المعايير لا تتصف بالثبات أو العمومية نظرا لتأثرها بالظروف البيئية التي تختلف من وقت لآخر لذلك فإن بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية و السياسية.[2] و يربط Belkaoui المعايير المحاسبية بأهداف القوائم المالية التي تتغير من بلد لآخر و من وقت لآخر بقوله "أن المعايير هي عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من الأهداف و المفاهيم النظرية للمحاسبة و التي توجه تطور الأساليب المحاسبية"[3].

و عليه فإن المعايير المحاسبية هي قواعد محاسبية يتم الاتفاق عليها من قبل المحاسبين في مجتمع معين كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات و الأحداث التي تؤثر على القوائم المالية،كما أنها تتأثر بالعوامل البيئية السائدة في كل دولة، لذلك فهي تتميز بالمرونة و قابلية التعديل والتغيير استنادا إلى التغير في هذه العوامل.

2. مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

ينعكس تأثير العوامل البيئية على المعايير المحاسبية في اختلاف الطرق و الأطراف التي تتولى مهمة إصدارها، في هذا الإطار نميز المداخل التالية[4]:

1.2. المدخل السياسي

يعتمد إصدار المعايير وفق هذا المدخل على التشريعات و القوانين الصادرة عن الحكومة، و ينتشر في القارة الأوروبية و بالخصوص فرنسا و كذا في أمريكا اللاتينية، و توجه له عدة انتقادات منها:

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة بسبب بطء تغيير القوانين و عدم مراعاتها في كثير من الأحيان لاحتياجات مستخدمي و معدي القوائم المالية؛
- عادة ما يركز القانون على العموميات و ليس على المفردات أو المكونات؛
- كما أن المعايير في هذه الحالة تتأثر بالاعتبارات السياسية أكثر من تأثرها بالاعتبارات التقنية.

[1] عبد الناصر نور، طلال الحجاوي، مرجع سابق، ص.4.

[2] تيقاوي العربي، مرجع سابق، ص.7.

[3] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص.59.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص.28.

2.2. المدخل المهني

يتم إصدار المعايير في هذه الحالة عن طريق منظمات مهنية خاصة، و يستعمل هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، و يتميز بدرجة عالية من المرونة و السرعة التي تعطيه القدرة على تلبية الحاجيات المتغيرة بفعالية.

3.2. المدخل المختلط بين القطاع العام و الخاص

في هذه الحالة تقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخاص، تعمل كمنظم عام و تقوم الحكومة بدعمها و الالتزام بتطبيق ما يصدر عنها.

4.2. المدخل المختلط

تتم عملية إصدار المعايير المحاسبية انطلاقا من هذا المدخل بواسطة خليط من القطاع العام و الخاص بجانب مجموعات حكومية و غير حكومية، هذا المدخل مستخدم في اليابان أين تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة م ؤسسات الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات و القطاع الحكومي و الصناعي و من محاسبين قانونيين.

3. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS

إن عولمة ا لمؤسسات و الأسواق و ما صاحبها من ظهور بعض المشاكل كالمعاملات بالعملات الأجنبية و آثار معدلات التضخم المختلفة و اختلاف المعالجة المحاسبية لنفس العمليات و الأحداث قد أدى إلى ضرورة العمل على تجاوز القبول المحلي للمعايير المحاسبية و تحقيق القبول الدولي لها. و سعيا منها لبلوغ هذا الهدف قامت لجنة ا لمعايير المحاسبية الدولية IASC و مجلس ا لمعايير المحاسبية الدولية IASB بإصدار مجموعة من المعايير ذات جودة و قابلية للفهم، و سعت لتطبيقها على المستوى الدولي.

و قد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC المعايير المحاسبية على أنها "قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم و استلهام حكمتهم، و لكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، و تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، و تعتمد كإطار عام لرفع نوعية و كفاءة العمل الفني و لتحديد طبيعة و عمق المسؤولية المهنية"[1]. هذا التعريف يوضح فلسفة المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر مبادئ عامة و ليست قواعد تفصيلية لذلك فهي "لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد" إنما تقوم "بدعم هذا الاجتهاد" فقط. و يرجع سبب تبني IASC لهذا التوجه إلى الفروق بين الممارسات و البيئات المحاسبية للدول و التي لا تسمح بتبني قواعد تفصيلية تطبق في جميع أنحاء العالم.

[1] بودلال علي، مكيوي المولودة، لميؤني سمية، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.4.

و قد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار أول معيار سنة 1975 بعنوان السياسات المحاسبية و الذي ألغي سنة 1998 ليسري بدله معيار عرض القوائم المالية IAS 1، وإلى غاية 2013 أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية 13 معيارا يحمل تسمية IFRS و 20 تفسيرا، يضاف إليها 41 معيار IAS و 33 تفسيرا محاسبي أصدرته لجنة المعايير المحاسبية الدولية. ولا توجد تواريخ محددة لإصدار المعايير بل أن الأمر يتم حسب الضرورة و الحاجة، كما يمكن أن تؤدي هذه الحاجة إلى إلغاء أو تغيير واحد أو أكثر من هذه المعايير ، فحتى سنة 2013 تم إلغاء 17 معيار IAS. و يتكون كل معيار من 5 أقسام:

- الهدف من المعيار؛
- حقل التطبيق؛
- التعريف بالمصطلحات الواردة في المعيار؛
- التقييم و التسجيل؛
- متطلبات الإفصاح.

و يحتوي كل معيار IAS أو IFRS على عنوانين تكميليين يمكن أن يقدما مفصولين عنه و هما : قواعد الخلاصات و دليل التطبيق. و عادة ما تكتب الفقرات الأكثر أهمية في المعيار بخط غليظ، و عندما يسمح المعيار بمعالجتين محاسبيتين مختلفتين لأحداث أو عمليات متشابهة يشير إلى إحداها على أنها المعالجة المرجعية، أما الأخرى فيطلق عليها تسمية المعالجة البديلة أو المعالجة المسموح بها. و فيما يلي قائمة المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للتقارير المالية السارية إلى غاية سنة 2012.

الجدول رقم 3: قائمة المعايير المحاسبية الدولية IAS السارية إلى غاية 2012

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ أول تطبيق	تاريخ سريان آخر تعديل
1	عرض القوائم المالية	1975	2009
2	المخزون	1976	2005
7	قائمة التدفقات النقدية	1979	2009
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	1979	2005
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	1980	2009
11	عقود الإنشاء	1980	1995
12	ضرائب الدخل	1981	2001
16	الممتلكات والمصانع والمعدات	1983	2005
17	عقود الإيجار	1984	2005
18	الإيراد	1984	1995
19	منافع الموظفين (التقاعد)	1985	2013
20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1985	1984
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1985	2005
23	تكاليف الاقتراض	1986	2009
24	الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة	1986	2011
26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	1987	1998
27	القوائم المالية الموحدة	1990	2013
28	المحاسبة عن الاستثمارات في المؤسسات الزميلة	1990	2013
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1990	1990
32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	1996	2005
33	حصة السهم من الأرباح	1998	2005
34	التقارير المالية المرحلية	1999	1999
36	انخفاض قيمة الموجودات	1999	2004
37	المخصصات , الالتزامات والموجودات الطارئة	1999	1999
38	الموجودات غير الملموسة	1999	2004
39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	2001	2005
40	الاستثمارات العقارية	2001	2005
41	الزراعة	2003	2003

المصدر: Detloitte, Guide de reference sur les ifrs, Edtdion 2012, p.p.69-141.

الجدول رقم 4: قائمة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS السارية إلى غاية 2012

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الإصدار	تاريخ سريان آخر تعديل
1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2003	2009
2	الدفع على أساس الأسهم	2004	2005
3	اندماج الأعمال	2004	2008
4	عقود التأمين	2004	2005
5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	2004	2005
6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	2005	2006
7	الأدوات المالية: الإفصاح	2005	2007
8	القطاعات التشغيلية	2006	2009
9	الأدوات المالية	2015	
10	القوائم المالية المجمعة	2013	
11	الشراكة	2013	
12	المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيما يخص الفوائد المكتسبة في كيانات أخرى	2013	
13	التقييم بالقيمة العادلة	2013	

المصدر: Ibid, p.p.41-69.

و تتميز هذه المعايير بعدة خصائص منها:

- مستمدة من النموذج الأنجلوسكسوني و موجهة بصفة خاصة للمستثمرين؛
- مرنة نتيجة للبدائل و الخيارات التي تحتويها و التي تهدف إلى تسهيل تطبيقها و زيادة درجة قبولها، إذ أن ما يميزها هو ليس ما تسمح به بل ما تمنعه؛
- تقوم على معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة (إطار تصوري) و ليس قواعد؛
- تعتمد على مقاربة تعكس الواقع الاقتصادي للأحداث على حساب شكلها القانوني؛
- تقوم على مبدأ استقلالية المحاسبة عن البيئة القانونية و الجبائية؛
- لا تحتوي على قواعد لكيفية مسك المحاسبة، ولا على مخطط للحسابات و لا على شكل إجباري للقوائم المالية، بل تركز على العناصر التي يجب أن ترد فيها فقط؛
- تولي أهمية كبيرة للملاحق كعنصر أساسي من عناصر القوائم المالية؛

- تعتمد مبدأ أولوية الميزانية على جدول حسابات النتائج؛
- تعتمد مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للمؤسسة؛
- تعتمد مفهوم القيمة الحالية بهدف معرفة أثر عنصر الزمن في عملية تقييم الأصول والخصوم؛
- تأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في قيمة الأصول؛
- تطبيقها يكون بأثر رجعي، أي كما لو كانت المعايير مطبقة منذ نشأة المؤسسة.

من أجل مراعاة هذه الخصائص أثناء إصدار أي معيار جديد يتبع مجلس المعايير المحاسبية الدولية إجراءات معينة تضمن إنتاج معايير ذات جودة و تحظى بالقبول الدولي.

المطلب الثاني: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية

يعمل IASB في بيئة تشجع الأعضاء و المنظمات الممثلة و الأطراف ذات الاهتمام على تقديم المقترحات فيما يخص تحديث المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة، بما يضمن جعل المعايير المحاسبية الدولية معايير ذات جودة عالية . و تخضع عملية إنشاء معيار جديد لإجراءات صارمة يطلق عليها تسمية Due Process [1] و التي تقوم كما تمت الإشارة له على التشاور مع جميع الأطراف المهتمة و ذلك عبر منظمات الربط المحلية بشكل أساسي. و يمكن تلخيص هذه الإجراءات كالتالي:

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاثة دول على الأقل؛
- بعد أن يتم تحديد و فحص مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية، و من ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها؛
- بعد تلقي فوج العمل ردًا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛
- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، و يعرضها على المجلس للمصادقة؛
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح (Exposé sondage) يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء؛

[1] BRUN Stéphane, Op. Cit, p.33.

- بعد تلقي و دراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، و بعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

و خلال هذه المرحلة قد يقرر المجلس القيام بتشاور إضافي نظرا لطبيعة الموضوع، حيث يقوم بإصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها، وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي.

و قد يقرر المجلس من حين لآخر تنصيب لجنة توجيهية لدراسة إلزامية تعديل المعايير المحاسبية الدولية الحالية كي تؤخذ التطورات المستجدة بالاعتبار.

رغم محاولة IASB توسيع مجال استشارتها قبل إصدار أي معيار بهدف جعله يلبي احتياجات مختلف المستعملين، بغض النظر عن جنسياتهم ، و رغم قطعه عدة أشواط في سبيل تحقيق هذا الهدف، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية لا زالت تعاني عدة مشاكل تقنية.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المعايير المحاسبية الدولية

إن خصائص المعايير المحاسبية الدولية الموجهة أساسا لخدمة المستثمرين في البورصات العالمية و المؤسسات المسعرة فيها و التي تفضل مبدأ العرض العادل على حساب مبدأ التحفظ، قد ولد وجهات نظر مختلفة حولها بين من ينظر إليها كضامن لجودة المعلومة الواردة في القوائم المالية و محفز للاستثمار على المستوى الدولي، و بين من يتهمها بعدم مراعاة الاحتياجات المحلية و خدمة مصالح عدد قليل من الدول المتقدمة، لذلك سنستعرض فيما يلي حجج كل طرف بذكر مزايا و عيوب المعايير المحاسبية الدولية:

1. مزايا المعايير المحاسبية الدولية

يرى العديد من الباحثين و المهمتين أن استعمال المعايير المحاسبية الدولية يضمن الحصول على عدة مزايا يمكن تلخيصها كالتالي:

- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كمرتكزات يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية و إكسابها صفة الموضوعية، و ذلك بإعطاء إطار متكامل معترف به دوليا و ذو جودة عالية لتحديد، قياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية و الحد من الاختلافات على المستوى الدولي في هذا المجال؛
- لقد أدى تبني المعايير المحاسبية الدولية إلى تغير نظرة الكثير من الدول و الهيئات للمحاسبة، حيث اتجه الاهتمام – إلى جانب صياغة المعايير و الضوابط المنظمة لأهم المعالجات المحاسبية – إلى تحديد أهداف المحاسبة و القوائم المالية و الخصائص النوعية للمعلومات الواردة فيها، كما تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة كأداة تسجيل، تبويب وتلخيص لعمليات المؤسسة إلى اعتبارها نظام معلومات متكامل يعمل

على تحديد و قياس الأحداث المالية للم ؤسسة و إيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة؛

- تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة وإعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية و مالية، و ليس وفق نظرة قانونية، فالبعد الدولي لهذه المعايير لا يتيح لها مراعاة الخصائص التي تميز الأنظمة القانونية لكل دولة، لذلك فهي تفضل تحليل الحقيقة الاقتصادية للتعهدات بهدف تقديم صورة كاملة و ملائمة للمزايا و الأخطار التي تواجهها المؤسسة، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تجاوز الشكل القانوني للصفقة[1]، كما تعمل على الابتعاد عن تقييم الأصول القائم أو الظاهر و التقرب من الحقيقة الاقتصادية عن طريق استخدام مفهوم القيمة العادلة و القيمة الحالية؛
- تهدف المعايير المحاسبية الدولية بشكل أساسي إلى إضفاء الشفافية على حسابات المؤسسة و هو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها و من ثم اتخاذ القرارات الإستراتيجية الملائمة؛
- تخدم المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة حاجيات المستثمرين، و ذلك بتوفير معلومات مفهومة و ملائمة لهم، و هذا ما يضمن نجاعة عملية اتخاذ القرارات الإستثمارية و يشجع على تدفق رؤوس الأموال بين الدول؛
- باعتبار المعايير المحاسبية الدولية موجهة للمؤسسات المسعرة في البورصة فهي تعمل على تشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية، و من ثم التخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال بالنسبة لهذه المؤسسات؛
- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تحسين الإفصاح خاصة في الملاحق من خلال توفير معلومات وصفية و مكيفة حسب القطاعات الجغرافية أو قطاعات النشاط، مما يعطي صورة أوضح لمستخدمي القوائم المالية حول وضع المؤسسة؛
- تعمل على نشر قوائم مالية تغطي مجالات زمنية أقل من السنة، مما يسمح بالحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار في الوقت المناسب؛
- تعمل المعايير لمحاسبية الدولية على تحسين التكوين في المحاسبة، حيث يصبح المحاسب الممارس قادرا على الجمع بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي للمحاسبة؛

[1] DANJOU Philippe, une mise au point concernant les international financial reporting standards (norms ifrs), Fevrier 2013, p.6. www.ifrs.org/features/Documents/Mise-au-point-concernant-les-normes-IFRS-February-2013.pdf 20/04/2013

- تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة و مواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية، حيث يتم إعداد المعايير حسب الضرورة و الحاجة دون التقيد بفترة أو تواريخ محددة،كما يمكن إلغاء أو تعديل هذه المعايير بما يتوافق مع تغير الظروف المحيطة؛
- يشكل تبني المعايير المحاسبية الدولية فرصة لتحسين التنظيم الداخلي للمؤسسة من خلال إعادة النظر في الإجراءات الداخلية الخاصة بالتسيير المحاسبي و الضريبي و كذلك إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

على الرغم من المزايا التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية فإن هنالك الكثير من النقائص التي تميزها و التي وقفت حائلا أمام انتشار تطبيقها في العديد من دول العالم.

2. عيوب المعايير المحاسبية الدولية

إن المعايير الدولية تحوي كثيرا من الثغرات و نواحي القصور التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية و هامة في الأقطار الملتزمة بتطبيقها مما جعلها عرضة للكثير من الانتقادات التي يمكن توضيحها كما يلي:

- من أهم الانتقادات التي توجه للمعايير المحاسبية الدولية كثرة الخيارات و البدائل التي تنضوي عليها فيما يخص قواعد القياس و الإفصاح، الأمر الذي يحد من دورها في تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول، كما قد يشكل فرصة للمسيرين للتلاعب في القوائم المالية عن طريق اختيار السياسات التي تسمح لهم بإظهار النتائج التي يريدونها[1].
- إن المعايير المحاسبية الدولية غير قادرة على الإلمام بجميع القضايا التي تهم مستخدميها و هذا راجع لاختلاف احتياجات هؤلاء المستخدمين تبعا لاختلاف بيئاتهم، فالمعايير المحاسبية الدولية لا تغطي إلا المواضيع ذات الطابع الدولي و التي تهم معظم الدول، دون النظر للقضايا الخاصة المتعلقة بدولة معينة أو مجموعة محدودة من الدول؛
- تتميز المعايير المحاسبية الدولية بكونها مبادئ عامة و ليست قواعد تفصيلية، مما قد يترك مجالا واسعا لتأويلها، و بالتالي يمكن أن تلجأ مؤسستان من نفس البلد أو نفس القطاع إلى معالجتين محاسبيتين مختلفتين لنفس العملية؛
- إن المعايير المحاسبية الدولية تهتم بتوفير معلومات عن الوضعية المالية و نتيجة أعمال المؤسسات المسعرة في البورصة بهدف مساعدة المستثمرين و الدائنين على اتخاذ القرار، و بالتالي فهي لا تغطي العديد من

[1] KHARRAT Karim, Le passage aux normes internationales: de nouvel options pour le pilotage de resultats?, Manuscrit auteur, publié dans "COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisie, 2006", p.1.

المجالات الأخرى (المحاسبة الإدارية،محاسبة المسؤولية الإجتماعية و البيئية، محاسبة الموارد البشرية ....) التي قد تهم عدة أطراف (مسيرين، حكومة...)؛

- توجه العديد من الانتقادات لمفهوم القيمة العادلة الذي تعتمد عليه المعايير المحاسبية الدولية في تقييم العديد من عناصر الأصول و الخصوم، حيث يعاب على القيمة العادلة فكرة إدخال تنبؤات مستقبلية لإعداد القوائم المالية باعتبارها تقوم على مبدأ تحيين التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من ذلك الأصل أو الخصم، كما تؤدي إلى تأثر نتائج المؤسسة بالأحداث الخارجية (تقلبات الأسعار و معدلات الفائدة ...) أكثر من تأثرها بقراراتها الداخلية، و تؤدي أيضا إلى تقلب كبير في نتائج المؤسسة من سنة لأخرى نتيجة تقلب قيم الأصول و الخصوم؛
- إدخال مبدأ تدني قيمة الأصول الذي ينص على القيام باختبار تدني القيمة عند وجود مؤشر داخلي أو خارجي يدل على انخفاض القيمة القابلة للتحصيل لأصل ما عن قيمته المحاسبية، هذا الأمر يتطلب نظام معلومات فعال و يستهلك جهد و تكلفة كبيرة لتتبع قيم أصول المؤسسة و إجراء هذه الاختبارات؛
- لا تستفيد المؤسسات غير المسعرة في البورصة من المزايا التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية، في الوقت الذي قد تتحمل فيه تكاليف كبيرة لتبني هذه المعايير.

المطلب الرابع: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العالم

لقد أدى سعي العديد من الدول لإيجاد لغة محاسبية مشتركة إلى مسارعة الكثير منها لتبني المعايير المحاسبية الدولية إما بصفة مطلقة أو عن طريق تعديل معاييرها المحلية بغية تقليل الاختلافات بينها و بين المعايير الدولية، و قد كانت أول مبادرة لتطبيق هذه المعايير من طرف الإتحاد الأوروبي تلته مجموعة كبيرة من الدول أهمها:

1. دول الإتحاد الأوروبي

نظرا لثقل إجراءات صياغة و تعديل التوجيهات الأوروبية ، و اختلاف وجهات نظر الدول الأعضاء حول كثير من القضايا ، و حاجة المؤسسات القابضة، التي لها فروع في دول مختلفة ، إلى تطبيق مرجعية محاسبية معروفة و مقبولة خارج دول الإتحاد الأوروبي، و نتيجة الجهود التي بذلتها لجنة المعايير الدولية أوصت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ISOCO* بأن يتم استخدام المعايير المحاسبية الدولية في أوروبا، كما أوصت المجموعة الاستشارية الأوربية للتقارير المالية EFRAG** بعد دراسات معمقة و مفاوضات طويلة، بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و بينت أن هذه المعايير لا تتناقض مع تلك المستخدمة في أوروبا.

* ISOCO: International Organisation of Securities Comitions.

** EFRAG: European Financial Reporting Advisory Group.

و تم اعتماد هذه المعايير في الإتحاد الأوروبي بموجب قرار صدر عام 2002 و الذي ألزم المؤسسات الأوروبية، التي تتداول أسهمها في البورصات النظامية والتي كان يبلغ عددها 8000 مؤسسة تقريبا، بإتباع المعايير المحاسبية الدولية لإعداد قوائمها المالية الموحدة ابتداء من سنة 2005. و قد تم تطبيق هذا القرار على 27 دولة تابعة للإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ثلاث دول المشكلة للفضاء الاقتصادي الأوروبي و المتمثلة في النرويج، ايسلندا، ليشنشتاين بالإضافة إلى سويسرا. كما يتضمن القرار المؤسسات غير التابعة للإتحاد الأوروبي و التي تتعامل في أسواقه المالية. ومنح القرار الحق لأي دولة تابعة للإتحاد الأوروبي في إلزام المؤسسات غير المسعرة في البورصة أو تلك التي تعد قوائمها المالية المنفردة باستخدام المعايير المحاسبية الدولية[1].

2. الولايات المتحدة الأمريكية

رغم كونها شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، و اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على النموذج الأنجلوسكسوني، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تطبق المعايير المحاسبية الدولية و لا تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، فهي تلزم المؤسسات الأجنبية المسعرة في بورصاتها بتقديم تسويات (من خلال النموذج 10-K للمؤسسات الكندية و F-20 لباقي المؤسسات الأجنبية)[2] إلى لجنة تداول الأوراق المالية SEC[*] تتناول الفروق بين المعايير المستخدمة في إعداد قوائمها المالية، بما فيها المعايير الدولية، و المعايير الأمريكية US-GAAP، و أثر هذه الفروق على المركز المالي للمؤسسة و نتيجة أعمالها، و يشترط في هذه التسويات أن تدقق من طرف مراجع حسابات مستقل.

و مع تزايد نبرة العولمة و ظهور ملامح و أسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية، و وقوع بعض الفضائح المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع هذا القرن، بدأت لجنة تداول الأوراق المالية و مجلس معايير المحاسبة المالية FASB[**] يقتربان شيئا فشيئا من المعايير الدولية. و ذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية، أما الثانية فتتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية[3].

ففي عام 2002 توصل كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB إلى تفاهم مشترك من أجل العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة و التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية. و نتيجة لذلك فقد أصدر FASB أربع مسودات لتعديل أربع معايير

---

[1] Detloitte, Guide de reference sur les ifrs, Op. Cit, p.32.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي)، مرجع سابق، ص.167.

[*] SEC: Security Exchange commission.

[**] FASB: Finanial Accounting Standards Board.

[3] منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية و ابعاد الإفصاح و الشفافية (دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجيد المطبق في الجزائر) بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص.6.

حتى تتوافق مع المعايير الدولية (المحاسبة على التغير في السياسات المحاسبية، ربحية السهم، مبادلة الأصول غير النقدية، قياس تكلفة المخزون).

و ابتداء من نوفمبر 2007 تم السماح للمؤسسات الأجنبية المسعرة في البورصات الأمريكية بتقديم قوائمها المالية باستعمال IFRS دون الحاجة لتقديم تسويات بينها و بين المعايير الأمريكيةUS-GAAP، كما طرح SEC في نفس السنة وثيقة للنقاش حول مدى ملائمة تقديم القوائم المالية لل مؤسسات الأمريكية باستعمال المعايير المحاسبية الدولية.

وفي 2010 قامت SEC بنشر وثيقة عنوانها «Statement in Support of Global Accounting Standards» و التي طلبت فيها من العاملين لديها إعداد مخطط عمل للسماح لها باتخاذ قرار فيما يخص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، و قد تم طرح عدة وثائق في إطار هذا المخطط منها «A Possible Methode of Incorporation» (ماي 2011)، «Comparison of US- GAAP and IFRS» و «An Analysis of IFRS Practice» (نوفمبر 2011) و مازالت جهود التقريب بين المرجعين الأمريكي و الدولي متواصلة في انتظار اتخاذ SEC قرارا نهائيا بتبني المعايير المحاسبية الدولية.

3. الدول النامية

لقد طرح تبني المعايير المحاسبية الدولية من قبل الدول النامية الكثير من التساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير لها، كون مشاركة هذه الدول في نشاطات لجنة المعايير المحاسبية الدولية و من بعدها مجلس المعايير المحاسبية الدولية كانت جد محدودة، لكن بسبب ظهور أسواق مالية في العديد من هذه الدول و زيادة تعامل بعض مؤسساتها في الأسواق المالية الأجنبية، و كذا من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي اتجهت العديد منها إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية سواء بصفة مباشرة أو بإجراء بعض التعديلات عليها، بحيث رأت فيه خيار غير مكلف مقارنة بإعداد معايير وطنية، إضافة إلى أنه سيجنبها اللجوء إلى بديل غير مقبول سياسيا كالمعايير الأمريكية أو الإنجليزية.

و قد حقق تبني المعايير المحاسبية الدولية من قبل العديد من الدول النامية نجاحا باهرا لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، خاصة و أن بعض هذه الدول يؤثر على الاقتصاد العالمي بشكل كبير كالمكسيك (عضو مؤسس للجنة المعايير المحاسبية الدولية)، البرازيل (ابتداء من 2010)، الأرجنتين (ابتداء من 2012)، الصين (غير إجباري)، مصر، الأردن... بحيث أعطى ذلك المعايير المحاسبية الدولية بعد عالميا يأتم معنى الكلمة، كما سهل كثيرا من عمل الشركات متعددة الجنسيات المتواجدة في هذه الدول.

و قد حذت الجزائر حذو هذه الدول من خلال تبني نظام محاسبي مالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية. لقد حدث هذا التوجه نتيجة التغيرات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و كذا آفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية . أمام هذه التحولات ظهر قصور المخطط المحاسبي الوطني (الذي أعد في ظل اقتصاد موجه) في عدة جوانب ابتداء من المبادئ

العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات ، و قد كلل إصلاح النظام المحاسبي الجزائري بإصدار القانون رقم 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي و الذي يقضي بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ابتداء من دخول هذا القانون حيز التطبيق و ذلك بتاريخ 01 جانفي 2010.

خلاصة الفصل

إن التطور الذي عرفته المحاسبة من خلال جعلها وسيلة إعلامية على المستوى الدولي يجسد قدرتها على مسايرة التحولات التي عرفتها المعاملات الاقتصادية و المالية في الآونة الأخيرة نتيجة رفع الحواجز أمام حركة الأموال و البضائع و ارتفاع وتيرة الأ نشطة الدولية للمؤسسات. و قد أدت هذه التحولات لتراجع استراتيجيات التوحيد الوطنية أمام محاولات تحقيق توافق محاسبي دولي، هذه المحاولات تجسدت في وضع مجموعة من المعايير التي تضبط الممارسة المحاسبية من أجل ضمان التجانس في القوائم المالية و توفير معلومات قابلة للفهم و المقارنة .

و قد مثلت المعايير المحاسبية الدولية ثورة في المفاهيم و الأهداف المتعلقة بالمحاسبة خاصة بالنسبة للدول التي لم تكن تتبع النموذج الأنجلوسكسوني نتيجة تركيزها على مبدأ العرض العادل بغية تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات.

إن الاتجاه الحالي نحو المحاسبة الدولية بالاستناد للمعايير المحاسبية الدولية هو نتيجة للقبول الذي حظيت به هذه المعايير و الاعتراف الذي منحتها إياه هيئات دولية مهمة مثل الإتحاد الأوروبي ، لكن تحقيق الإجماع الكامل حول المعايير المحاسبية الدولية لا يتحقق إلا بتوسيع عضوية مجلس المعايير المحاسبية الدولية ليشمل مختلف الأطراف المعنية بهذه المعايير بما فيها الدول النامية.

الفصل الثانـي

جودة المعلومات المالية و درجة تأثرها بالمعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: المعلومات المالية

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

المبحث الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية

تمهيد

لقد كان دور المحاسبة فيما سبق يقتصر على عرض المعلومات للملاك بهدف تمكينهم من مراقبة وتقييم أداء الإدارة في استخدام الإمكانيات والموارد الاقتصادية التي وضعت تحت تصرفهم، لكن تزايد حاجة المؤسسات إلى جلب رؤوس الأموال من جهات خارجية أدى لتطور هذا الدور حيث صار لزاما عليها أن تقدم معلومات عن وضعيتها المالية و أدائها للمستثمرين و المتعاملين في الأسواق المالية بغية مساعدتهم على اتخاذ القرار.

إن انشغالات مستعملي المعلومات المالية لا تكمن في الحصول على المعلومات وحسب، بل تتعداها إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها. لقد اكتسى موضوع جودة المعلومات المالية أهمية كبيرة في الأدبيات المحاسبية، حيث حظي بالعديد من الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة به، و قد حاولت هذه الدراسات تحديد أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون ذات جودة، و كذا العوامل المؤثرة على هذه الجودة من أجل مراعاتها عند إصدار المعايير المحاسبية. و قد سعت المعايير المحاسبية الدولية إلى التقيد بهذه الخصائص و المحددات قدر الإمكان مما جعلها معايير ذات جودة عالية يؤدي تطبيقها إلى إيجاد قوائم مالية شفافة و ذات نوعية عالية.

المبحث الأول: المعلومات المالية

تعد المحاسبة في الوقت الحالي لغة الأعمال المعاصرة، حيث تكتسي أهمية بالغة في حياة المؤسسة خاصة في ظل التطورات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، و المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها و لكنها الوسيلة التي يمكن من خلالها التوصل للغاية وهي توفير معلومات عن الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة في شكل تقارير مالية، حيث يعتمد عليها جميع الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية

يعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أن هناك لبسا في التمييز بينه و بين مفهوم البيانات، و عادة ما يستخدم هذان المصطلحان في المجال المحاسبي و المالي كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من ما بينهما من اختلافات جوهرية، لذلك ينبغي في المقام الأول التطرق لمفهوم البيانات المالية بغية الفهم الجيد لمصطلح المعلومات المالية.

يعرف الدهراوي البيانات المالية على أنها "مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات"[1]. أما محمد مطر و موسى السيوطي فيعتبران أن البيانات المالية هي "أرقام خام و حقائق مجردة عن أحداث مالية معينة ليس لها دلالة ذات معنى في حد ذاتها و لا تضيف إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر في سلوكهم في اتخاذ القرار" [2]. و لا تكون البيانات مرتبة أو معدة للاستخدام في شكلها الحالي، لذلك فالمحاسبة كنظام معلومات تقوم بحصر و جمع و تشغيل البيانات عن العمليات المالية من أجل استخدامها فيما بعد في إنتاج المعلومات.

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج عدة خصائص للبيانات المالية، فهي ناتجة عن أحداث مالية أو اقتصادية للمؤسسة و بالتالي يمكن القول أن لها دلالة تاريخية أكثر منها تنبؤية، كما لا يكون لها معنى في حدد ذاتها و لا تضيف أي معرفة لمستخدميها و بالتالي لا أثر لها في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنها تكون في صورة قيم و حقائق غير مرتبة أو مبوبة أي أنها تكون في غالب الأحيان مستقلة و غير مرتبطة ببعضها و غير معدة للاستخدام المباشر.

كما حدد التعريفان طبيعة العلاقة بين المعلومات و البيانات بحيث أن النظام المحاسبي يقوم بحصر و جمع و تشغيل البيانات المالية باعتبارها مدخلات النظام و ذلك لإنتاج المعلومات المالية باعتبارها مخرجات النظام، و كمثال يمكن اعتبار الرقم المدون على فاتورة تخص مبيعات مؤسسة من بضاعة ما عبارة عن بيان مالي فهو رقم لا يعني شيئا إلا بعد معالجته محاسبيا بتسجيله و تبويبه.

---

[1] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص.31.

[2] محمود السيد الناغي، أسس المحاسبة: التأصيل و إطار التطبيق المكتبة العصرية، المنصورة، 2006، ص.21.

مما سبق يمكن القول أن المعلومات هي عبارة عن بيانات عولجت من خلال عدة خطوات (تسجيل، تبويب و تصنيف، تلخيص، تحليل، تقرير) من أجل الحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في اتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل، إذ أن كل مجموعة من البيانات ترتبط مع بعضها بعلاقات معينة، و يتم ترتيبها بشكل محدد لتصبح معدة للاستخدام بواسطة شخص ما لغرض معين و في وقت معلوم. و من شأن المعلومات، عكس البيانات، أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها. و يرى قاسم أن المعلومات المالية تمثل "مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، و هي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها"[1].

و عليه فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات و تخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة. و يحدد القاضي و أبو زلطة طبيعة المعلومات المالية حيث يعتبران أنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية و المالية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"[2]. و بالعودة للمثال السابق فإنه بعد معالجة بيانات إيرادات المبيعات من البضاعة و المقابلة و المقارنة بينها و بين المصاريف في جدول حسابات النتائج فإن النتيجة المتمثلة في صافي الربح أو الخسارة تمثل إحدى المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي.

و يرى قاسم أن معيار التفريق بين المعلومات المالية و البيانات المالية هو الاستفادة من قبل المتلقي و يعتمد هذا المعيار على خاصيتين أساسيتين[3]:

- **الإضافة المعرفية**: فإذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، و إلا فإنها تبقى في إطار البيانات؛
- **الارتباط**: فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت مرتبطة بحدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه و تؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم و إما أن تؤكد على أن القرار المتخذ سليم، أو أنها تؤدي لتغيير القرار أو تعديله.

و كخلاصة يمكن القول أن البيانات المحاسبية هي عبارة عن المواد الخام التي تمثل مدخلات نظم المعلومات المحاسبية و هي لا تصلح لاتخاذ القرارات و تمتاز بكونها غير منظمة، أما المعلومات فهي تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي و التي تساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة.

---

[1] أحمد عبد الهادي شيير، مرجع سابق، ص.33.

[2] قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، نظم المعلومات المحاسبية. وحدة الحدباء، الموصل، 2004، ص.27.

[3] نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص.16.

و عادة ما تكون البيانات المالية على مستوى المؤسسة في شكل مستندات مثل الفواتير، وصل الاستلام، أمر الشراء، أمر البيع، و انطلاقا من هذه المستندات يقوم مسيرو المؤسسات بإنتاج أنواع من المعلومات للاستخدام الداخلي (تقارير تشغيلية) أو الاستخدام الخارجي (تقارير وقوائم مالية). و نجد في أغلب الدول أو المرجعيات المحاسبية نصوص قانونية تلزم المؤسسات العاملة فيها على إعداد و نشر قوائم مالية دورية لتوضيح وضعيتها و نتيجة نشاطاتها.

المطلب الثاني: تصنيف المعلومات المالية

مثلما يوجد العديد من أنواع القرارات الاقتصادية، يوجد العديد من أنواع المعلومات المالية، و تعتبر التقارير المالية الشكل الأكثر استخداما لتقديم هذه المعلومات[1]، حيث تختلف هذه التقارير تبعا لما تحتويه من معلومات و كذا طبيعتها الإلزامية و الاختيارية و الأطراف المستفيدة منها. إن أخذ هذه المعايير بعين الاعتبار يمكن من تصنيف المعلومات المالية إلى:

1. التقارير المالية

تهتم بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، أي أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الماضية كما وقعت و تهدف لتقييم كفاءة المؤسسة و بيان حقيقة مركزها المالي و نتيجة نشاطها لفترة زمنية سابقة. كما قد تستخدم للأغراض الضريبية، لذلك فهي موجهة بشكل أساسي للمستخدم الخارجي و خاصة المستثمرين الحاليين و المحتملين بحيث تساعدهم على المفاضلة بين البدائل المختلفة و اتخاذ القرار الاستثماري. كما قد تستخدم من طرف إدارة المؤسسة عن طريق عمل مقارنات بين فترة و أخرى، و كذا اكتشاف الانحرافات عن طريق المقارنة مع التقديرات المعدة مسبقا.

و تضم التقارير المالية القوائم المالية و المعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم. كما تحتوي هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة و المدقق الخارجي للحسابات، و سيتم فيما يلي توضيح هذه المكونات مع التركيز على القوائم المالية كما وردت في المعايير المحاسبية الدولية و التي أشار IASB على أنها تشكل عصب التقارير المالية.

1.1. القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية حيث تعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية. و قد حدد IASB هدفها الرئيسي في توفير معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة و أداءها و التغير في وضعيتها المالية و التي تكون مفيدة لشرائح واسعة من المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية[2]، و من أجل تحقيق هذا الهدف أصدر IASC المعيارين المحاسبين IAS 1 "عرض القوائم المالية" و IAS 7 "قائمة التدفقات النقدية" و اللذان يهتمان ببيان أسس عرض المعلومات المالية للأغراض العامة، كما

[1] إبراهيم الجزراوي، الجنابي عامر، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص.31.

[2] DUCASSE Eric et autres, Op. Cit, p.12.

يحددان الإرشادات الخاصة بهيكل القوائم المالية والحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها فيها. و حسب المعيار المحاسبي IAS 1 تشمل القوائم المالية: الميزانية، قائمة الدخل، قائمة تبين إما جميع التغيرات في حقوق المساهمين أو التغيرات في حقوق المساهمين عدا عن تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، قائمة التدفق النقدي، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

1.1.1. الميزانية: و تعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو المركز المالي و هي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة، الأموال الخاصة و الخصوم، و من جهة أخرى استخدامات هذه الأموال ، الأصول، بحيث تتكون من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة في تاريخ إعداد هذه القائمة (عادة 31/ 12 من كل سنة)، و بتقديم معلومات عن موارد المؤسسة و استخداماتها يمكن التعرف على وضعها المالي.

تتعدد صور عرض و تبويب مكونات الميزانية حسب القوانين و اللوائح المعتمدة في كل دولة بالإضافة إلى الشكل القانوني للمؤسسة و طبيعة نشاطها [1]، بحيث يمكن أن تكون على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العامة) [2]. و لم يفرض المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 شكلا محدد للميزانية أو ترتيبا معينا للعناصر الواردة فيها، لكنه أوضح انه يجب التمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية، أو عرض الأصول و الخصوم حسب درجة السيولة إذا كان ذلك أكثر ملائمة[3]، و يلاحظ أن هذان الخياران متوافقان لأن التمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية يكون على أساس درجة سيولتها، بحيث أن العناصر التي تتجاوز مدة سيولتها السنة تسجل كعنصر غير جاري ، أما إذا كانت أقل من سنة فتسجل في العناصر الجارية[4].

و حسب المعيار IAS 1 يجب أن تظهر البنود التالية في الميزانية كحد أدنى: التثبيتات المادية، عقارات التوظيف، التثبيتات غير المادية، الأصول المالية، المساهمات المسجلة حسب هدفها، الأصول الحيوية (البيولوجية)، المخزونات، الحقوق التجارية (الزبائن) و الحسابات المدينة المماثلة، النقد (الخزينة) و النقد المعادل، الموردون و حسابات الحقوق الدائنة الأخرى، أصول و خصوم ضريبية مؤجلة، رأس المال و الاحتياطات، الخصوم المالية، الخصوم المتداولة و غير المتداولة المنتجة للفوائد، المخصصات و المؤونات، فوائد الأقلية، الأصول الموجهة للبيع.

2.1.1. قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج

يشار لقائمة الدخل أحيانا بقائمة الربح أو جدول حسابات النتائج و هي تهدف إلى قياس أداء المشروع و مدى نجاحه في استغلال الموارد المتاحة و تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة [5]، و يتم ذلك خلال المقابلة بين الإيرادات و المصاريف بغية تحديد نتيجة الدورة. من خلال ما سبق يتضح أن العناصر التي ترتبط بقياس الأداء هي:

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.214.

[2] مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي. دار المسيرة، عمان، 2006، ص.37.

[3] DUCASSE Eric et autres, Op. Cit, p.19.

[4] MAILLET Catherine, LE MANTH Anne, Op. Cit, p.39.

[5] كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص.57.

- **الإيرادات:** تعرف الإيرادات على أنها تزايد المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الخصوم مما ينشأ عنها زيادة في رأس المال خلافا لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين فيه.
- **المصاريف:** هي نقصان المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية و ذلك في شكل تدفقات خارجة أو استخدام للأصول أو تحمل خصوم و التي ينشأ عنها نقصان في الأموال الخاصة خلافا لتلك المتعلقة بالتوزيعات على المساهمين.

و هناك علاقة مباشرة بين الميزانية و قائمة الدخل حيث تظهر هذه الأخيرة نتيجة العمليات على أصول و خصوم و حقوق ملكية المؤسسة خلال فترة معينة. و يقوم مستخدمو القوائم المالية و المحللون الماليون باستخدام المعلومات الموجودة في الميزانية و قائمة الدخل من أجل استخراج النسب المالية التي ترشدهم في اتخاذ قراراتهم. و تعد قائمة الدخل وفق شكلين:

- **قائمة الخطوة الواحدة** : و تتكون من جزأين أولهما الإيرادات و ثانيهما المصاريف و تجمع مكونات الإيرادات و المصاريف كل على حدة ثم تتم المقابلة بينهما لتحديد النتيجة.[1]
- **القائمة ذات الخطوات المتعددة:** و تتم فيها المقابلة بين الإيرادات و المصاريف على عدة مراحل حيث تعطي كل مرحلة مؤشرات معينة على أداء المؤسسة، و تعتبر هذه الطريقة أكثر فائدة لأغراض التحليل المالي و فهم و تقييم أداء المؤسسة بشكل دقيق.[2]

لم يفرض المعيار المحاسبي IAS 1 شكلا معينا لجدول حسابات النتائج، لكنه تضمن طريقتين ممكنتين لإعداده حيث تكيف المصاريف إما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف (مصاريف التصنيع، مصاريف التوزيع، مصاريف إدارية...)، و يكون الهدف من الطريقة الأخيرة عكس تنظيم المؤسسة و وظائفها الكبرى من أجل توضيح الصورة لدى مستخدمي القوائم المالية و تحسين فهمهم لأدائها. غير أن شكل و محتوى جدول حسابات النتائج سيختلف في هذه الحالة من مؤسسة لأخرى نظرا لاختلاف خصائص و تنظيم كل واحدة مما قد يعيق عملية المقارنة بينها[3].

و ينص المعيار IAS 1 على أن اختيار إحدى الطريقتين يكون بناء على عوامل تاريخية و عوامل مرتبطة بقطاع نشاط المؤسسة و طبيعة نشاطها. و في حالة اختيار المحاسب طريقة تصنيف المصاريف حسب الوظائف يجب إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة المصاريف خاصة ما يتعلق بالإهتلاكات، انخفاض القيمة، نفقات المستخدمين لغرض السماح لمستعملي القوائم المالية بإجراء مقارنات بين مؤسستين لم تتبعا نفس

[1] محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية. الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص.30.
[2] المرجع نفسه، ص.30.
[3] DUCASSE Eric et autres, Op. Cit, p.23.

طريقة العرض و كذا التمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. و حسب المعيار IAS 1 يجب أن تشمل قائمة الدخل البنود التالية كحد أدنى: الإيراد، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة.

3.1.1. جدول تدفقات الخزينة

إن أحد أهداف القوائم المالية هو تقديم معلومات حول كيفية حصول المؤسسة على النقدية و كيفية التصرف فيها و ذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطتها المولدة للإيرادات و المصاريف، هذا الدور تضطلع به قائمة التدفقات النقدية والتي تعرف أنها "كشف بالمقبوضات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال دورة محاسبية معينة"[1]. و وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 يجب إعداد قائمة التدفقات النقدية و عرضها لكل فترة يتم فيها عرض القوائم المالية، و تحتوي هذه القائمة على ثلاث أنواع من التدفقات:

- **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** و هي التدفقات الناتجة من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة من بيع و شراء بضائع أو مواد أولية و كذا الحقوق والامتيازات و العمولات و الرسوم و الضرائب و كافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية ، بالإضافة إلى التدفقات التي لا يمكن تصنيفها كتدفقات استثمارية أو تمويلية.

- **التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:** و هي التدفقات الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بموارد و ممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الإيرادات خلال الفترة المالية الحالية أو الدورات المقبلة و من أهم صورها بيع و شراء الأصول الثابتة.

- **التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية:** و هي التدفقات النقدية التي تؤدي إلى تغيير حجم و مكونات حقوق الملكية و الاقتراض في المؤسسة، و تتعلق أساسا بالحصول على موارد (مقبوضات) لتمويل الأصول سواء عن طريق الحصول على قروض أو إصدار أسهم و سندات أو المدفوعات عن سداد قروض ترتبت عن المؤسسة أو توزيعات أرباح الأسهم على المساهمين.

حسب المعيار IAS 7 هناك طريقتان لإعداد جدول حسابات النتائج هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة. و يكمن الفرق بين الطريقتين في حساب وعرض صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، فالطريقة المباشرة، و تعرف أيضا بطريقة قائمة الدخل، تقوم على مبدأ حصر جميع المدفوعات و المقبوضات المتأتية من أنشطة التشغيل ثم يتم حساب الفرق بينها ، أما الطريقة غير المباشرة و يشار لها أيضا بطريقة التوفيق أو

[1] مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص.49 .

التسويات، فتقوم على إجراء، انطلاقا من صافي الربح، تسويات تخص العناصر التي تؤثر على صافي الربح و لا تؤثر على التدفقات النقدية، أي أن التسويات تخص المصاريف و الإ يرادات الغير قابلة للدفع أو القبض. أما التدفقات المتأتية من الأنشطة الأخرى (الإستثمار و التمويل) فإنها تحسب و تعرض بنفس الشكل في الطريقتين[1].

و ينبغي الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 قد أوصى بإتباع الطريقة المباشرة في إعداد جدول التدفقات النقدية نظرا لملائمة هذه الطريقة لإجراء تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية، و كذا ضمان التجانس في كيفية حساب التدفقات النقدية للأنشطة الثلاث.

4.1.1. جدول التغيرات في رأس المال

يمثل تحليلا للتغيرات التي مست البنود المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، و يجب أن تحتوي هذه القائمة على الأقل على المعلومات التي تخص التغيرات المرتبطة بـ[2]:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء و التي تسجل مباشرة في حسابات الأموال الخاصة؛
- المصاريف و الإيرادات الأخرى التي تسجل مباشرة في الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء المؤثرة؛
- العمليات على رأس المال (زيادة ، تخفيض ، تعويض....)؛
- توزيعات النتيجة و التخصيصات المقررة أثناء الدورة.

5.1.1. الملاحق

و هي معلومات يتم الإفصاح عنها بعد القوائم المالية سابقة الذكر و تعتبر جزءا من المعلومات المالية لما لها من أهمية بالغة في فهم القوائم المالية، و تأخذ طابع تفصيليا وصفيا لتوضيح طرق إعداد هذه القوائم و شرح بعض البنود الواردة فيها، و يكون هيكلها كالتالي[3]:

- عرض معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية و الطرق المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية و التي لم تعرض في القوائم المالية؛
- تقديم المعلومات الإضافية التي لم تعرض في القوائم المالية ولكنها ضرورية لتقديم صورة عادلة عن نشاطات المؤسسة.

---

[1] محمد مطر، الاتجاه الحديث في التحليل المالي و الائتماني. الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006، ص.169.

[2] DEVASSE H, PARRUITE M, SADOU A, Manuel de comptabilité. Edition Berti, Alger, 2010, p.263.

[3] المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 1، الفقرة 91.

2.1. تقرير مدقق الحسابات

تلزم معظم الدول المؤسسات العاملة فيها على تدقيق تقاريرها المالية من قبل مدقق حسابات قانوني بموجب القوانين و التشريعات المعمول بها، ويعتبر تقرير المدقق الخارجي خلاصة عمل هذا الأخير، حيث يمثل وسيلة الاتصال بين مستخدمي المعلومات المالية و المدقق، و يعرف على أنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلا لإبداء رأي محايد، يقدمها إلى الجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها، يشير فيها إلى المعايير المتبعة في تنفيذ عملية التدقيق، كما تتضمن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، و مدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية محددة، و تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة و تدفقاتها النقدية عن تلك الفترة، و ذلك وفقا للمعايير و المبادئ المحاسبية المطبقة في تلك الدولة [1]. و لعل أهم ما توفره هذه التقارير هو تعزيز درجة الوثوق في القوائم المالية و الاعتماد عليها من طرف المستخدمين الخارجيين نتيجة تدعيمها بشهادة شخص مهني على قدر كبير من الكفاءة و الاستقلالية.

3.1. تقرير مجلس الإدارة

يهدف تقرير مجلس الإدارة إلى إعطاء الأطراف الخارجية عن المؤسسة و خصوصا المساهمين فيها فكرة عامة عن نشاطها خلال فترة معينة، و ذلك بتوفير معلومات عن الإنتاج، و مركز المؤسسة المالي أو التسويقي، و حجم المبيعات و تطورها و المشاريع التي تم انجازها خلال العام الحالي و ما تنوي الإدارة إنجازه في العام القادم، كما يوفر معلومات تكميلية قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية[2].

2. التقارير التخطيطية

يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من خلال الموازنات التقديرية التي تتضمن قيم عن نشاط المؤسسة لفترة أو لعدة فترات في المستقبل، و هي تساعد المسيرين على التخطيط و تحديد الأهداف واتخاذ القرارات ، كما تساعد على تحديد الموارد اللازمة للوصول لهذه الأهداف، و بالتالي تجنب الأزمات التي قد تحدث نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة[3].

و عادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات، مؤشرات، ظروف أو علاقات معينة داخل المؤسسة بغرض إمداد المديرين بصورة واضحة لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم و ذلك لتحسين عمليات التخطيط، فمثلا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلا لسلوك العملاء في الدفع في تحديد السياسة الائتمانية للوحدة [4].

---

[1] رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنيبات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الإئتماني في البنوك التجارية الأردنية المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، الجامعة الأردنية، 2012، ص.465.

[2] مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص.51.

[3] عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية. الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص.67.

[4] أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري و النظم التطبيقية: النظام اليدوي – تحليل و تصميم النظم – نظام الحاسب. دار الإشعاع الفنية، 2003، ص.70.

3. التقارير الرقابية

و هي التقارير التي تساعد الإدارة على التأكد من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط له، فالتقارير الرقابية تحتوي عادة على عنصرين أساسيين: معايير أداء تخطيطية و نتائج فعلية، و عن طريق المقارنة بين هذين العنصرين يتم اكتشاف الانحرافات و تحليل أسبابها، و توصيل نتائج ذلك التحليل إلى المستويات الإدارية المختلفة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها[1]. و من أمثلة هذا النوع من التقارير: تقارير مقارنة الأرباح الفعلية بالأرباح المخططة لمركز ربح معين، تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة.

و تبدو أهمية التقارير الرقابية واضحة حيث تلفت النظر إلى أي خلل في العمليات خصوصا في الحالات التي تبدو متكررة أو تكون مقدمات لمشاكل خطيرة قد تؤثر بشكل كبير على المؤسسة، لذلك فتعدد وقتية التقارير الرقابية أم مهم لاكتشاف الإختلالات في وقت مبكر مما يساعد على التخلص من المشكلة قبل أن تصبح خارجة عن السيطرة.

4. التقارير التشغيلية

تركز على توضيح الأوضاع الجارية للعمليات داخل ا لمؤسسة، و ذلك بغية تدعيم الأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية و مساعدتهم على التحكم فيها.

المطلب الثالث: أهمية المعلومات المالية

يعتبر عدم توفر المعلومات المالية الكافية و المناسبة و الصحيحة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات. حيث أن سلامة وفعالية القرار يتوقف بالدرجة الأولى على سلامة و دقة و كفاية المعلومات التي يبنى عليها. و قد تضاعفت الحاجة للمعلومات المالية نتيجة التطورات الاقتصادية و التكنولوجية و تعقد العلاقات التي تربط المؤسسة بمحيطها، حيث صعب هذا الأمر من عملية اتخاذ القرار و زاد من مسؤولية ا لم ؤسسة في توفير معلومات ملائمة لمختلف الأطراف ذات العلاقة.

1. أهمية المعلومات المالية في ظل نظرية الوكالة

تتميز المؤسسات الحديثة بكبر الحجم، و انفصال للإدارة عن الملكية، و زيادة الاعتماد على القروض الخارجية من أجل تمويل التوسعات و الإستثمارات الحديثة، هذه الخصائص قد تؤدي لوجود تعارض بين مصالح الأطراف المرتبطة بها، في هذا السياق طور Jensen & Meckling نظرية تعالج العلاقة بين هذه الأطراف، بين الملاك و الإدارة و بين الملاك و الدائنين، و تتطرق للمشاكل التي تثيرها سميت بنظرية الوكالة، و قد اعتبرا أن

[1] طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية(دراسة حالة مؤسسة صوفية سوق أهراس LASA)، رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص.104.

علاقة الوكالة تظهر عندما يكون هناك عقد صريح أو ضمني يكلف بموجبه الموكل طرفا آخر هو الوكيل بالقيام بأنشطة معينة لصالحه، و من خلال هذا العقد يفوض الموكل جزء من سلطاته في اتخاذ القرار للوكيل[1].

إن مشاكل علاقة الوكالة ناتجة أساسا من تضارب المصالح بين أطراف هذه العلاقة و عدم تماثل المعلومات فيما بينها[2]، بحيث أن الوكيل و بالنظر لوضعيته في المؤسسة يملك أفضلية الوصول للمعلومات مقارنة بالموكل، هذا الوضع يعد محفزا له لتبني تصرفات انتهازية بغرض تحويل ثروة الموكل لحسابه الخاص، في هذا الإطار يعمل النظام المحاسبي على إنتاج معلومات مالية من أجل تلبية احتياجات الأطراف الخارجية عن المؤسسة و التخفيض من درجة عدم تماثل المعلومات بينها و بين الأطراف الداخلية و بالتالي التخفيض من المشاكل و التكاليف التي تطرحها علاقة الوكالة، و يتم ذلك عن طريق توفير معلومات تتيح للموكل الرقابة على الوكيل و صياغة شروط العقد الذي يربطه به.

1.1. دور المعلومات المالية في الرقابة على سلوك الوكيل

من بين المعلومات التي يسعى المساهمون و كل الأطراف الخارجية للحصول عليها، تحتل المعلومات المالية المكانة الأساسية، حيث تنتج أساسا من الالتزامات التعاقدية للوكيل اتجاه موكله، و التي بموجبها يتعين على الوكيل إطلاع الموكل على نتائج تسيير الموارد التي عهد له بها. و قد أعطت نظرية الوكالة من خلال ميكانيزمات الرقابة التي تتبناها أهمية كبيرة للمعلومات المالية، حيث تمكن هذه المعلومات الموكل من ملاحظة، قياس و مراقبة سلوك الوكيل و مدى التزامه بتحقيق مصلحته، في هذا الإطار يرى Dumontier & Raffournier أن المعلومة المالية يجب أن تسمح بمراقبة التسيير و التحقق من أن الإجراءات التي تحكم سير المؤسسة محترمة من طرف المسيرين[3]. و تلعب المحاسبة في هذه الحالة دورها التقليدي و المتمثل في محاسبة التسيير و التي عرفها Ménard على أنها "وسيلة للإدارة لإعلام الأطراف التي استثمرت أموالها في المؤسسة بأنها قد التزمت بمسؤولياتها التسييرية اتجاههم، هذه المسؤوليات تتضمن الالتزام بحماية و حسن تسيير الأصول و في أحيان كثيرة الالتزام بإنتاج أرباح"[4].

حتى و لو لم يكن هذا هو الهدف الأساسي للمعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، فإن IASB قد أشار إليه في إطاره المفاهيمي حيث جاء فيه أن المعلومات المالية تسمح بتقييم كفاءة الإدارة في القيام

[1] محمود السيد الناغي، مرجع سابق، ص.118.

[2] DEMERENS Frédiric, Utilité et comparabilité de l'information sectorielle Application aux groupes hôteliers internationaux, Thèse de doctorat, Ecole doctorale technologique et professionnelle, Conservatoire national des arts et métiers, Paris, 2011, p.46.

[3] PLATET – PIERROT Françoise, L'information financière à la lumière d'un changement de cadre conceptuel comptable: Etude du message du Président des sociétés cotées françaises. These de doctorat, Institut des sciences de l'entreprise et du management, Université Montpellier1, 2009, p.98.

[4] DEMERENS Frédiric, Op. Cit, p.51.

بواجباتها و تساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها [1]. و يهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال على قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

2.1. دور المعلومات المالية في صياغة عقود الحوافز

تعطي نظرية الوكالة أهمية خاصة لصياغة شروط العقد بين المسيرين (الوكيل) و الملاك (الموكل)، بما يضمن تقليص فرص حدوث التنازع و الاختلاف بينهم، و يتم ذلك عادة عن طريق تضمين العقد حوافز للمسيرين (متمثلة في المكافآت التي يحصلون عليها بالإضافة إلى مرتباتهم الثابتة)، و تسمى هذه العقود بعقود الحوافز incentive contract. و تعتبر عقود الحوافز مثالية إذا دفعت المديرين للقيام بالأعمال التي تؤدي لتعظيم قيمة المؤسسة، و لذلك عليها أن تربط بين الحوافز و قيمة المؤسسة، و بما أن المعلومات المالية و خصوصا أرقام الربح المحاسبي أهم مصدر لقياس قيمة المؤسسة، فإن عقود الحوافز تبنى عادة على الأرقام المحاسبية[2].

إن الارتباط بين الأرقام المحاسبية و الحوافز التي يحصل عليها المسير قد يؤدي إلى تلاعب هذا الأخير بالأرقام المحاسبية أو اختياره البدائل و الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة (أو تخفيض) صافي الربح من أجل تعظيم مكافآته بدلا من قيامه بأعمال استثمارية و إنتاجية حقيقية من أجل الرفع من العائد المحاسبي، لذلك على المالك، باعتباره شخصا حصيفا ، أن يتأكد من وجود قيود تحد من حرية المسير في هذا المجال، و أن تتم مراقبة مدى احترام هذه القيود من طرف مراجع خارجي مستقل.

3.1. دور المعلومات المالية في تحديد شروط المديونية

الوجه الآخر لعلاقة الوكيل بالموكل و التي تهتم بها نظرية الوكالة هي تلك التي تربط بين المؤسسة (الملاك ممثلين بالمسيرين) و المقرضين، حيث ينشأ التعارض بين هذين الطرفين عندما يحاول المسيرون نقل الثروة من الدائنين إلى الملاك عن طريق اتخاذ قرارات استثمارية أو مالية (توزيعات ، إصدار ديون جديدة...) تؤدي إلى تخفيض قيمة الديون و زيادة قيمة حقوق الملكية.

و تلعب المعلومات المالية دورا مهما للمقرضين، حيث يعتمدون عليها في دراسة الوضعية الاقتصادية للمؤسسة و تدفقاتها النقدية المستقبلية و من ثم اتخاذ قرار منح القرض، كما تساعد على تجنب الأخطار المؤدية لانخفاض قيمة الديون بعد توقيع العقد، حيث تشكل قاعدة مرجعية من أجل وضع شروط و مؤشرات يجب احترامها بعد منح القرض وهو ما يعرف بشروط المديونية [3]، و تهدف هذه الشروط إلى الحد من التصرفات المالية و الإستثمارية التي تؤدي لتحويل الثروة من المقرضين للملاك، و من بينها:

- قيود على التوزيعات و شراء الأسهم؛

---

[1] الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، الفقرة 14.

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص.375.

[3] PLATET – PIERROT Françoise, Op. Cit, p.100.

- قيود من أجل الحفاظ على مستوى معين من رأس المال؛
- قيود على أنشطة الاندماج؛
- قيود على الديون الإضافية؛
- قيود على التنازل عن الأصول.

و تعتمد شروط المديونية على تعريف العناصر المحاسبية من أصول و خصوم و إيرادات و مصاريف، كما تتضمن المقاييس التي تستخدم في حساب الأرقام المحاسبية لأغراض التحقق من احترام بنود العقد. و عادة ما تختلف القواعد المحاسبية التي تستخدمها الأطراف المتعاقدة عن تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية و ذلك من أجل الحد من قدرة الإدارة على الاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي لنقل الثروة من المقرضين للمساهمين.

2. دور المعلومات المالية في اتخاذ قرارات الإستثمار

لقد ازدادت أهمية المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية نتيجة نمو الأسواق المالية، حيث أصبح ينظر للمؤسسة "كمنتج" للأصول المالية من أجل تلبية حاجيات المستثمر في تحقيق عوائد من خلال استثمار مدخراته، هذا المستثمر يعتمد على القيمة التنبؤية للمعلوم ات المالية من أجل تقييم بدائل الإستثمار من حيث العائد و الخطر و اختيار البديل الأفضل [1]. من هذا المنطلق أعطت الأسواق المالية أهمية كبرى لإعداد و نشر المعلومات المالية حيث تم إصدار عدة قوانين تلزم المؤسسات المسعرة فيها بإصدار معلومات مالية و الإفصاح عنها بشكل دوري.[2]

و قد ساهم ظهور نظرية الاتصال و نظريات الإستثمار الحديثة مثل نظرية السوق الكفء و نظرية محفظة الأوراق المالية و نموذج التسعير الرأسمالي في تزايد الاهتمام بالمعلومات المالية[3]، حيث جذبت نظرية السوق الكفء الانتباه إلى أهمية الاعتماد على المعلومات المالية كمصدر من مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإستثمارية و الحكم على مدى كفاءة الأسواق و مدى تأثر أسعار الأوراق المالية بالمعلومات المنشورة. كما أدت نظرية محفظة الأوراق المالية إلى تزايد الاهتمام بالمعلومة المالية و كيفية استخدامها في تقدير العائد و الخطر و ضرورة الموازنة بينهما عند اتخاذ القرار. وعلى خلاف نظرية محفظة الأوراق التي اعتمدت المدخل المعياري اعتمد نموذج تسعير الأصول الرأسمالية على المدخل الإيجابي و اهتم بدور المعلومات المالية في تحديد قيمة الأصول الرأسمالية أو المادية في ظل درجات مختلفة للخطر.

إن دور المعلومة المالية في اتخاذ القرار يظهر جليا في أغلب المراجع المحاسبية خاصة في الدول التي لها أسواق مالية نشطة، و يعتبر البيان رقم 1 الصادر عن FASB سنة 1978 حول أهداف التقرير المالي مرجعا للكثير من البلدان في هذا المجال، حيث حدد البيان الهدف الأول و الأكثر عمومية للتقارير المالية و هو تقديم معلومات

[1] Ibid, p.98.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص.133.

[3] المرجع نفسه، ص.132.

مفيدة للمستثمرين الحاليين و المحتملين وكذلك الدائنين و المستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الإستثمار العقلاني و الإقراض و ما شابه ذلك من قرارات، و انطلاقا من هذا الهدف اشتق FASB أهدافا إجرائية أكثر خصوصية و قابلية للتطبيق من بينها:

- ينبغي أن يساعد التقرير المالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مع تقدير حجم و توقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة لتلك التدفقات؛
- ينبغي أن تكون التقارير المالية مفيدة لمن يتخذون قرارات الإستثمار (السوق المالي) و الإئتمان (البنوك و الدائنون) ومن يتفهمون الأنشطة التجارية و الاقتصادية بشكل مناسب.

و قد سارت المعايير المحاسبية الدولية في نفس الاتجاه ، حيث يرى IASB أن اتخاذ القرارات الاقتصادية يتطلب تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية و تقدير توقيت الحصول عليها و درجة التأكد المرتبطة بها، مما يسمح بتكوين تصور حول قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه مختلف الأطراف ذات العلاقة (دفع رواتب الموظفين و سداد مستحقات الموردين وسداد مدفوعات الفوائد و تسديد القروض و دفع أرباح الأسهم للمساهمين). و تزداد مقدرة مستعملي المعلومات المالية على تقييم قدرة المؤسسة على توليد نقدية و ما يعادلها إذا تم تزويدهم بمعلومات تخص المركز المالي (الميزانية) و نتائج الأعمال (قائمة الدخل) و التغيرات في المركز المالي (جدول تدفقات الخزينة). و بالتالي فإن هدف المعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية هو "تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للم ؤسسة بشكل يفيد العديد من الفئات في اتخاذ القرارات الاقتصادية"[1].

المطلب الرابع: الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية و احتياجاتها

لقد شكل تحديد الأطراف المستخدمة للمعلوم ة المالية نقطة خلاف بين المرجعيات المحاسبية خاصة الأمريكية و الأوروبية، حيث اعتمدت المرجعية الأمريكية في هذا الشأن على نظرية الوكالة في شكلها البسيط الذي لا يتطرق إلا للعلاقة التي تربط المسير بالمساهم، لذلك فقد أعطت أهمية كبيرة للمساهمين و اعتبرتهم المستعملين الرئيسيين للمعلومة المالية، وهو ما يتضح من خلال أهداف البيان 1 الصادر عن FASB. أما المرجعية الأوروبية فلم تحدد مستعملين معينين للمعلومة المالية حيث جاء في التوجيه السابع أن المعلومة المالية موجهة "للشركاء و الأطراف الأخرى ذات العلاقة" بدون أي توضيح لطبيعة هذه الأطراف، و بالتالي فقد اهتمت بالدور الذي تلعبه المعلومة المالية في إطار علاقة الوكالة الموسعة التي تشمل مختلف الأطراف ذات المصالح[2].

[1] الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، الفقرة 12.

[2] MICHAILESCO Céline, Qualité de l'information. Manuscrit auteur, publié dans "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, 2009", p.3.

و قد اعتمد الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية ضمنيا على المقاربة الأمريكية أي نظرية الوكالة في شكلها البسيط و التي لا تهتم إلا بالعلاقة بين المسيرين و المساهمين، حيث تسعى المعايير المحاسبية الدولية بالدرجة الأولى لتلبية احتياجات المستثمرين الحاليين و المحتملين من المعلومات المالية و ذلك نظرا لصعوبة تلبية احتياجات مختلف المجموعات من المستخدمين في شكل واحد للقوائم المالية، لكنها في المقابل لم تهمل احتياجات باقي الفئات و اعتبرت أن المعلومات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستعملين الآخرين. و حسب الإطار المفاهيمي فإن مستعملي القوائم المالية يشملون المستثمرين الحاليين و المتوقعين و العاملين و المقرضين و الموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين و العملاء و الجهات الحكومية و الجمهور بصفة عامة. كما أن المعلومات المالية قد تستخدم من عدة أطراف داخلية في المؤسسة.

1. المستثمرون الحاليون و المحتملون

و هم أصحاب الأسهم في المؤسسة (الملاك) أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم ها، حيث يهتم المستثمر الحالي بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة و المخاطر المرتبطة بهذه الأموال و هي العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم التي يمتلكها، و بناء على ذلك فهو يتخذ قرار الاحتفاظ بهذه الأسهم أو التخلي عنها، و نفس الاحتياجات يظهرها المستثمر المحتمل و الذي يحاول معرفة هل من الأفضل له شراء أسهم المؤسسة أو لا، فكل منهما (المستثمر الحالي و المحتمل) يهتم بماضي المؤسسة و المواقف التي واجهتها و الأسلوب الذي انتهجته في التعامل مع هذه المواقف من أجل توقع نموها في الأجل القصير أو الطويل[1].

يستعمل المستثمرون العديد من الأرقام الواردة في القوائم المالية و المؤشرات المشتقة منها من أجل تلبية احتياجاتهم من المعلومات، و عادة ما يركزون اهتمامهم على بعض المقاييس منها ربحية المؤسسة و التدفقات النقدية التي حصلت عليها و كذا العائد على الأسهم، كما يهتمون بمعرفة أسلوب تمويل المؤسسة لاستثماراتها و الآثار المتوقعة لهذه الإستثمارات على الأرباح و مقدار ما تخصصه للأبحاث بهدف المحافظة أو تنمية مركزه المالي، و من المهم لهم أيضا معرفة رقم المبيعات عن السنوات الأخيرة و الدخل من الأنشطة العادية و الاستثنائية و المصاريف المترتبة عن تحقيق هذا الدخل، بالإضافة إلى حساب القيمة المضافة و التي تكتسي أهمية كبيرة من وجهة النظر الاقتصادية، حيث تمكن من المقارنة بين المؤسسات المختلفة، كما يهتمون بمعرفة قيمة الأصول في حالة توقف النشاط و قيمتها السوقية و الدفترية.

و عادة ما يتم استعمال القوائم المالية في التنبؤ بالأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية من أجل توضيح مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تحقيق تدفقات نقدية و إجراء توزيعات للمساهمين، كما يتم تقييم التوازن

[1] روبرت ميجز و آخرون، ترجمة محمد عبد القادر الديسقي، مكرم عبد المسيح باسيلي، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال. دار المريخ، الرياض، 2006، ص.22-23.

المالي في المستقبل و دراسة برامج الإستثمار المستقبلية و أثرها المحتمل على العوائد المحققة، و كذا تطور هذه الأخيرة.

2. المقرضون

يقصد بالمقرضين الأشخاص الذين اكتتبوا في السندات الخاصة بالمؤسسة أو المحتمل شراؤهم للسندات المصدرة أو أقرضوا أو بصدد إقراض أموال للمشروع، و قد يكون المقرض شخصا عاديا أو بنكا أو مؤسسة مالية، و هم يهتمون عادة بالتعرف على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها (أصل القرض + الفوائد) عندما يحين أجل الاستحقاق.

تختلف احتياجات المقرضين من المعلومات تبعا لاختلاف نوع القرض: طويل الأجل أو قصير الأجل، فعادة ما يهتم المقرضون في الأجل الطويل بالتعرف على القدرة الكسبية للمؤسسة و التي تمكنها من تسديد الفوائد و أصل والقرض، بالإضافة إلى التعرف على الطاقة الإقتراضية لها و ذلك بالتركيز على الجانب الأيسر للميزانية و حساب بعض النسب (حق الملكية / مجموع الموارد، حق الملكية/ الديون طويلة الأجل ...) و ذلك قبل منح القرض و بعده، و من المهم لهم معرفة الوضع المالي للمقترض و المصادر الرئيسية للأموال و استخداماتها و القيم الحقيقية للأصول الثابتة ، بالإضافة إلى التعرف على مجالات استخدام القروض.[1] أما المقرضون لأجل قصير فيهتمون بتحليل رأس مال العامل و القوة الإيرادية و المركز النقدي و حجم التمويل الذاتي بالإضافة إلى حساب نسب السيولة و النقدية و مقارنتها بالمديونية قصير الأجل[2].

3. الموردون

يقدم الموردون بضائع أو خدمات للمؤسسة بأجل، و في أغلب الأحيان يطلب هؤلاء من عملائهم تسديد ديونهم في فترة لا تتعدى السنة الواحدة، لذلك فاهتمامهم ينصب على الحصول على سعر عادل لمبيعاتهم و ضمان تحصيل مستحقاتهم في وقتها مع استمرار التعامل مع الزبون. و تفيد القوائم المالية الخاصة بالزبون الموردين في تحليل وضعه المالي، حيث يركزون على دراسة سيولته النقدية و قدرته على التسديد و ذلك عن طريق دراسة هيكل و نسبة أصوله المتداولة و مقارنتها مع مديونيته قصير الأجل، كما يهتمون بدراسة المؤشرات التي تفيد في التعرف على قدرته على الاستمرار في النشاط.

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرار. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص.60.

[2] منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص.19.

4. العملاء

يهتم العميل بالحصول على بضائع أو خدمات من المورد بسعر جيد و بشروط دفع مريحة، حيث يستخدم المعلومات المالية التي ينشرها المورد و كذلك منافس وه من أجل معرفة ما إذا كانت الشروط التي حصل عليها مماثلة لما تمنح لغيره و مع ما يمنحه هو لعملائه، و تتم هذه المقارنات عن طريق حساب متوسط فترة الائتمان للمورد و المنافسين، كما قد يكون من مصلحة العميل متابعة المراكز المالية لمورديه من أجل ضمان استمرار و انتظام التموين و توقع أي انقطاع فيه.

5. العاملون

يقوم العاملون بتقديم ما يملكون من وقت و جهد و كفاءة للم ؤسسة و ينتظرون منها مقابلا عادلا و ظروف عمل مناسبة، لذلك فهم يهتمون بالتعرف على الثروة التي خلقتها و التي ساهموا فيها عن طريق تقديم رأس المال البشري، و كيفية تقسيم هذه الثروة، بالإضافة لدراسة و تحليل المعلومات المالية المتعلقة بربحي تها و استقرارها، و يهتمون كذلك بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدر تها على ضمان الأجور و المكافآت ومنافع التقاعد وفرص الترقية، كما أن فهم الوضعية المالية للمؤسسة و نشاطها مهم للعمال عند إجراء مفاوضات فردية أو جماعية مع الإدارة، و قد قام Gatumel بتوضيح ماهية المعلومات الكفيلة بتلبية احتياجات العاملين و صنفها لمعلومات كمية (رقم الأعمال، الأرباح أو الخسائر الملاحظة، نتائج النشاط بالكمية و القيمة، توزيع الأرباح ...) و وصفية (آفاق تطور المؤسسة خلال السنوات القادمة، الأنشطة المتعلقة بالتكوين و الوقاية ...).

6. الجهات الحكومية

و تتمثل في المنظمات المهنية و المصالح الضريبية و أجهزة الإحصاء و التخطيط، حيث تهتم المنظمات المهنية بمدى احترام المبادئ المتعلقة بإعداد و عرض القوائم المالية، و تهتم السلطات الضريبية بمدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية و التي تستعمل في حساب الضريبة على الأرباح و وضع السياسات الضريبية، أما أجهزة التخطيط و الإحصاء فتقوم بتجميع المعلومات المالية في شكل مؤشرات كلية تستعملها في التخطيط و إعداد الموازنات و الحسابات القومية.

7. إدارة المؤسسة

باعتبارها تعمل على تحقيق مصلحة الملاك تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها ابتداء بمجلس الإدارة و مرورا بالمدير العام و مدراء الدوائر و انتهاء بالمستويات التنفيذية بالمعلومة المالية كل حسب مهامه و مسؤولياته، حيث تستخدم هذه المعلومات في وضع الأهداف و تحديد السياسات و البرامج ، كما تستعمل في تقييم أداء

الإدارات و الأقسام و الأفراد و الحكم على كفاءتهم في استغلال الموارد المتاحة و مدى نجاحهم في تحقيق الأهداف المرجوة، و تفيد كذلك في التعرف على الوضع المالي و القدرة الكسبية للم ؤسسة و إلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولتها و هي أمور تنعكس بصورة مباشرة على ثروة الملاك، كما تشكل أساس اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو استئجارها.

8. الجمهور

تؤثر الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة على الجمهور بصفة جماعية أو فردية و ذلك عن طريق خلق الثروة و حقنها في الاقتصاد المحلي، و كذلك عن طريق توفير فرص عمل. و تساعد المعلومات المالية الجمهور العام على معرفة أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بها وفرص ازدهارها.

من أجل أن تلبي المعلومات المالية هذه الاحتياجات، يجب أن تتمتع بجودة عالية، وذلك بتوفرها على خصائص معينة تجعلها مفيدة لمستعمليها. و قد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة التطورات التي حدثت على الصعيد العالمي، وكذلك بسبب الفضائح المالية و المحاسبية التي أضعفت الثقة في المعلومات المالية المنشورة. و قد أثارت هذه الفضائح الكثير من التساؤلات حول جودة المعلومات المالية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي و مدى صحة و مصداقية القوائم المالية التي ينتجها.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

يتكون الاتصال المحاسبي من المعلومات التي تعتبر الأكثر م لاءمة لتمثيل الحقيقة الاقتصادية لل مؤسسة و ذلك من أجل التأثير على خيارات و تصرفات المستقبِل. و تلعب المعلومة المالية الدور الأساسي في تمثيل هذه الحقيقة. إن الإفصاح عن المعلومة المالية يضمن استمرار العلاقة بين ال م ؤسسة و محيطها لكنه يخضع للعديد من الاعتبارات المتعلقة برهانات السلطة و المصالح المتضاربة للأطراف ذات العلاقة، و عليه فإن محاولات التلاعب بالمعلومات و عدم الإفصاح عنها يمثل واقعا معاشا أكدته الفضائح المالية التي سجلت مؤخرا و التي هزت العديد من الاقتصاديات المتطورة مما جعل الأطراف المسؤولة عن وضع المعايير تركز على زيادة الشفافية في القوائم المالية عن طريق الرفع من جودة المعلومة المالية المنشورة.

المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

في محاولة منها لوضع نظرية محاسبية تنطلق من خلفية علمية و فلسفية و تحوز على قبول المحاسبين و تحل مشاكلهم أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA[*] سنة 1966 دراسة بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" ASOBAT[**]، و قد شكل هذا البيان تراجعا عن محاولات الجمعية السابقة لتأصيل المبادئ

[*] AAA: American Accounting Association.

[**] ASOBAT: A Statement of Basic Accounting Theory.

و الفروض المحاسبية و تحول تركيزها إلى معيار المنفعة التي يجب أن تتصف بها المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين الخارجيين، و ذلك قصد توفير معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ القرار و تخصيص الموارد. إن نشوء هذه العلاقة بين أهداف القوائم المالية و احتياجات مستخدمي المعلومة المالية قد شكل نقطة تحول جوهرية في البحث المحاسبي[1].

لقد طبق مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا المنهج النفعي الجديد عند وضع الإطار المفاهيمي الخاص به، و اعتبر أن تحديد أهداف التقرير المالي هي نقطة البداية في تطبيق هذا المنهج النفعي، فالأهداف هي القاعدة العامة التي يتم بناء عليها تقييم البدائل المحاسبية، و عليه فانه طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين طرق و أساليب القياس و الإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة في ترشيد القرارات، من هذا المنطلق أصدر البيان رقم 1 المتضمن أهداف القوائم المالية.

إن المستوى الثاني الذي يلي مباشرة تحديد الأهداف يختص بتحديد الصفات التي ينبغي أن تتسم بها المعلومات المالية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة[2]، و هو ما اصطلح على تسميته "بالخصائص النوعية للمعلومة المالية" أو "معايير المعلومات المالية"، و تفيد هذه الخصائص كل من المسؤولين عن وضع المعايير و كذا المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الأساليب و الطرق المحاسبية البديلة و الاختيار بين هذه البدائل[3]. و عموما تعتبر المعلومات الأكثر منفعة في اتخاذ القرار هي المحور الأساسي لاختيار البديل المحاسبي و اختيار كمية و نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، و اختيار طريقة العرض و الإفصاح عن هذه المعلومات، ويعني ذلك ضمنيأن إعداد القوائم المالية يكون دائما على علاقة وثيقة باتخاذ القرار[4].

و يعد البيان رقم 2 الصادر عن FASB سنة 1980 الأكثر شمولية و أهمية في هذا المجال، حيث حاول الإجابة عن السؤال: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المالية لتصبح نافعة في اتخاذ القرار؟ و قد تضمن البيان مجموعة من الخصائص المرتبة هرميا بهدف تحديد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المالية، كما تضمن مجموعة من القيود الواجب احترامها لتحقق أكبر قدر من المنفعة للمستخدمين. و الشكل الموالي يوضح هذه الخصائص و القيود:

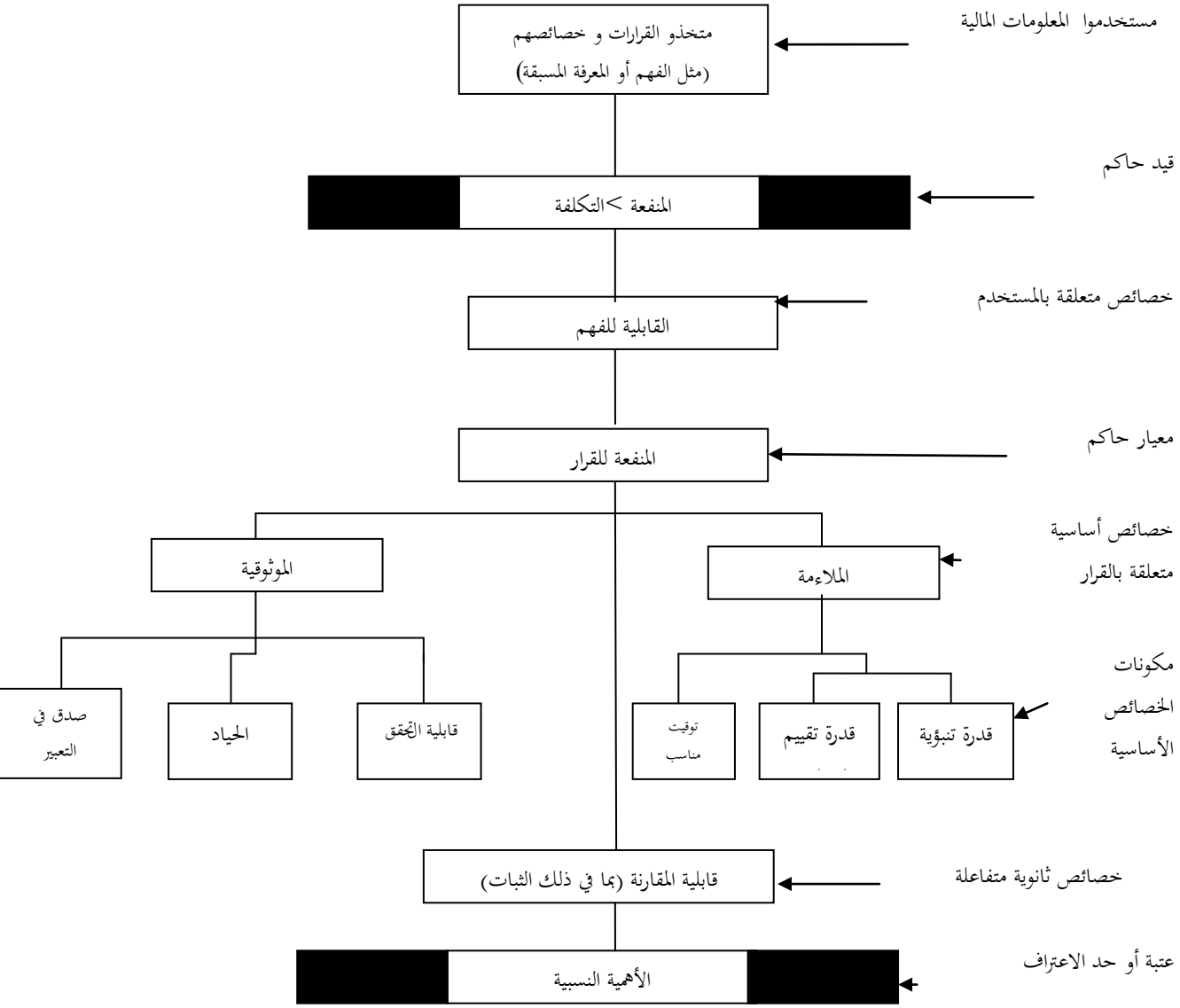
[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير. الطبعة الثانية، دار وائل، عمان،2006، ص.189.

[2] منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة(دراسة ميدانية)، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص.41.

[3] المرجع نفسه، ص.41.

[4] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية. الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004، ص.29.

الشكل رقم 4: هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر: نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي) بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011، ص.3.

إن التمعن في الشكل السابق يوضح النقاط التالية:

- خصائص تتعلق بمتخذي القرار، أي مستخدمي المعلومة المالية (مثل القابلية للفهم)؛
- خاصيتان أساسيتان للمعلومة المالية و هما خاصية ملا ءمة المعلومات و خاصية موثوقية المعلومات واللتان تقسمان بدورهما إلى ثلاث خصائص:

–مكونات خاصية الملائمة: هي التوقيت الملائم، القيمة التنبؤية، القدرة على التقييم الإرتدادي؛

–مكونات خاصية الموثوقية: قابلية التحقق، الحياد، الصدق في التعبير.

- من تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين ، الملائمة و الموثوقية، ينتج أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، و يتطلب ذلك الثبات في تطبيق الطرق و الأساليب من دورة مالية لأخرى؛
- هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة:

–قيد حاكم: و هو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها و توصيلها؛

–الأهمية النسبية: حيث تعد نقطة الفصل في الاعتراف المحاسبي ببنود القوائم المالية. و يمكن شرح هذه الخصائص كالتالي:

1. القابلية للفهم

إن مستوى فهم و إدراك المستخدم يعد عاملا أساسيا للاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرار، فحتى لو توفرت في المعلومة المالية الصفات الأساسية و الثانوية، من ملا ءمة و موثوقية و قابلية للمقارنة، فلن يستفيد المستخدمون منها ما لم تتوفر فيهم خصائص تساعدهم على فهمها[1]. وعليه فإن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات فقط، بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المالية، و هذا ما يفسر موقع خاصية القابلية للفهم في الشكل السابق حيث اعتبرت كحلقة وصل بين خصائص المعلومات و خصائص مستخدميها. و يعتمد الإطار المفاهيمي لـ FASB في هذا الشأن على مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع بفهم جيد و قدرة على تحليل ا لمعلومات و استخدامها، فهو مستخدم متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات الاقتصادية و المالية و يوازن بين البدائل الإستثمارية من أجل اتخاذ قرار رشيد[2].

2. الملاءمة

يأتي معيار المنفعة للقرار في قمة هرم الخصائص النوعية باعتباره القاعدة العامة أو كما تم تسميته في الشكل ا لمعيار الحاكم، و يمكن قياس منفعة المعلومة من خلال المقارنة بين موقف المستخدمين قبل تلقيهم لها و موقفهم بعد استقبالها و استخدامه ا. و يرتبط تحقيق هذه المنفعة بتوفر خاصيتين أساسيتين هما الملاءمة و الموثوقية، فإذا فقدت أحد هاتين الخاصيتين فلن تكون المعلومات ذات منفعة لمتخذي القرار.

و يقصد بخاصية الملاءمة قدرة المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من طرف مستخدمها، أي أن تكون لها القدرة في إحداث تغير في قرار المستخدم عما سيكون عليه في حالة غياب هذه المعلومات[3]. إن تعريف المعلومة الملائمة انطلاقا من قدرتها على التأثير في القرار ينسجم مع مفهوم الإفصاح الشامل و قيد الأهمية النسبية، حيث أن كل معلومة مؤثرة هي مهمة نسبيا و يجب الإفصاح عنها و وهو ما يظهر علاقة الارتباط بين هذه المفاهيم الثلاث[4]. و تجدر الإشارة أيضا إلى أن مفهوم الملاءمة يختلف من شخص لآخر و من فئة لأخرى،

---

[1] أحمد مخلوف، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07 و 08 ديسمبر 2010، ص.2.

[2] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية. الطبعة الأولى، دار وائل، حلب، 2005، ص.70.

[3] حيدر محمد بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة. الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007، ص.96.

[4] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية. مرجع سابق، ص.72.

فملاءمة المعلومات المالية من وجهة نظر المستثمرين تختلف عن ملاءمتها من وجهة نظر الإدارة، و يرجع هذا الاختلاف إلى تنوع حاجات هذه الفئات من المعلومة تبعا لاختلاف أهدافهم و طبيعة قراراتهم.

بما أن اتخاذ القرار مبني في جوهره على المفاضلة بين البدائل فإن المعلومة الملائمة يجب أن تعطي لمتخذ القرار رؤية أكثر وضوحا حول البدائل المتاحة، و هذا من خلال توفير قيمة تنبؤية و قيمة رقابية في الوقت المناسب عن هذه البدائل. من هذا المنطلق يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أما إذا كان لديهم مثل هذه التوقعات وقت الحصول على المعلومات فإن هذه الأخيرة ستمكنهم من تعزيز هذه التوقعات أو إحداث تغيير فيها، و في كلتا الحالتين تعتبر المعلومات ملائمة لأنها أدت لتغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة و البدائل التي يتضمنها، كما يجب على المعلومات الملائمة أن تكون متاحة لمستخدميها في الوقت المناسب فالمعلومات المتأخرة تكون عادة محدودة المنفعة، و بالتالي فإن خاصية الملائمة تضم ثلاث خصائص فرعية:

1.2. التوقيت الملائم

تعتبر الحاجة إلى المعلومات المالية حاجة جارية وفورية خاصة أن كثيرا من القرارات تتطلب اتخاذها بسرعة نتيجة ارتباطها بالتغيرات السريعة في الظروف المحيطة، و يقصد بخاصية التوقيت الملائم إتاحة المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على عملية اتخاذ القرارات [1]، و تتأثر خاصية التوقيت الملائم على أرض الواقع بطول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، و كذا المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقرير و بين تاريخ نشر تلك التقارير.

و قد تكون التضحية بشيء من الدقة الحسابية و درجة التأكد أحيانا ضروريا من أجل تقديم معلومات في الوقت المناسب فعملية اتخاذ القرار محددة بفترة معينة لا يمكن تأجيلها، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

2.2. القدرة على التنبؤ

تساهم القيمة التنبؤية للمعلومات في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المستقبلية و تكوين صورة احتمالية عنها في ضوء نتائج الماضي و الحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، كما أن معرفة الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف[2]. و يمكن

[1] OBAIDAT Ahmed N, Accounting information qualitative caracteristics gap: Evidence from Jordan. International Management Review, Vol. 3, No. 2, 2007, p.27.

[2] هوام جمعه، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية بحث مقدم في الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07 و 08 ديسمبر 2010، ص.13.

للمؤسسة تزويد مستخدميها بتنبؤات بصفة مباشرة (مثال تنبؤات حول التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا) دون الرجوع لمعلومات الأحداث السابقة، لكن يحد من تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل و الالتزامات التي قد تنشأ عن تنبؤات غير دقيقة[1].

3.2. القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات (التغذية العكسية)

إن المعلومات الملائمة تساعد متخذ القرار على تقييم نتائج قراراته السابقة للتأكد من مدى صحتها و تعديلها إن لزم الأم ر و ذلك عن طريق تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة التي بنيت عليها هذه القرارات، و تقوم هذه الخاصية على فكرة المقارنة بين التنفيذ الفعلي و الخطط المرسومة بغية تحديد الانحرافات و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

3. الموثوقية

تعتبر الموثوقية الخاصية الثانية بعد خاصية الملاءمة، و قد عرفها FASB على أنها " خلو المعلومات بدرجة معقولة من الأخطاء و التحيز و تمثيلها بصدق ما تزعم تمثيله" [2]، و تعنى هذه الخاصية بأمانة المعلومات و إمكانية الوثوق بها و الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، و تعتبر انعكاسا للأدلة الموضوعية أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات و هو ما يجعل مثلا ثقة المستخدمين في المعلومات المالية المدققة أكبر من ثقتهم في المعلومات غير المدققة و ذلك نتيجة توفر دليل على موضوعيتها و خلوها من الأخطاء و هو تقرير المراجع. و لكي تتصف المعلومات المالية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس ومبادئ محاسبية علمية و مقبولة تحكم إعداد و توصيل القوائم المالية. و تتضمن هذه الخاصية الخصائص الفرعية التالية:

1.3. الصدق في التعبير

يعني أن تكون المعلومات المالية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق و الأحداث الممثلة لها حيث تطابق طبيعة العملية المالية أرقام المعلومات المقدمة عنها[3]، و العبرة هنا بصدق تمثيل جوهر العملية و ليس شكلها (مبدأ الجوهر فوق الشكل).

و يتطلب تحقيق هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية على أكبر قدر من الاكتمال أي يجب التأكد من عدم إهمال أي ظاهرة مهمة عند إعداد التقارير المالية، و هنا تظهر ضرورة تطبيق مبدأ الأهمية النسبية في اختيار الظواهر التي يتم التقرير عنها.

2.3. القابلية للتحقق

تعني هذه الخاصية أن تكون للمعلومات دلالة محددة أي أن يكون لها استقلال بغض النظر عمن يقوم بإعدادها أو استخدامها، فإذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص المعلومات أو السجلات بإتباع طرق قياس

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص.203.

[2] محمود السيد الناغي، إتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة. المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص.113.

[3] رضوان حلوة حنان, أسامة الحارس, فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية. دار الحامد، عمان، 2003، ص.53.

متماثلة فإنهم سيتوصلون لنفس النتائج، و إذا كانت النتائج المتوصل لها مختلفة فإن ذلك يعني عدم تمتع هذه المعلومات بخاصية القابلية للتحقق[1]، و بالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار. و إمكانية التحقق خاصية تؤدي لتجنب التحيز المتعلق بشخص القائم بعملية القياس، لكنها لا تضمن بأن المقاييس المستخدمة تعبر فعلا عن مضمون الظواهر المراد قياسها، لذلك ينبغي التمييز بين المقاييس ذاتها و بين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لهذه المقاييس[2].

3.3. الحياد

المعلومات المحايدة هي المعلومات التي تخلوا من التحيز و تغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى ،[3] و تعتبر خاصية الحياد مهمة على مستويين [4]:

- **مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع المعايير** : حيث أنه يجب عند صياغة و تطبيق المعايير التركيز على ملائمة المعلومة المالية و إمكانية الاعتماد عليها و ليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية ما على صناعة أو مؤسسة معينة.
- **مستوى المسؤولين عن إعداد القوائم المالية:** يعني الحياد على هذا المستوى عدم اختيار الأسلوب و الإجراءات المحاسبية بصورة انتقائية تمكن من الوصول إلى نتيجة محددة مسبقا، أو تؤثر على فئة ما من فئات المستخدمين في اتجاه معين.

إن الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المالية نافعة هو توفر كل من خاصيتي الملاءمة و الموثوقية معا و بدرجة عالية من التأكد، لكن في الحياة العملية نادرا ما يمكن الوصول لهذا الوضع نتيجة التعارض بين هاتين الخاصيتين، فمثلا إن أرقام التكلفة التاريخية تتميز بدرجة عالية من الموثوقية نتيجة موضوعيتها و قابليتها للتحقق لكنها أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاج إليها مستعملو المعلومة المالية و بالتالي فهي أقل ملاءمة.

كما قد يشمل هذا التعارض حتى الخصائص الثانوية المشكلة للملائمة و الموثوقية، فبالنسبة لخاصية الملاءمة قد يحدث التعارض بين خاصيتي التوقيت الملائم و القدرة التنبؤية كما هو الحال في أرقام التكلفة التاريخية حيث أنه من السهل توفيرها في الوقت المناسب لكن قدرتها التنبؤية ضعيفة، كما أن هذه الأرقام (أرقام التكلفة التاريخية) تعجز عن تحقيق الخصائص الفرعية للموثوقية بنفس الدرجة، فهي من ناحية قابلة للتحقق بدرجة عالية من التأكد لأنها مؤيدة بمستندات و أدلة موضوعية لكنها بالمقابل لا تحقق خاصية الصدق في التعبير لأنها لا تعبر عن جوهر العملية.

---

[1] حيدر محمد بني عطا، مرجع سابق، ص.98.

[2] منذر يحيى الداية، مرجع سابق، ص.48.

[3] أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق، ص.53.

[4] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص.32.

4. القابلية للمقارنة

إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين، الملاءمة و الموثوقية، ينتج عنه أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلبه ذلك من توافر خاصية الثبات في إتباع السياسات المحاسبية، حيث تكون القوائم المالية ذات منفعة إذا كان بإمكان المستخدم أن يجري مقارنات بين النتائج المالية لم ؤسسة معينة من سنة لأخرى أو بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لم ؤسستين أو أكثر [1]. و يتطلب تحقيق هذه الخاصية استخدام طرق متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس الأحداث و العمليات، فاختلاف الأساليب يعطي نتائج مضللة و يؤدي لسوء تخصيص الموارد الاقتصادية[2].

إن أهمية خاصية القابلية للمقارنة تبرز من خلال توفير أساس يمكن الاعتماد عليه في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات و ترشيد القرارات، بالإضافة إلى الحد من قدرة الإدارة على استخدام طرق محاسبية غير ملائمة أو منحازة مما يزيد من ثقة المستخدمين في القوائم المالية. و قد تفرض بعض المتغيرات الداخلية أو البيئية على المؤسسة تغيير بعض من السياسات التي تستخدمها، و في هذه الحالة عليها الإفصاح عن أي تغيير و بيان أثره على القوائم المالية في الدورة التي حدث فيها[3].

5. قيود استخدام الخصائص النوعية

ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، و بالتالي فإنه يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الاختبار:

1.5. الأهمية النسبية

تعتبر الأهمية النسبية قيدا حاكما لجميع الخصائص النوعية و على الخصوص خاصية الملائمة و مكوناتها، ويعتبر بند معين في القوائم المالية مهما نسبيا إذا كان إدراجه أو حذفه مؤثرا في اتخاذ القرار لدى المستخدمين المستهدفين، و بالتالي فالبنود التي تتوفر فيها خاصية الأهمية النسبية يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة، لذلك يمكن اعتبار الأهمية النسبية قيد لحجم المعلومات الواردة في القوائم المالية.

2.5. قيد المنفعة التكلفة

يعد قيدا على إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، حيث ينص على عدم إنتاج أو توصيل المعلومات المالية ما لم تزد منفعتها على تكاليفها، و يواجه تطبيق هذا القيد في الواقع عدة عوائق أهمها عدم القدرة على حصر جميع عناصر التكاليف و المنافع بالإضافة إلى صعوبة القياس الكمي لهذه العناصر بدرجة معقولة من الثقة[4].

---

[1] اسماعيل خليل اسماعيل، ريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 30، جامعة بغداد، 2012، ص.296.

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سابق، ص32-33.

[3] نفس المرجع، ص.33.

[4] N. OBAIDAT Ahmad, Op. Cit, p.29.

المطلب الثاني: إدارة الأرباح

لقد أدى الإفلاس غير المتوقع للعديد من المؤسسات الكبرى الأمريكية و الأوروبية لزرع الشك لدى المستثمرين حول شفافية القوائم المالية، و توجهت أصابع الانتقاد لمدقق ي الحسابات باعتباره م المسؤولين على ضمان شرعية و صدق المعلومات الواردة في هذه القوائم و كذا المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية و التي تسمح بالتلاعب بالأرقام المحاسبية دون خرق الإطار القانوني المعمول به، و هو ما اصطلح على تسميته إدارة الأرباح.

1. تعريف إدارة الارباح

عرف Davidson, Stickney & Weil إدارة الأرباح على أنها "عملية اتخاذ خطوات متعمدة في إطار القيود المفروضة من المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP من أجل الوصول للمستوى المرجو من الأرباح[1]". أما Schipper فعرفها على أنها "التدخل في عمليۃ إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على منافع خاصة ... و في حالۃ توسيع هذا التعريف سيتضمن الإدارة الحقيقية للأرباح التي تمارس من خلال تغيير توقيت قرارات التمويل و الإستثمار من أجل تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض من عناصرها".[2] في حين عرفها Healy & Wahlen على أنها "صناعة القرار الإداري والقانوني المقبول و استخدام الإدارة لحكمها الشخصي بش أن التقارير المالية و هيكلۃ العمليات من أجل تعديل التقارير المالية, إما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسۃ أو للتأثير على التعاقدات التي يتم بنائها على الأرقام المحاسبية المقرر عنها".[3]

إن التعاريف السابقة تجمع على أن إدارة الأرباح عبارة عن ممارسات متعمد ۃ من قبل الإدارة بشأن تحديد الربح و التقرير عنه لكي يعكس رغبات ومصالح خاصة أكثر من كونه انعكاسا للأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة. كما أن التعاريف الثلاث تتفق على أن إدارة الأرباح تكون مرتبطة بالقرارات الإدارية المتخذة في إطار إعداد القوائم المالية و ذلك بتطبيق معالجة محاسبية مرغوبة، لكن التعريف الثاني يفترض إمكانية إدارة الأرباح عن طريق اختيار توقيت اتخاذ القرارات الحقيقية للاستثمار و التمويل، بحيث إذا أدت هذه القرارات إلى تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو النفقات فإن ذلك يدخل في إطار إدارة الأرباح.

و حسب Messod يمكن تناول إدارة الأرباح من منظورين، المنظور الانتهازي الذي يفترض أن إدارة الأرباح وسيلة في يد الإدارة لتضليل المساهمين حول أداء الم ؤسسة باعتبار المسيرين يملكون معلومات غير متاحة لهم، و منظور إعلامي حيث أن الإدارة تستخدم حكمها الشخصي من أجل إظهار توقعاتها للتدفقات النقدية المستقبلية للمساهمين و الأطراف ذات العلاقة. غير أن استعمال كلمة "تضليل " في التعريف الثالث يمنع إمكانية

[1] BENEISH Messod D, Earnings management: A perspective. Managerial Finance, Vol. 27, Issue 12, 2001, p.4.

[2] GUNNY Katherine, What are the consequences of real earnings management. Working paper, University of Colorado at Boulder, 2005, p.1.

[3] HEALY Paule M, WAHLEN James Michael, A review of the earnings management littérature and its implications for standard setteing. Accounting Horizon, Vol. 13, No. 4, December 1999, p.372.

حدوث إدارة الأرباح لأغراض إعلامية وهو ما ذهبت إليه جل الدراسات [1] حيث خلصت إلى أن دوافع المسير تعطي لإدارة الأرباح بعدا انتهازيا، و حسب تعريف Healy & Wahlen فإن إدارة الأرباح تكون أقرب للغش المالي الذي عرفته الجمعية الوطنية لمراقبة الغش National Association of Certified Fraud Examiner على أنه "فعل إرادي يهدف إلى خداع أشخاص آخرين و تكبيدهم خسائر مالية"[2]، و قد دعمت SEC هذا الطرح إذ اعتبرت أن إدارة الأرباح "هي استعمال طرق مختلفة من الخداع أو الحيل لتشويه صور الأداء المالي الحقيقي"[3].

و يتمثل الفرق بين إدارة الأرباح و الغش المالي في كون الأولى تتم في ظل احترام المبادئ المحاسبية المقبولة عموما خلافا للغش المالي، هذا الأمر دفع بعض الباحثين إلى مناقضة الفكرة السابقة و القول بعدم تعارض هذه الظاهرة مع الممارسات المحاسبية العادية، فنظرا لأهمية الأرباح فإنه من غير المفاجئ أن تولي المؤسسات أهمية كبرى لكيفية التقرير عنها، لذلك على المسير فهم أثر الخيارات المحاسبية المختلفة المتاحة له من أجل اختيار أحسنها، بمعنى آخر عليه أن يتعلم كيفية "إدارة الأرباح"، من هذا المنطلق يمكن تعريف إدارة الأرباح على أنها "اتخاذ القرار الإداري المنطقي و القانوني من أجل الوصول لنتائج متوقعة و مستقرة " [4]. و عموما فإن احترام إدارة الأرباح للمبادئ المحاسبية المقبولة يؤدي إلى إمكانية توقع تصرفات المسير الانتهازية و تحديد شروط التعاقد بناء على ذلك.

2. دوافع إدارة الأرباح

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق الأهداف المنشودة من تلك الممارسة. و هذا ينطبق على ممارسة إدارة الأرباح، حيث تحدث عندما يكون لدى المسيرين دوافع لتحقيق أهداف معينة، و رغم الإجماع على وجود مثل هذه الممارسة، فإن هناك جدلاً حول الدوافع المتعلقة بها و من خلال الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع يمكن استعراض الدوافع التالية:

1.2. دوافع تنظيمية

تظهر الدوافع التنظيمية عندما يوجد اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين. و بالتالي فإنه من خلال إدارة الأرباح يمكن للمسيرين التأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين بما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المؤسسة. و حسب Watts & Zimmerman فإن المؤسسات التي تكون موضع اهتمام الدولة والرأي العام قد تخضع لقرارات حكومية تفرض عليها تكاليف سياسية مما ينتج لديها دوافع لإدارة أرباحها من أجل تدنية هذه التكاليف [5]. و قد أشار Magrath & Weld إلى أن التقلبات الكبيرة في أرباح المؤسسات قد تجذب انتباه الحكومة و يؤيد هذا

[1] BENEISH Messod D, Op. Cit, p.5.

[2] Ibid, p.5.

[3] محمد عماد صلاح عبد الحفيظ، سيد أحمد الزهراء الشحات، إدارة الأرباح، ورقة بحثية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2008، ص. 4.

[4] MCKEE Thomas E, Earnings Management An Executive Perspective. 1st Edition, South Western, 2005, p.1.

[5] محمد عماد صلاح عبد الحفيظ، الزهراء الشحات سيد أحمد، مرجع سابق، ص.7.

الرأي .Bartove et al حيث أشاروا إلى أن التقلبات في الأرباح التي تأخذ شكل زيادة كبيرة قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار, أما إذا أخذت التقلبات شكل انخفاض كبير فقد ينظر إليها كمؤشر لصعوبات تواجه المؤسسة مما يدفع الدولة للتدخل في الحالتين. من جهة أخرى قد يعمد المسير لإدارة الأرباح من أجل التخفيض من مقدار الضريبة على الأرباح و زيادة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المساهمون.

2.2. دوافع تعاقدية

نظرا لكون الأرقام المحاسبية أساس للتعاقدات بين مختلف الأطراف المكونة للم ؤسسة، فإن المسيرين يقومون بإدارة الأرباح من أجل ضمان عدم خرق شروط هذه التعاقدات، وهناك نوعان من العقود، هما عقود الإقراض أو الديون حيث يستعمل المقرضون الأرقام المحاسبية من أجل صياغة شروط المديونية، و هو ما يولد دافعا لدى المسيرين لإدارة الأرباح من أجل التخفيف من القيود المتضمنة في العقد أو تجنب خرق بنوده، و عقود المكافآت أو الحوافز للإدارة إذ تتم صياغتها بناء على أداء المؤسسة و ذلك لتشجيع المسيرين على اتخاذ قرارات تؤدي لتعظيم قيمتها، لكن هذا الأمر قد يشكل دافعا للمسير من أجل إدارة الأرباح و الحصول على المكافآت التي يتضمنها العقد. فمثلا يشكل تحديد تعويضات و مكافآت الإدارة في شكل خيارات الأسهم، Stock Options، دافعا للإدارة لاختيار طرق محاسبية تؤدي لزيادة أسعار الأسهم السوقية في تاريخ منح هذه الخيارات, حيث تتوقف قيمه الخيارات الممنوحة على أسعار الأسهم في تاريخ منحها.

3.2. دوافع سوقية

ترتبط العديد من دوافع إدارة الأرباح بالسوق المالي, خاصة فيما يتعلق بأسعار الأسهم و مردوديته ا. فإذا أرادت المؤسسة الحصول على قرض فإن المسيرين يلجؤون لإدارة الأرباح من أجل إظهار وضعية مالية جيدة و مستوى متدني من الخطر المالي و ذلك لتخفيض تكلفة رأس المال المقترض و زيادة القدرة على الاقتراض، مما يتيح نقل الثروة من المقرضين إلى الملاك عن طريق زيادة المردودية المالية للمساهمين (أثر الرافعة المالية)[1].كما تقوم المؤسسة بإدارة أرباحها لتجنب تسجيل انخفاض فيها و حسب Déangelo & Skinner فإن المؤسسات التي تشهد انكسارا في المنحى التصاعدي لأرباحها تشهد انخفاضا في أسعار أسهمها بشكل آني، و بالتالي فالرغبة في الحفاظ على متتالية متزايدة للأرباح يؤدي بالمؤسسة لإدارة أرباحها.

و عند تحقيق المؤسسة لأداء ضعيف فإن المسير يكون أمام خيارين: إما تسجيل أكبر قدر من الخسائر (تنظيف الحسابات Big Bath)، أو الرفع من الأرباح من أجل إخفاء الصعوبات التي تواجه المؤسسة. و حسب فرضية "تنظيف الحسابات"، فإن المسيرين يتخذون قرارات محاسبية لها أثر سلبي على النتيجة، حيث يقومون بتصفية الخسائر و تحميل مسؤوليتها على من سبقوهم.

[1] BRETON Geaton, SCHATT Alain, Manipulation comptable: les dirigeants et les autres parties prenantes. La revu e de FINANCIER, N=° 139, Janvier 2003, p.22.

إلى جانب فرضية تنظيف الحسابات فإن الفرضية الأكثر انتشارا عند تسجيل المؤسسة لأداء ضعيف هي إدارة الأرباح بالرفع منها، و يتحقق هذا الأمر عندما تكون النتائج المحققة أقل من النتائج المتوقعة، حيث تقوم المؤسسة بإدارة أرباحها من أجل التقرير عن أرباح تتوافق مع التنبؤات التي يصدرها المحللون أو التي تصدرها عنها، و قد أشار كل من Bartov, Givoly & Hayn في دراستهم إلى أن المؤسسات التي تتحصل على نتائج تساوي أو تفوق النتائج المتنبأ بها من طرف المحللين تسجل مردودية سوقية أعلى من تلك التي تسجل نتائج دون التوقعات، و قد أكد هذه النتيجة كل من Payne & Robb، و أضافا أن هذه العلاقة تصبح أكثر وضوحا كلما كان تشتت توقعات المحللين أضعف. و قد توصل Dutta & Gigler إلى أن احتمال إدارة الأرباح يكون أكبر عندما تكون تنبؤات المسيرين بالحصول على أرباح كبيرة عنه إذا كانت التنبؤات ضعيفة، إلا أنه بالرغم من تشجيع مثل هذه التنبؤات لإدارة الأرباح فإن هذه الإدارة ستكون أقل مما لو لم يكن هناك تنبؤات، لأن قيام الإدارة بإجراء تنبؤات يفرض عليها كشف بعض المعلومات الخاصة للمساهمين.[1]

3. أساليب إدارة الأرباح

تتكون النتيجة المحاسبية من قسمين : التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و المستحقات التي تضم المصاريف و الإيرادات غير القابلة للدفع و التحصيل (مخصصات الإهتلاك و المؤونات، استرجاع المخصصات ...)، و الإيرادات و المصاريف المؤجلة (التغير في احتياجات رأس مال العامل)، و بالتالي فإن إدارة الأرباح تكون إما بإدارة التدفقات النقدية الحقيقية (الإدارة الحقيقية للأرباح) أو عن طريق إدارة المصاريف و الإيرادات المستحقة (الإدارة المحاسبية للأرباح).[2]

1.3. الإدارة المحاسبية للأرباح

تقوم الإدارة المحاسبية للأرباح على اختيار طريقة محاسبية معينة (اختيار طريقة للإهتلاك) أو استعمال الحكم الشخصي في تطبيق هذه الطريقة (تحديد العمر الإنتاجي لأصل ما أو تقدير قيمة مؤونة معينة)، لكن ذلك لا يعني أن اختيار طريقة محاسبية معينة أو استخدام الحكم الشخصي يهدف دائما إلى إدارة الأرباح، حيث نميز في هذا الإطار بين المستحقات العادية التي تدخل ضمن النشاط العادي لإعداد القوائم المالية و المستحقات الخاصة التي تهدف لإدارة الأرباح [3]. و يكون للمسير حرية أكبر لإدارة الأرباح عن طريق المستحقات و هو ما يجعل هذه الطريقة الأكثر انتشارا[4].

[1] MARD Yves, Performance comptable et gestion de resultat, Communication présentée au 24éme congrés de l'Association Francophone de Comptabilité, Valenciennes, Mai 2003, p.5.

[2] MARD Yves, Vers une information comptable plus transparente: L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables. Manuscrit auteur, publié dans "Comptabilité et Connaissances, France, 2005", p.11.

[3] FIELDS Tomas D, LYS Thomas Z, VINCENT Linda, Emperical research on accounting choice. Journal of Accounting and Economics, No. 31, 2001, p.260.

[4] MARD yves, Vers une information comptable plus transparente: L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables, Op. Cit, p.11.

و لا يخلو أي مرجع محاسبي في العالم من الخيارات المحاسبية، حيث أن تعدد الخيارات يؤدي إلى تحسين عملية الاتصال بين المؤسسة و المساهمين و تقديم معلومات ملائمة لهم، و بالتالي ضمان فعالية التعاقدات التي تربط هذه الأطراف. بالإضافة إلى أن محاولة إيجاد نظام محاسبي بدون خيارات محاسبية أو مساحات للحكم الشخصي يؤدي إلى إلزامية التطرق لكيفية معالجة جميع الحالات الممكنة التي تواجهها المؤسسة و هو أمر غير ممكن عمليا نتيجة تعقد الظروف البيئية و التغيرات السريعة فيها[1].

لكن الحرية الممنوحة للمسير في اختيار السياسات المحاسبية و إجراء تقديرات شخصية قد تؤدي لتحمل مستعملي القوائم المالية تكاليف إضافية متمثلة في عدم التخصيص الأمثل للموارد بسبب وجود دوافع للإدارة لاستعمال هذه الخيارات لخدمة مصالحها الشخصية على حساب مصالح المساهمين و بقية الأطراف الأخرى عن طريق زيادة أو تخفيض الأرباح، و هنا تظهر الإدارة المحاسبية للأرباح، و من بين أساليب الإدارة المحاسبية للأرباح يمكن ذكر ما يلي:

- اختيار طريقة معينة للإهتلاك و استخدام الحكم الشخصي لتحديد العمر الإنتاجي لأصل ما، مما يؤثر على نتيجة المؤسسة لعدة سنوات. فمثلا يستطيع المسير اختيار طريقة القسط المتزايد بغية زيادة النتيجة خلال السنوات الأولي من العمر الإنتاجي للأصل، كما يمكنه تحديد عمر إنتاجي منخفض لأصل معين (في الحدود المسموح بها) بغية تخفيض النتيجة خلال العمر الإنتاجي للأصل.
- قد تستغل المؤسسة الحرية الممنوحة لها في اختيار طرق تقييم المخزون (CMP*, LIFO**, FIFO***) لإدارة الأرباح، حيث تلجأ مثلا لتطبيق طريقة LIFO خاصة في فترات التضخم المرتفع لتخفيض النتيجة و بالتالي تخفيض الضرائب.
- يمنح للمسير عادة هامش من الحرية لاختيار شكل الإيجار الذي يقوم به (تمويلي أو تشغيلي) حيث أن لكل شكل تأثير مختلف على النتيجة، فإذا أراد المسير تخفيض نتيجة الدورة الحالية على حساب الدورات المقبلة فإنه يقوم باختيار طريقة الإيجار التشغيلي، أما إذا أراد توزيع المصاريف على عدة دورات فإنه يختار الإيجار التمويلي.
- يعتبر اختيار توقيت تطبيق معيار معين من بين أساليب الإدارة المحاسبية للأرباح حيث يمكن للمؤسسة تطبيق هذا المعيار بشكل اختياري مبكر أو الانتظار حتى يصبح تطبيق المعيار إجباريا فمثلا قام FASB بإصدار المعيار FAS**** No.87 المتعلق بمعاشات التقاعد و حدد أجل بداية تطبيقه في سنة 1987 مع إمكانية تطبيقه بشكل اختياري منذ سنة 1985، و قد سمح هذا المعيار للشركات التي أصول معاشاتها

[1] FIELDS Tomas D, LYS Thomas Z, VINCENT Linda, Op. Cit, p.260.

* CMP: Coût Moyen Pondéré.

** LIFO: Last In First Out.

*** FIFO: First In First Out.

**** FAS: Financial Accounting Standard.

أكبر من التزامات هذه المعاشات بتسجيل الفارق كإيرادات و بالتالي فقد اتجهت العديد من المؤسسات لتطبيق هذا المعيار بشكل اختياري بغية الرفع من أرباحها.

نتيجة لسوء الاستعمال المحتمل للحرية الممنوحة للمسير فإن الأطراف المتعاقدة معه و الهيئات المهنية المسؤولة عن وضع المعايير تسعى لوضع قيود على هذه الحرية و ذلك عن طريق تحديد تكاليف و منافع الخيارات المحاسبية و الأحكام الشخصية، رغم صعوبة الأمر، و من ثم تحديد المستوى الأمثل من الحرية الممنوحة.

2.3. الإدارة الحقيقية للأرباح

تقوم الإدارة الحقيقية للأرباح على التأثير على التدفقات الحقيقية للمؤسسة عن طريق التلاعب بتوقيت اتخاذ بعض القرارات التشغيلية و التمويلية و الإستثمارية، و تتميز الإدارة الحقيقية للأرباح عن الإدارة المحاسبية للأرباح بكونها صعبة الاكتشاف، حيث يصعب التمييز بين القرارات التي يتخذها المسير من أجل تعظيم قيمة المؤسسة وتلك التي يتخذها من أجل إدارة الأرباح، كما أن اللجوء لهذا الأسلوب يكون محدودا نظرا لسعي المسير الدائم لترشيد قراراته، لكن في المقابل هناك بعض الأسباب التي تدفع المسير للجوء له، فالإدارة المحاسبية للأرباح تؤدي للإفراط في الإيرادات و المصاريف المستحقة مما قد يثير انتباه الجهات المسؤولة عن الرقابة، كما قد لا يكون للمسير مرونة لاستعمال المستحقات حيث تتأثر هذه الأخيرة بنشاطات المؤسسة و باستعمالها خلال السنوات السابقة، بالإضافة إلى أن إدارة المستحقات تتم عادة في نهاية السنة و بالتالي لن يكون بمقدور المسير إدارة الأرباح في حال عدم موافقة المدقق على مثل هذه المستحقات[1].

و يمكن اعتبار الإدارة الحقيقية للأرباح كنتيجة للقيود التي تفرضها الهيئات المنظمة على اختيار السياسات و تقدير الأحداث. و تؤثر إدارة الأرباح الحقيقية سلبا على أداء المؤسسة لأن المسير يضحي بالتدفقات النقدية المستقبلية من أجل الرفع من تدفقات الدورة الحالية أو العكس [2]، و من أمثلة القرارات التي تهدف للإدارة الحقيقية للأرباح:

أ. إدارة المبيعات

تقوم المؤسسة بالتوسع في منح الخصومات و تسهيلات الدفع عند نهاية السنة المالية و ذلك بهدف زيادة مبيعاتها و بالتالي الرفع من أرباحها، علما أن هذه المبيعات تخص في الأصل السنوات اللاحقة، وبالتالي فإن هذا القرار قد أدى لتعجيل الاعتراف بإيرادات السنوات اللاحقة لتظهر خلال هذه السنة.

ب. إدارة المصاريف الاختيارية

تنص معظم المراجع المحاسبية على اعتبار مصاريف البحث و التطوير كمصاريف استغلال نتيجة عدم التأكد فيما يخص المزايا المستقبلية المرتبطة بها، و يقوم المسيرون بتخفيض أو رفع هذه المصاريف بشكل غير اعتيادي مع نهاية السنة، ليتم تحويل مصاريفها إلى سنوات لاحقة أو العكس. كما يمكن للمؤسسة إدارة أرباحها

[1] GUNNY Katherine, Op. Cit, p.2.

[2] Ibid, p.3.

عن طريق التخفيض أو الرفع من بعض المصاريف الاختيارية الأخرى كمصاريف التكوين أو الإشهار، فرغم أن التخفيض من مصاريف التكوين التي تساهم في رفع قيمة رأس المال البشري سيؤدي لارتفاع الأرباح في المدى القصير إلا أنه سينعكس سلبا على المردودية في الأجل الطويل.

ج. التنازل عن الأصول الثابتة

بما أن إيرادات التنازل عن الأصول الثابتة تحمل عادة للدورة التي تم فيها التنازل فإنه يمكن للمسير إدارة الأرباح عن طريق اختيار توقيت التنازل عن هذه الأصول، وقد أثبتت العديد من الدراسات هذه الفرضية حيث توصل Bartov إلى أن المسيرين يقومون بالتنازل على الأصول الثابتة من أجل تجنب نمو سلبي للمبيعات و تفادي خرق شروط عقود المديونية، كما توصل Herrmann, Inoue & Thomas في دراسة حول عينة من المؤسسات اليابانية إلى أن مسيري هذه المؤسسات يقومون بالرفع من أرباحهم من خلال التنازل على الأصول الثابتة و الأوراق المالية القابلة للبيع و ذلك في حال تسجيل نتائج دون التوقعات.

د. إدارة الإنتاج

يمكن للمسيرين التحكم في تكلفة الإنتاج عن طريق الزيادة أو التخفيض في حجمه حيث يتم توزيع المصاريف الثابتة على عدد أقل أو أكبر من الوحدات مما يؤدي لرفع أو تخفيض تكلفة الوحدة بشرط أن يكون هذا الانخفاض أكبر من ارتفاع المصاريف الناتج عن زيادة مصاريف التخزين و ما يلحقها من مصاريف إدارية.

4. كيفية الحد من إدارة الأرباح

منذ بدأ انهيار المؤسسات الرائدة (Enron, Parmala ...)، و العالم يحاول إيجاد الحلول المناسبة لمنع تكرار تلك الانهيارات لما لها من أثر سلبي على اقتصاد الدول. لقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسات مهنة المحاسبة، و بالتالي فقد توجه الاهتمام لتعزيز آليات الرقابة و كذا تطوير معايير محاسبية ذات جودة عالية من أجل معالجة هذا الخلل.

1.4. تعزيز آليات الرقابة

في مواجهة الفضائح المالية التي عصفت بكبريات المؤسسات العالمية، تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين للحد من إمكانية وقوعها مرة أخرى، و كان أهمها قانون سيربنس – أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act)، الذي فرض على المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة. و يشير مصطلح الحوكمة إلى القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، و حملة الأسهم و الأطراف ذات العلاقة من ناحية أخرى. و بشكل أكثر تحديدا، يقدم هذا الاصطلاح إجابات لعدة تساؤلات من أهمها: كيف يضمن المالكون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم؟ كيف يتأكد هؤلاء أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم المؤسسة في الأجل الطويل؟ ما مدى اهتمام الإدارة

بالمصالح الأساسية للمجتمع في مجالات الصحة والبيئة؟ و لتحقيق هذه الأهداف تتضمن الحوكمة العديد من آليات الرقابة من بينها:

1.1.4. الرقابة من طرف المسيرين

إن دوافع المسير للرفع من الأرباح ستختلف في حال كون المسير يملك حصة من أسهم المؤسسة أم لا، فارتفاع الأرباح يؤدي إلى ارتفاع الضرائب المفروضة على المؤسسة و بالتالي انخفاض قيمتها، لذلك فإن المسيرين لن يعملوا على الرفع من الأرباح في حالة حيازتهم على حصص مهمة من رأس مال المؤسسة.

2.1.4. الرقابة من طرف المساهمين

تشكل شفافية المعلومة المالية التي تنشرها المؤسسة وسيلة لحماية المساهمين في ظل التقلبات الكبيرة التي تعرفها الأسواق المالية، و قد أشار تقرير لجنة Cadbury* الصادر عام 1992، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، و لكل منهما دور في تفعيل هذه المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير المعلومات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك، كما أشار Beneish إلى أن تركز رأس المال في يد فئة قليلة من المساهمين تسمح برقابة أكثر فعالية على المسيرين و العكس يحدث عندما يكون رأس المال موزع على عدد كبير من المساهمين، مما يشجع على إدارة الأرباح.

3.1.4. الرقابة من طرف مجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة دورا فعالا في الرقابة على الإدارة و ضمان نزاهة حسابات المؤسسة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفي الوقت المناسب، و يتحمل مسؤولياته في هذا المجال اتجاه المساهمين. و لكي يقوم مجلس الإدارة بدوره على أكمل وجه، يجب تحديد هيكله و واجباته القانونية و كيفية اختيار أعضائه بكل عناية، و حسب Jensen فإن هيكل مجلس الإدارة يؤثر بصفة مباشرة على الرقابة الداخلية حيث تكون هذه الرقابة أكثر فعالية في حالة كون[2]:

- مجلس الإدارة مكون من عدد صغير من الأعضاء؛
- أعضاء مجلس الإدارة لهم حصص كبيرة من رأس المال؛
- مسير المؤسسة ليس نفسه رئيس مجلس الإدارة.

4.1.4. الرقابة عن طريق لجان المراجعة و المراجعة الداخلية

تلعب لجان المراجعة دورا مهما في ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على أنشطة المراجعة الخارجية و مقاومة ضغوط و تدخلات الإدارة في عملية المراجعة، و لغرض تحمل مسؤولياتها الإشرافية فإنها تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية كأحد الدعائم الأساسية لعملها، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم خدمات التأكيد

* لجنة Cadbury: تأسست هذه اللجنة في ماي 1991 و تهتم بالنواحي المالية لحوكمة المنشآت المسعرة.

[2] Mard Yves, Vers une information comptable plus transparente: L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables , Op. Cit, p.16.

و الاستشارة خصوصا فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما أنها عبارة عن حلقة وصل بين لجنة المراجعة والمستويات الأخرى من الإدارة.[1]

5.1.4. المراجعة الخارجية

يقوم المراجع الخارجي بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسة، وتؤثر درجة جودة التدقيق الخارجي على دوافع المسير و قدرته على إدارة الأرباح، حيث تشكل عامل رادع و سبب لاكتشاف مثل هذه الممارسات، و قد توصل Becker et al. إلى أن المستحقات الخاصة بالمؤسسات التي تراجع حساباتها أحد مؤسسات التدقيق الست الكبرى في العالم Big Six أقل بشكل كبير من مستحقات غيرها من المؤسسات.

2.4. تحسين جودة المعايير المحاسبية

تسهل المرونة التي تتميز بها المعايير المحاسبية من إدارة الأرباح، و يظهر ذلك جليا في كثير من الجوانب المحاسبية التي لا تتوانى إدارة المؤسسة في استغلالها كوسيلة للتأثير على أرقام الربح بما يخدم رغباتها و يلبي طموحاتها، لكن على الرغم من هذا الهامش من الحرية، فإن هناك جهود من قبل الجهات الواضعة للمعايير للحد من هذه الممارسات تتمثل فيما يلي:

- الإلزام بتطبيق المعايير بدقة وعدم الخروج عنها بما في ذلك متطلبات الإفصاح لكل معيار؛
- تحديد توقيت معين لتطبيق المعايير؛
- تشجيع الإفصاح عن الأمور الاختيارية والتقديرية؛
- وضع قيود على تطبيق و تغيير السياسات المحاسبية.

كما يقترح بعض الباحثين توضيح الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة في القوائم مما يؤدي لإدخال منظور المستقبل في المحاسبة. و حتى و إن كان الإفصاح عن هذه الأهداف للمنافسين أمر غير مرغوب بالنسبة للمساهمين و المسيرين فإن هذا الأمر من شأنه تبرير الخيارات المحاسبية و التقديرات الشخصية للمسيرين، و بالتالي زيادة الثقة في المعلومات المنشورة، فمثلا بعض قرارات التنازل عن الأصول الثابتة و إعادة الهيكلة يمكن اعتبارها شكلا من أشكال إدارة الأرباح من طرف المستثمرين، لكن إذا أوضحت الإدارة أن هذا الأمر يندرج في إطار تحقيق هدف معين، مثلا تطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسة، فإن ذلك يؤدي بالمستثمرين و الأطراف ذات العلاقة إلى تقييم المؤسسة بشكل أفضل[2].

[1] حسين بهقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في و سبل تفعيلها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع،رهانات و آفاق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 07 و 08 ديسمبر 2010، ص.14.

[2] Mard Yves, Vers une information comptable plus transparente: L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables, Op. Cit, p.14.

المطلب الثالث: مبدأ التحفظ (الحيطة و الحذر)

يحظى القياس المحاسبي وفق سياسة التحفظ بموقع هام ضمن الإطار التقليدي لإعداد القوائم المالية، و ينعكس أثر هذه السياسة على العديد من التطبيقات المحاسبية بصورة واضحة، لدرجة أن العديد من المحاسبين على المستوى العملي و الأكاديمي يسمون التحفظ أو الحيطة و الحذر بـ "مبدأ التحفظ"، و رغم انتشار استعمال هذا المبدأ على نطاق واسع، إلا أن تأثيره على القوائم المالية مازال محل جدل.

1. تعريف مبدأ التحفظ

يعتبر التحفظ من المفاهيم المثير للجدل في المحاسبة، حيث أن القليل من المنظرين يقبلون فكرة تخفيض أصول المؤسسة و رفع خصومها، أو الاعتراف بشكل متأخر بالإيرادات و بشكل مبكر بالمصاريف بصفة دائمة و ممنهجة، لكن هذا المبدأ كان و لا يزال من أهم المبادئ المحاسبية في المحاسبة التقليدية conventional accounting.

و يرتبط التحفظ بالحاجة إلى التقرير عن الأحداث الماضية بشكل موثوق، و عدم تحمل مسؤولية تقديم معلومات قد تعبر عن وضع المؤسسة بشكل مبالغ فيه، مما قد يعرض المسير (أو المراجع) لمتابعات من قبل الأطراف ذات العلاقة، و هو ما يؤدي به إلى تفضيل أن تكون الأخطاء المحتملة في اتجاه تخفيض صافي الأصول و الأرباح عوض الرفع منها.

لقد تطرقت العديد من الأدبيات لمبدأ التحفظ و اعتمدت في ذلك على تعاريف مختلفة، حيث عرفه Basu على أنه "ميل المحاسب لطلب درجة عالية من التأكد للاعتراف بالأخبار الجيدة متمثلة في الأرباح، مقارنة بالأخبار السيئة الممثلة للخسائر" [1]، أما مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فعرفه على أنه "رد فعل حذر اتجاه عدم التأكد و ذلك لمحاولة التعامل معه بشكل مناسب... فإذا كان هناك تقديرين مختلفين لمبلغ ما يتم تحصيله أو دفعه و كان احتمال وقوع هذين التقديرين متساويا، فإن التحفظ يفترض اختيار البديل الأقل تفاؤلا" [2]، في حين عرفه Penman & Zhang على أنه "اختيار الطرق و التقديرات المحاسبية التي تبقي القيمة الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبيا"[3].

تجمع التعاريف السابقة على أن التحفظ يؤثر على الأرباح و الأصول بتخفيضها، لكن هذا التأثير يتغير في الواقع تبعا لتغير الظروف، و هذا ما يظهر من خلال قاعدة "التكلفة أو السوق أيهما أقل"، حيث أن مقدار التخفيض في الأرباح الناتج عن تكوين مؤونة تدني القيمة خلال سنة معينة سيضاف إلى نتيجة السنة

[1] BAGAEVA Alexandra, The quality of published accounting information in Russia, Ph. D thesis, Faculty of Economics and Business Administration, Department of Accounting, University of Oulu, 2010, p.16.

[2] FAN Qintao, ZHANG Xiao-jun, Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality. Contemporary Accounting Research, Vol. 29, Issue 1, March 2012, p.40.

[3] HELLMAN Niclas, Accounting conservatism under IFRS. Accounting in Europe, Vol. 5, Issue 2, 2008, p.79.

اللاحقة في حالة زوال مبرر هذه المؤونة، و بالتالي فإن التحفظ في هذه الحالة يؤدي أحيانا لتخفيض الأرباح و أحيانا لزيادتها و بالتالي فمن الصعب تحديد هذا الأثر بشكل دقيق.

و تطلق الأدبيات على أثر التحفظ على الميزانية (التخفيض من قيمة صافي الأصول) بالتحفظ الغير شرطي، أما أثر التحفظ على جدول حسابات النتائج (التخفيض من مبلغ الأرباح) فيسمى بالتحفظ الشرطي [1]. إن التحفظ الشرطي يتمثل في الاعتراف بالخسائر بشكل مبكر أي قبل التأكد من حدوثها (مخصصات تدني القيمة) و تأخير الاعتراف بالإيرادات إلى غاية تحققها (عدم تسجيل الارتفاع في القيمة العادلة للأصول المعنوية)، مما يؤدي للحصول على أرباح تعكس الأخبار السيئة قبل الجيدة. و يرتبط هذا النوع من التحفظ بنظام للتقرير يبنى على الأخبار التي تتحصل عليها المؤسسة في نهاية السنة [2]، فمثلا الأخبار التي تدل على دخول منتج أكثر تنافسية للسوق قد تؤدي لتكوين مؤونة تدني لقيمة المنتجات المخزنة ، أما التحفظ الغير شرطي فيعبر عن السياسات المحاسبية التي تؤدي لتخفيض القيمة المحاسبية بشكل دائم (عدم رسملة مصاريف البحث و التطوير، عدم الاعتراف بالأصول المعنوية المنتجة داخليا) و هو ما عبر عنه Watts & Zimmerman's بقولهما أن التحفظ الغير شرطي يعني قيام المحاسب بالتقرير عن أقل قيمة لأصل معين من بين الخيارات المتاحة له و أعلى قيمة للخصوم من بين الخيارات المتاحة له. و يعتبر التحفظ الغير شرطي مستقل عن الأحداث التي تمر بها المؤسسة أي أنه لا يستعمل إلا المعلومات المتوفرة عند بداية استعمال أصل ما.

2. أسباب اللجوء لمبدأ التحفظ

عند فحص الأسباب التي تؤدي لوجود التحفظ، يركز الباحثون على التكاليف و المنافع التي تنجر عنه بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، و قد اعتبرت النظرية الإيجابية للمحاسبة أن الدوافع الخاصة بكل فئة من مستخدمي القوائم المالية لها تأثير مباشر على عملية وضع و تغيير المعايير المحاسبية، و بالتالي فإذا وجدت دوافع لفئة معينة لإنتاج أو الحصول على قوائم مالية متحفظة، فإن هذا الأمر قد يؤدي لإصدار معايير محاسبية متحفظة. و قد حدد Watts أربعة أسباب رئيسية للجوء للتحفظ:

1.2. أسباب تعاقدية

يلعب التحفظ دورا بارزا في الحد من دوافع المسيرين وقدرتهم على إدارة الأرباح بواسطة إدراج أرباح غير مؤكدة،كما يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المساهم و المسير أو المسير و الدائن، و بالتالي التخفيض من مشاكل الوكالة. فعلى سبيل المثال يهتم الدائنون بمعرفة مقدار صافي أصول المؤسسة باعتباره يمثل ضمان لاسترجاع أموالهم، وبالتالي فهم يشترطون عند إبرام العقد درجة عالية من التحقق بالنسبة للمعلومات التي ترفع من

[1] HELLMAN Niclas, Op. Cit, p.80.

[2] RUCH George W, TAYLOR Gary, Accounting Conservatism and its Effects on Financial Reporting Quality: A Review of the Literature, Social Science Research Network, Working Paper Series, Culverhouse School of Accountancy, University of Alabama, 2011, p.8.

صافي الأصول مقارنة بالمعلومات التي تخفض من قيمتها، و ذلك من أجل التأكد أن مبلغ صافي الأصول الظاهر في الميزانية قابل فعلا للتحويل إلى سيولة[1].

2.2. المنازعات

إن المبالغة في تقييم أصول المؤسسة و أرباحها من شأنه خلق نزاعات بين الأطراف ذات العلاقة بشكل أكبر من حالة تخفيض تقييم هذه الأصول و الأرباح، و بالتالي فإن التحفظ من شأنه تخفيض هذه النزاعات.

3.2. الضرائب

عادة ما ترتبط المعلومات الواردة في القوائم المالية بتحديد مقدار الضريبة على الدخل، و بالتالي فإن المؤسسة تلجأ للتحفظ لتخفيض مقدار الضرائب.

4.2. الجهات المصدرة للمعايير

توجد دوافع لدى الجهات المصدرة للمعايير من أجل تبني معايير متحفظة و التخفيض من أصول و أرباح المؤسسة و ذلك لتجنب الانتقادات الناتجة عن المبالغة في هذا التقييم، و يرى Gotti أن الجهات المصدرة للمعايير تتبنى التحفظ للتخفيض من احتمال التعرض لأضرار تؤثر على سمعة المؤسسة و النظام الاقتصادي ككل نتيجة المبالغة في تقييم الأصول و الأرباح.

3. تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية

يعتبر تحديد أثر التحفظ على جودة المعلومة المالية عملية صعبة نتيجة عدم الاتفاق حول تعريف واضح لجودة المعلومة المالية و اختلاف آثار التحفظ باختلاف نوعه (شرطي أو غير شرطي)، و كذا اختلاف المتغيرات المستعملة في التعبير عنه، و هو ما يفسر النتائج المختلفة التي توصلت إليها الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، و لو أن معظمها يصب في اتجاه التأثير السلبي للتحفظ على جودة المعلومة المالية.

حيث يرى هذا الاتجاه أن التحفظ هو طريقة سيئة لمعالجة حالة عدم التأكد المرتبطة بالتقييم و الدخل باعتباره يؤدي لتحريف المعلومات المالية[2]. و يرى Watts أن من بين أهداف الأرقام المحاسبية هو إرسال إشارات في حال كون المؤسسة تعاني من صعوبات مالية، لكن اللجوء للتحفظ المفرط من شأنه إرسال إشارات خاطئة [3].

و قد سار FASB في هذا الاتجاه حيث حاول خلال السنوات الأخيرة إبعاد القوائم المالية عن مبدأ التحفظ و توجيهها نحو مبدأ الحياد. فخلال اجتماعه في شهر جويلية من سنة 2005، بين موقفه من هذا المبدأ حيث اعتبر أن القوائم المالية يجب أن تتصف بخاصية الحياد، أي أن تكون خالية من التحيز الذي يهدف للتأثير على القرارات، و من أجل ذلك يجب أن لا يتضمن الإطار المفاهيمي التحفظ أو الحذر كخاصية من الخصائص

[1] Ibid, p.10.

[2] FAN Qintao, ZHANG Xiao-jun, Op. Cit, p.39.

[3] Ibid, p.40.

النوعية التي تميز المعلومة المالية[1]. و تجسد هذا الخيار عند إصدار البيان رقم 8 الذي عوض البيان رقم 2، حيث لم يتم الإشارة فيه إلى التحفظ. و يرجع السبب الرئيسي لهذا الموقف في كون التحفظ يؤدي لإنتاج معلومات قد لا تعكس أداء المؤسسة الحقيقي حيث غالبا ما يعطيها قيمة أقل من قيمتها الحقيقية، مما يؤثر في عملية اتخاذ القرار.[2]

و قد استعملت الأدبيات في دراستها لأثر التحفظ على جودة الأرباح خاصيتي ثبات الأرباح من دورة لأخرى و قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية كمقياسين لجودة الأرباح، و قد توصلت العديد من هذه الدراسات إلى أن التحفظ يؤدي للتخفيض من ثبات الأرباح و قدرتها التنبؤية و هو ما ذهب إليه Dichev & Tang حيث أوضحا أن التحفظ يؤدي للإخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف نتيجة عدم التماثل في توقيت الاعتراف بهما مما يؤدي لتغير الأرباح و عدم ثباتها من دورة لأخرى، و بالتالي انخفاض القدرة التنبؤية لها و كمحصلة انخفاض جودتها، و هي نفس النتيجة التي توصل إليها Paek et al. باستعمال نماذج انحدار إحصائية، أما Penman & Zhang فأشارا إلى أن التحفظ يؤدي لخلق احتياطات سرية، هذه الاحتياطات ستظهر في أرباح السنة المقبلة في حالة استرجاعها، مما يؤدي لتغير الأرباح و عدم ثباتها. في حين توصل Bandyopadhyay et al. إلى أن التحفظ يخفض من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية لكنه يزيد من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، و بالتالي يجب استعمال التحفظ بدرجة تحقق التسوية Trade-off بين قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، و قد برر رأيه بما جاء في الإطار المفاهيمي من ضرورة الموازنة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية، حيث أن القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية تحقق خاصية الملاءمة باعتبار هدف المستثمر الأول هو معرفة التدفقات النقدية المستقبلية لاتخاذ القرارات بناء عليها، أما القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية فتحقق خاصية الموثوقية باعتبارها تشير إلى أن الأرباح مستقرة و خالية من الأخطاء، وبالتالي فإن التحفظ بهذا المعنى يحقق خاصية الملائمة دون الموثوقية[3].

و هناك في المقابل اتجاه يرى أن للتحفظ دور إيجابي في الرفع من جودة المعلومة المالية، حيث يركز هذا الاتجاه على السبب التعاقدي للتحفظ، في هذا السياق يرى Watts أن للتحفظ دور في التقليل من عدم التماثل في المعلومات بين المسيرين و المساهمين و بالتالي الحد من دوافع و قدرة المسيرين على التلاعب بالأرقام المحاسبية، وهذا ما يؤدي لارتفاع جودة المعلومة المالية مع انخفاض إدارة الأرباح، كما اعتبر Lafond & Watts أن السبب الأساسي للطلب على التحفظ هو عدم التماثل في المعلومة حتى في غياب الأسباب الأخرى المذكورة سابقا،

[1] RUCH George W, TAYLOR Gary, Op. Cit, p.17.

[2] DEMARIA Samira, DUFOUR Dominique, Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS: quel rôle pour la prudence. Manuscrit auteur, publié dans "Comptabilité Contrôle Audit, Numéro spécial, 2007", p.7.

[3] RUCH George W, TAYLOR Gary, Op. Cit, p.22.

و يرى Guay & Verrecchia أن التحفظ مطلوب من طرف المستثمرين الخارجيين لأنه يؤدي لإعطاء صورة واضحة عن نقاط قوة و ضعف المؤسسة و بالتالي مساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار [1]. مما سبق يمكن القول أن للتحفظ آثار إيجابية و أخرى سلبية على جودة المعلومة المالية و أن دوافع المسير من وراء استخدامه هي التي تؤدي إلى أثر معين من هذه الآثار.

المطلب الرابع: الملائمة الإعلامية

تلعب المحاسبة دورا أساسيا في توفير معلومات عن الثروة التي أنتجتها المؤسسة حيث يلجأ المستثمرون لتحليل هذه المعلومات من أجل تحديد قيمة المؤسسة و تقدير أسعار أسهمها، أي أن أسعار أسهم المؤسسة ما في السوق المالي يفترض أن تتأثر بالمعلومات المالية المنشورة لتلك المؤسسة، و انطلاقا من هذه الفرضية ظهرت العديد من الدراسات التي هدفت إلى تقدير المحتوى الإعلامي للمعلومات المالية فيما يخص خلق الثروة و تقييم المؤسسة، و ذلك عن طريق دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المحاسبية و المقاييس السوقية للمردودية أو لقيمة المؤسسة (أسعار/عوائد الأسهم)، فإذا كانت هذه العلاقة قوية اعتبرت المعلومات المنشورة ذات ملائمة إعلامية و العكس.

1. مفاهيم الملائمة الإعلامية

لقد شهدت العقود الأخيرة غزارة في الأدبيات التي تطرقت لموضوع الملائمة الإعلامية، و قد توصلت هذه الأدبيات لنتائج مختلفة نتيجة اختلاف نظرتها للمحاسبة و الفرضيات التي بنيت عليها و طريقة البحث التي استعملتها، و يمكن تحديد أربع اتجاهات أساسية في دراسة هذا الموضوع يمكن تلخيصها كما يلي:

1.1. اتجاه التحليل الأساسي لملائمة القيمة

وفقا لهذه المقاربة فإن المعلومات المالية تؤدي لتغيير أسعار الأسهم من خلال التقرير عن القيم التي تتحرك نحوها هذه الأسعار[2]، و يفترض هذا الاتجاه عدم كفاءة الأسواق أي أن السوق لا يعكس جميع المعلومات المتاحة، و في هذه الحالة يتم استنتاج مدى الملائمة الإعلامية للمعلومات المالية عن طريق قياس العوائد المترتبة عن وضع استراتيجيات لمحفظة الأوراق قائمة على أساس هذه المعلومات.

2.1. الاتجاه التنبؤي للملائمة الإعلامية

يركز هذا الاتجاه على تحديد المتغيرات الملائمة التي تستخدم في التقييم و كيف يمكن التنبؤ بها، و حسب هذه المقاربة فإن المعلومات المالية تكون ذات ملائمة إعلامية إذا ساعدت على التنبؤ بمحددات قيمة

[1] ZHANG Jian, The Effect of IFRS Adoption on Accounting Conservatism, New Zealand Perspective, Master thesis, Faculty of Business and Law, Auckland University of Technology, 2011, p.12.

[2] BEISLAND Leif Atle, A Review of the Value Relevance Literature. The Open Business Journal, Vol. 2, February 2009, p.9.

المؤسسة[1]، و التي من أهمها الأرباح، التوزيعات، التدفقات النقدية المستقبلية... و يتوافق هذا الاتجاه مع تعريف الملائمة السابق و الذي ركز على دور المعلومات المالية في التنبؤ.

3.1. الاتجاه المعلوماتي للملائمة الإعلامية

وفقا لهذا الاتجاه فإنه يكون للمعلومات المالية ملائمة إعلامية إذا كانت تستعمل من طرف المستثمرين عند تحديد الأسعار، و بافتراض كفاءة الأسواق يتم استعمال مقاييس إحصائية لتحديد الارتباط بين المعلومات المالية و المعطيات السوقية من أجل تحديد مدى استعمال المستثمرين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الإستثمارية. و عادة ما تركز الدراسات في هذا الاتجاه على الأجل القصير، من خلال دراسة رد فعل السوق على الإفصاحات المحاسبية في مجالات زمنية قصيرة نسبيا (أيام أو أسابيع بعد الإعلان على النتائج) فإذا أدت المعلومات المنشورة لتغيير توقعات المستثمرين فيما يخص التدفقات النقدية المستقبلية و بالتالي تغيير أسعار الأسهم فهي تعتبر ذات ملائمة إعلامية.[2]

4.1. اتجاه القياس في ملائمة القيمة

يعتمد هذا الاتجاه على دور المحاسبة في تلخيص الصفقات و الأحداث التي مرت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يرى أن الملائمة الإعلامية في هذه الحالة تقاس بقدرة المعلومات المالية على التقاط و تلخيص المعلومات التي تؤثر على قيمة المؤسسة بغض النظر عن مصدرها [3]، و على خلاف المقاربة السابقة فإن هذه المقاربة لا تفترض أن المستثمرين يستعملون المعلومات المالية محل الدراسة بصفة مباشرة، و لكنها تفترض أنه إذا كان هناك علاقة بين المعلومات المالية (أو معلومات من مصادر أخرى) و المعطيات السوقية فإن المعلومات المالية تلتقط و تلخص المعلومات التي تستعمل فعلا من طرف المستثمرين لتحديد أسعار أو عوائد الأسهم.

2. مقاييس ملائمة القيمة

من أجل أن تكون للمعلومات المالية القدرة على تقييم المؤسسة يجب أن تسمح بقياس مدى قدرتها على توليد نقدية و ما يعادلها، وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، و يحدد ذلك إمكانية قيام المؤسسة بإجراء توزيعات للمساهمين و مقدار هذه التوزيعات. و يؤدي توفير معلومات حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي إلى زيادة مقدرة المستثمرين على تقييم قدرة المؤسسة على توليد نقدية وما يعادلها، حيث تتوافر المعلومات المتعلقة بالمركز المالي بصفة أساسية بالميزانية. كما تتوافر المعلومات المتعلقة بالأداء في قائمة الدخل. أما المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي فتتوافر بقائمة التدفقات النقدية.

[1] Ibid, p.9.

[2] NILSSON Henrik, Essays on the value relevance of financial statement information. Studies in Business Administration, Series B, No. 50, 2003, p.4.

[3] Ibid, p.5.

مما سبق يمكن استنتاج ثلاث مقاييس يمكن استعمالها كمؤشر للملائمة الإعلامية للمعلومات المالية و هي[1]:

- الأرباح كما تظهر في جدول حسابات النتائج؛
- القيمة المحاسبية للأموال الخاصة كما تظهر في الميزانية؛
- التدفقات النقدية كما تظهر في جدول التدفقات النقدية.

1.2. الأرباح

إن المكانة التي يحتلها المستثمر كمستخدم رئيسي للمعلومة المالية قد أعطت أهمية كبيرة للمعلومات المتعلقة بالأرباح التي تحققها المؤسسة، و يمكن التقرير على هذه الأرباح باستعمال عدة مقاييس (النتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال، القيمة المضافة...) و مؤشرات (المؤشرات الخاصة بالمردودية المالية و تلك الخاصة بالقدرة على تسديد الأرباح (ربحية السهم) أو الاقتراض (نسب الاستدانة)...)[2].

و تعتبر المعلومات المتعلقة بالربحية من أهم المعلومات المستخدمة في التقييم و من ثم التأثير على أسعار الأسهم حيث تفيد في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل. و تعتبر المعلومات حول تباين الأرباح مفيدة في هذا الخصوص. كما تفيد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مواردها المتاحة حاليا، و تفيد أيضا في الحكم على قدرة وفاعلية المؤسسة في توظيف موارد إضافية.

لقد أشارت معظم البحوث التجريبية إلى أن المعلومات المتعلقة بالأرباح لها قيمة إعلامية، حيث أشار Dechow إلى أن الأرباح لها علاقة ارتباطيه قوية مع عوائد الأسهم بشكل أكبر من المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية، حيث أن التغير في رأس المال العامل و كذا الأنشطة التمويلية أو الإستثمارية تؤدي إلى ظهور مشاكل تخص الارتباط بين المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية و عوائد الأسهم عكس المعلومات المتعلقة بالأرباح التي لا تتأثر بذلك. كما توصل Cheng et al. إلى كون المعلومات المتعلقة بالأرباح و التغيرات في الأرباح لها قيمة إعلامية، و أشار وا إلى أن المستثمرين يلجؤون إلى المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية كمصدر إضافي للمعلومات في حالة عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالأرباح[3].

[1] W.V.A.D. Karunarathne, R.M.D.A.P. Rajapakse, the value relevance of financial statment's information: with special reference to the listed companies in colombo stock exchange, Workinig paper presented in the 1st International Conference on Business and Information, University of Kelaniya, Sri Lanka, 2010, p.4.

[2] PLATET – PIERROT Françoise, Op. Cit, p.135.

[3] W.V.A.D. Karunarathne, R.M.D.A.P. Rajapakse, Op. Cit, p.4.

2.2. القيمة المحاسبية للأموال الخاصة

تكتسي المعلومات المتعلقة بالأموال الخاصة أهمية كبيرة في إطار تقييم المؤسسة، حيث تشكل الأموال الخاصة المصدر الأول للتمويل، و تعمل على مواجهة الصعوبات المالية و التخفيف من خطر الإفلاس الذي يترتب عن الاستدانة. و في حالة الاستدانة تقدم الأموال الخاصة معلومات حول سيولة المؤسسة و قدرتها على تسديد ديونها.[1]

و قد أثبتت العديد من البحوث التجريبية هذه الأهمية ، حيث قام Gee-Jung & Kwon بدراسة تجريبية حول الملائمة الإعلامية لكل من الأرباح، القيمة المحاسبية للأموال الخاصة و التدفقات النقدية في السوق المالي الكوري الجنوبي، و قد توصلا إلى أن الأموال الخاصة أكثر ملائمة من المقاييس الأخرى،كما أشار Collins et al. إلى أن استعمال الأموال الخاصة في تقييم المؤسسات ذات الحجم الصغير، و القيمة الكبيرة للأصول المعنوية، و الأرباح السالبة أكثر ملائمة من وجهة نظر المستثمر من استعمال الأرباح، و هو ما ذهب إليه Chen et al.، حيث يرى أن الملائمة الإعلامية للأرباح تنتقل للأموال الخاصة بالنسبة للمؤسسات التي تحقق نتائج سلبية[2].

3.2. التدفقات النقدية

تفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في تزويد المستخدمين بأساس مناسب لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية و ما يعادلها واحتياجات المؤسسة لتوظيف تلك التدفقات، كما تفيد في تقييم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية خلال الفترة التي يتم عنها إعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى إعطاء معلومات حول فرص النمو. و تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها و للمحافظة على قدرتها التشغيلية و توزيع أرباح نقدية على المساهمين و تمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. و تفيد المعلومات المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية الإستثمارية فتوضح إلى أي مدى تم تخصيص موارد لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية. في حين أن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تكون مفيدة في التنبؤ بالحقوق والمطالبات من قبل مقدمي الأموال.

[1] SAADI Tayeb, Contenus informationnels du réultat net et des capitaux propres: quelle pertinence après l'introduction des normes IFRS: le cas de la France, Manuscrit auteur, publié dans "Crises et nouvelles problématiques de la Valeur, Nice, 2010", p.3.

[2] W.V.A.D. Karunarathne, R.M.D.A.P. Rajapakse , Op. Cit, p.5.

و قد درس Ervin الملائمة الإعلامية لكل من الأرباح و التدفقات النقدية في مختلف مراحل حياة المؤسسة، و توصل إلى أن المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية أكثر ملائمة في المراحل التي تتميز بالنمو و / أو عدم التأكد، أما الأرباح فتكون أكثر ملائمة في مرحلة النضج. أما Cheang, Liu & Schaefer فتوصلوا إلى أن الملائمة الإعلامية للتدفقات النقدية تزيد كلما انخفضت الملائمة الإعلامية للأرباح.[1]

المبحث الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المالية

لقد لاقت المعايير المحاسبية الدولية قبولا واسعا على المستوى الدولي وساد الاعتقاد بأن تطبيقها كفيل بتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية، و مما عزز هذا الطرح تبني هذه المعايير للنموذج الأنجلوسكسوني الذي يولي أهمية كبيرة لمعيار منفعة المعلومات لأغراض اتخاذ القرار، و قد تجسد هذا التوجه في وضع إطار مفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية يحدد الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات الواردة في القوائم المالية، و كذا استبعاد الكثير من البدائل التي قد تؤدي لتضليل متخذ القرار، بالإضافة إلى تبنيها لنظرة قائمة على الحاضر و المستقبل بدل النظرة التاريخية و ذلك لتلبية احتياجات المستثمرين في الأسواق المالية.

المطلب الأول: دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية

في سنة 2002 توصل كل من IASB و FASB إلى تفاهم من أجل العمل على إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية يمكن تطبيقها في كل دول العالم، و من أجل ذلك تم الاتفاق على إعداد إطار مفاهيمي مشترك يتضمن أهداف القوائم المالية و كذا الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه القوائم.

و في ماي 2008 أصدر كل من IASB و FASB مذكرة إيضاح بعنوان "إطار مفاهيمي محسن للتقرير المالي" "An Improved Conceptual Framework for Financial Reporting". يشكل هذا الإطار أسس للمعايير المحاسبية التي سيتم إصدارها مستقبلا . و قد جاء في هذا الإطار المفاهيمي أن الالتزام بالأهداف و الخصائص النوعية الواردة فيه سيقود إلى معايير ذات جودة عالية، مما سيؤدي بدوره لتحسين جودة المعلومة المالية المستخدمة في اتخاذ القرار [2]. و حسب هذا الإطار المفاهيمي فإن توفير معلومات نافعة لاتخاذ القرار هو الهدف الأساسي للقوائم المالية. و لكي تكون المعلومة نافعة يجب توفر خصائص رئيسية (الملائمة و العرض العادل) و أخرى مساعدة (القابلية للفهم و التحقق و المقارنة و كذا السرعة).

1. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية

لقد تبين أن منفعة المعلومات من الأمور الهامة لدى مستعملي القوائم المالية لتحقيق أهدافهم. و تؤدي المعايير المحاسبية الدولية دورا حاسما في تحقيق خصائصها الأساسية و المتمثلة في الملائمة و العرض العادل.

[1] Ibid, p.5.

[2] VAN BEEST Ferdy, BRAAM Geert, BOELENS Suzanne, Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics, NiCE Working Paper 09-108, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University, Nijmegen, April 2009, p.5.

1.1. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية الملاءمة

تكون المعلومة المالية ملائمة إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية، و ذلك عن طريق مساعدة الأطراف المستعملة لها في تقييم الأحداث الماضية والحالية و المستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم، أي أن تحقيق عنصر الملائمة في المعلومة المالية يتطلب توفرها على قيمة تنبؤية وتأكيدية. و قد حدد الإطار المفاهيمي عاملين يبرزان مدى ملاءمة المعلومات الواردة في القوائم المالية هما طبيعة هذه المعلومات و أهميتها النسبية. ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملاءمتها، فمثلا قد تؤثر المعلومات المتعلقة بأحد الفروع الجديدة با لمؤسسة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها ذلك الفرع خلال الفترة محل التقرير. و في حالات أخرى يكون من الضروري معرفة كل من طبيعة المعلومات و أهميتها النسبية، مثال ذلك قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون.

و قد أشار المعيار IAS 1، الذي يتطرق لأسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، إلى أنه يجب تقديم القوائم المالية بطريقة توفر معلومات ملائمة و موثوقة و قابلة للمقارنة و من الممكن فهمها، إضافة إلى أن اختيار السياسة المحاسبية يتوقف على ملاءمتها لظروف واحتياجات المستعملين الخاصة باتخاذ القرارات. كما نص المعيار IAS 7، الذي يتطرق لجدول تدفقات الخزينة، على ضرورة توفير معلومات حول التدفقات النقدية الخاصة بالمؤسسة لما لذلك من أهمية في تزويد مستعملي القوائم المالية بالأساس اللازم للتنبؤ بقدرة تلك المؤسسة على توليد نقدية أو ما يعادلها و احتياجاتها لاستخدام و الانتفاع من تلك التدفقات النقدية و ذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2.1. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية العرض العادل أو الموثوقية

تترجم المعلومات المالية الظواهر الاقتصادية في شكل أرقام و كلمات، ومن أجل أن تكون نافعة، لا يجب عليها التقرير عن الظواهر الملائمة فحسب و لكن تقديم صورة عادلة عن تلك الظواهر. و من أجل تقديم صورة عادلة، على المعلومة المالية أن تكون كاملة، حيادية و خالية من الأخطاء. و لا يمكن للقوائم المالية أن تكون خالية تماما من الأخطاء باعتبار أن الظواهر الاقتصادية الممثلة فيها تقاس عادة في ظل ظروف عدم التأكد حيث تستلزم العديد من التقديرات و الافتراضات. و رغم استحالة تجنب الأخطاء بشكل نهائي يجب توفر قدر معقول من الدقة في القوائم المالية. لأجل ذلك من الضروري فحص الأدلة التي تبرر التقديرات و الافتراضات التي تعد على أساسها القوائم المالية، و بالنظر لموضوعية هذه الأدلة يمكن الحكم على تلك القوائم بأنها خالية من الأخطاء. كما أن التبريرات المقدمة حول المبادئ المستخدمة في إعداد القوائم المالية تساعد مستعملي القوائم المالية على فهم طرق القياس المستخدمة مما يخفض من إمكانية وجود أخطاء مادية غير مقصودة.

و لكي تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية موثوقا بها يجب أن تكون مكتملة أي أن تحتوي على

كل المعلومات الضرورية التي تسمح بفهم الظواهر التي مرت بها المؤسسة خلال فترة معينة، فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل القوائم المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها. و يعني الحياد خلو المعلومات المالية من التحيز، حيث تعتبر القوائم المالية متحيزة إذا كانت تؤثر عن طريق اختيار أو عرض المعلومات على عملية اتخاذ قرار أو حكم بهدف الوصول إلى نتيجة محددة سلفا.

و قد أشارت العديد من المعايير المحاسبية الدولية إلى ضرورة توفر العرض العادل في القوائم المالية، حيث نص المعيار IAS 1 على أن المعلومات المالية يجب أن تعرض بشكل عادل الأداء المالي و المركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة. و قد أشار نفس المعيار إلى أن التطبيق الملائم للمعايير المحاسبية الدولية، مع إفصاح إضافي عندما يكون ذلك ضروريا ينجم عنه معلومات تحقق عرضا عادلا، و قد ألزم هذا المعيار المؤسسة بتقديم توضيح عن الكيفية التي تتم بها تلبية متطلب العرض العادل، كما أشار إلى أن الموثوقية تعد أحد المبادئ عند اختيار الطرق المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها، و في حالة عدم معالجة المعايير المحاسبية لظاهرة يراد التقرير عنها فإن المسير يقوم بتطوير سياسات محاسبية لأجل ذلك حيث تتصف بالموثوقية من ناحية كونها تمثل بشكل صحيح نتائج أعمال المؤسسة و مركزها المالي و تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث و ليس شكلها القانوني فقط، و تكون محايدة و ليست متحيزة و تكون كاملة من كافة الجوانب المالية.

و قد نص المعيار IAS 10 حول الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية على ضرورة عكس آثار بعض العمليات و الأحداث في القوائم المالية بعد إعدادها و ذلك بتعديل ما ورد فيها من أرقام ذات علاقة بالحدث أو العملية أو الاكتفاء بالإفصاح عن هذه العمليات و الأحداث ضمن الملاحق حتى تكون القوائم المالية كاملة و ممثلة بصدق للواقع، و قد اعتبر المعيار IFRS 3 حول اندماج الأعمال أنه من بين شروط الاعتراف بالأصول و الخصوم المتعلقة بالاندماج هو إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

حتى تكون المعلومات المالية نافعة، يجب أن تعرض الظواهر الملائمة و بشكل عادل في نفس الوقت ، و يقدم الإطار المفاهيمي خطوات عملية لتحقيق ذلك، حيث ينبغي أولا تحديد الظواهر الاقتصادية التي من المتوقع أن تكون مفيدة لمستعملي القوائم المالية، ثم تحديد شكل المعلومات الذي سيكون أكثر ملائمة للتقرير عن هذه الظواهر، ثم تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات متوفرة و من الممكن تقديمها بشكل عادل، و في حالة عدم التمكن من عرضها بشكل عادل يتم تحديد شكل ملائم آخر.

2. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الخصائص النوعية المساعدة للمعلومات المالية

تشكل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، السرعة و القابلية للفهم خصائص نوعية ثانوية يعزز توفرها في المعلومات المالية من منفعة هذه الأخيرة في اتخاذ القرار. كما تساعد على تحديد الطريقة التي سيتم استعمالها للتقرير عن ظاهرة معينة عند وجود طريقتين على نفس الدرجة من الملائمة و العرض العادل.

1.2. دور المعايير المحاسبية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة

باعتبار أن اتخاذ القرارات الاقتصادية يقوم على المفاضلة بين البدائل المختلفة فإن المعلومات حول هذه البدائل ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة، و يعرف الإطار المفاهيمي القابلية للمقارنة على أنها الصفة التي تسمح لمستعملي القوائم المالية بتحديد أوجه الشبه و الاختلاف بين عنصرين أو أكثر، و لتحقيق هذه الخاصية يجب أن تكون طريقة القياس و العرض للأثر المالي للعمليات و الأحداث المتشابهة متسقة على مر الزمن بالنسبة للمؤسسة الواحدة، و متسقة بالنسبة للمؤسسات المختلفة.

و مما يساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الالتزام بما جاء بالمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية . و قد جاء المعيار IAS 1 لبيان أسس إعداد القوائم المالية بغية جعلها قابلة للمقارنة، و لتحقيق هذا الهدف يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض القوائم المالية و الإرشادات الخاصة بهيكلها و الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها فيها . و من جملة ما أشار إليه المعيار IAS 1 أنه يتعين أن تظهر المعلومات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة . و حسب المعيار IAS 8 الذي يتطرق للسياسات و التقديرات المحاسبية و كيفية تغييرها، فإنه يجب تعديل المعلومات التي تعود للسنوات السابقة في حالة تغيير السياسات المحاسبية بغية الحفاظ على اتساق القوائم المالية و قابليتها للمقارنة.

2.2. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية القابلية للتحقق

يركز الإطار المفاهيمي المشترك على خاصية القابلية للتحقق كخاصية تسمح لمستعملي القوائم المالية بالتأكد من أن المعلومة المالية تقدم صورة عادلة عن الظواهر الاقتصادية الممثلة لها، حيث تفترض هذه الخاصية أن القائمين بالقياس المحاسبي و الذين يستخدمون نفس الطرق سيتوصلون لنفس النتائج، و يعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية شرط أساسي من أجل تمكين القائمين بالقياس من التأكد من صحة عملية القياس، في هذا الإطار أكد IASB على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية و كذا عرض معلومات حول أسس إعداد هذه القوائم.

3.2. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية السرعة

لقد ركز الإطار المفاهيمي على ضرورة توفير المعلومة المالية في الوقت المناسب بغية جعلها مفيدة للمستعملين، و تجسد هذا الاهتمام من خلال إصدار المعيار IAS 34 حول التقارير المالية المرحلية، هذه التقارير تغطي فترات زمنية أقل من السنة من أجل إبقاء مستعملي المعلومات المالية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال المؤسسة و مركزها المالي، إما بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي أو حتى شهري، و هذا يمكنهم من تقييم أداء المؤسسة و التنبؤ بوضعها المالي بشكل أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات صحيحة.

4.2. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق خاصية القابلية للفهم

تعتبر خاصية القابلية للفهم من جانب المستعملين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية. و لهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستعملون على علم كاف بالأنشطة التجارية و الاقتصادية و بالمحاسبة، و أن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية. و حسب IASB تكون المعلومات المالية قابلة للفهم إذا كانت مصنفة، معرفة و مقدمة بطريقة مختصرة و واضحة. و سعيا منها لتحقيق هذه الخاصية يشجع IASB على تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير المحاسبية الدولية غير كافية لتمكين المستعملين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي و الأداء المالي للمؤسسة. و يقدم المعياران IAS 14 و IFRS 8 حول التقارير القطاعية معلومات تفصيلية عن قطاعات المؤسسة و أقسامها إذا كانت تتضمن عددا من الوحدات الفرعية التي تم إيجادها بناء على نظام تقسيم أو تصنيف معين يرتبط بأعمالها و نشاطاتها، حيث يعتبر فهم النشاطات المتعلقة بمختلف القطاعات ضروريا لفهم نشاطات المؤسسة ككل، خاصة عندما لا يكون أداء القطاعات بنفس الدرجة من الفعالية و الكفاءة.

المطلب الثاني: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على إدارة الأرباح

بعد الفضائح المالية التي شهدتها العديد من الاقتصاديات المتطورة مع بداية القرن الحالي و التي أدت إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في المعلومات التي تنشرها المؤسسات، توجه الاهتمام نحو إيجاد أطر جديدة لعرض المعلومات المالية بطريقة تضمن توفير معلومات شفافة، ملائمة ومفهومة. و قد شكلت المعايير المحاسبية الدولية خطوة مهمة نحو تحقيق هذا الهدف، إلا أنها لازالت تعاني بعض النقائص التي ينبغي معالجتها حتى تؤدي الدور المنوط بها على أكمل وجه.

1. دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من إدارة الأرباح

حسب دستور لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB فإن الهدف الأساسي للمجلس هو إعداد و نشر، لأجل الصالح العام، معايير محاسبية ذات نوعية عالية وقابلة للفهم والتطبيق في العالم كله، و تلزم بتوفير في القوائم المالية معلومات ذات نوعية وشفافة و قابلة للمقارنة، من أجل مساعدة المتعاملين في الأسواق المالية و المستعملين الآخرين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. إنطلاقا مما سبق و أخذا بعين الاعتبار تعريف Healy & Wahlen لإدارة الأرباح على أنها أداة لتضليل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فإنه من المتوقع أن تؤدي المعايير المحاسبية الدولية إلى التخفيض من إدارة الأرباح بسبب جودة هذه المعايير[1].

و قد أكدت العديد من البحوث التجريبية هذه الفرضية، حيث توصل Cai, Courtenay & Rahman، من خلال دراسة شملت مؤسسات من 32 بلد خلال الفترة من 2000 إلى 2006، إلى أن تطبيق

[1] C.A. Ton, IFRS and Earnings Management Aggregate accruals approach on Dutch listed companies, Master Thesis, Erasmus School of Economics, Rotterdam, 2011, p.20.

المعايير المحاسبية سواء بصورة إجبارية أو اختيارية يمكن أن يؤدي للتقليل من إدارة الأرباح. و قد أشارت الدراسة إلى أن تحقيق هذا الأمر مرتبط بمدى الصرامة في تطبيق هذه المعايير، حيث أن التطبيق الصارم هو عامل أساسي للتقليل من إدارة الأرباح، و هنا تلعب المؤسسات المهنية و النظم القانونية المحلية دورا مهم ا في ضمان التطبيق الصارم للمعايير المحاسبية الدولية.

كما توصل Barth, Landsman & Lang لنفس النتيجة، حيث حاولوا من خلال دراستهم اكتشاف ما إذا أدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى الرفع من جودة المعلومة المالية . و حددوا من أجل ذلك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في جودة المعلومة المالية و هي مستوى إدارة الأرباح، مستوى الاعتراف بالخسائر و الملائمة الإعلامية للمعلومات، و توصلوا إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى التخفيض من إدارة الأرباح، و بالتالي الرفع من جودة المعلومة المالية . و قد حاول العديد من الباحثين تفسير هذه النتائج، و ذكروا في سبيل ذلك عدة مبررات من أهمها:

- إن المعايير المحاسبية الدولية توفر معلومات شفافة عن طريق استبعاد الكثير من الخيارات التي تتيحها الكثير من المعايير المحلية، و بالتالي فهي تحد من قدرة المسير على التلاعب بالمعلومات الواردة في القوائم المالية[1]؛
- إن المعايير المحاسبية الدولية تخفض تكاليف مقارنة القوائم المالية للم ؤسسات على المستوى الدولي و بالتالي فهي تسهل التمييز بين القوائم المالية ذات الجودة العالية و المنخفضة، هذا الأمر يضع ضغطا على ا لمسيرين للتخفيض من إدارة الأرباح نظرا لسهولة اكتشافها؛
- إن المعايير المحاسبية الدولية تؤدي لتخفيض تكاليف اكتساب المستثمر للخبرة في التعامل مع القوائم المالية لمختلف البلدان، و بالتالي تزداد قدرته على الرقابة على أداء المؤسسة و اكتشاف أي محاولة لإدارة الأرباح؛
- قواعد محاسبة القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية الدولية تؤدي لإدراج أحدث المعلومات عن نشاط ا لمؤسسة و الظروف المحيطة بها مما يصعب من إدارة الأرباح.

و بالإطلاع على المعايير المحاسبية الدولية يمكن ملاحظة العديد من الجوانب التي تعمل على الحد من إدارة الأرباح يمكن ذكر أهمها كما يلي:

[1] HOUQE Nurul, MONEM Reza, CLARKSON Peter , Understanding IFRS adoption: A review of current debate and consequences, Research paper, Financial research network (FIRN), May 2013, p.20. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2265728 Accessed 08/06/2013 at 16:40

1.1. فرض قيود صارمة على اختيار السياسات المحاسبية

لقد وضعت المعايير المحاسبية الدولية قيود ا صارمة على كيفية اختيار السياسات المحاسبية و الإفصاح عنها. إن من شأن هذه القيود أن تخفض من قدرة المسير على إدارة الأرباح باعتبار أن السياسات المحاسبية هي الوسيلة الأساسية للقيام بذلك.

تعرف المعايير المحاسبية الدولية السياسات المحاسبية على أنها "المبادئ و الأسس والأعراف و القواعد و الممارسات المحددة التي تتبناها ا لم ؤسسة في إعداد و عرض المعلومات المالية"[1]. و قد ربطت المعايير المحاسبية الدولية تبني سياسة معينة في معالجة حدث ما باحترام مبدأ العرض العادل، كما أولت أهمية كبيرة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، حيث أن هيكل الملاحق يجب أن يضم قسم مخصص لعرض معلومات حول:

- **أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية** : حيث أنه من المهم بالنسبة للمستعملين أن يكونوا على علم بطرق القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، القيمة الممكن تحقيقها، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية.
- **كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للمعلومات المالية:** عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية معينة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان هذا الإفصاح سيساعد المستعملين في فهم الطريقة التي تعكس بها القوائم المالية المعاملات والأحداث التي تمر بها ا لمؤسسة. كما يتعلق الإفصاح عن سياسة معينة بطبيعة نشاط ا لم ؤسسة والسياسات التي يتوقع المستعمل أن يتم الإفصاح عنها لذلك النوع من ا لمؤسسات، فعلى سبيل المثال يتوقع من جميع م ؤسسات القطاع الخاص الإفصاح عن السياسات المحاسبية لضرائب الدخل بما في ذلك الضرائب المؤجلة و الأصول الضريبية، كما أنه من الملائم الإفصاح عن السياسة المحاسبية لكل سياسة لا تغطيها المعايير المحاسبية الدولية.

2.1. فرض قيود صارمة على تغيير السياسات المحاسبية و التقديرات الشخصية

إن الأصل في إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من دورة لأخرى بالنسبة للعمليات و الأحداث المتماثلة، و ذلك لتمكين مستعملي القوائم المالية من تحليل الاتجاه و التغير في المركز المالي للم ؤسسة و ربحيتها و تدفقاتها النقدية. إن الحالات التي يسمح فيها بتغيير السياسات المحاسبية محدودة و تتمثل فيما يلي:

- إذا تطلب معيار أو تفسير معين أو تشريع محلي هذا التغيير ، مثلا إلغاء سياسة الوارد أخيرا الصادر أولا في تقدير تكلفة المخزون في المعيار IAS 2، و يطلق على مثل هذا التغيير بالتغيير الإلزامي؛

[1] المعيار المحاسبي الأول IAS 1 "عرض القوائم المالية"، الفقرة 21 .

- إذا أدى هذا التغيير إلى زيادة موثوقية و ملائمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية للم ؤسسة، و يطلق على مثل هذا التغيير بالتغيير الاختياري.

و يشكل ثبات تطبيق السياسات عائقا أمام إدارة الأرباح باعتبار أنها تحتاج لمرونة عالية في تطبيق السياسات بما يتلاءم مع التغيرات في دوافع المسيرين و الظروف المحيطة بالمؤسسة.

و يطبق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي أو مستقبلي، ففي حالة التغيير في السياسة المحاسبية نتيجة لتبني معيار محاسبي دولي يجب أن يتم التعامل مع هذا التغيير حسب الأحكام الانتقالية المحددة في ذلك المعيار المحاسبي إن وجدت، و في حالة غياب الأحكام الانتقالية أو في حالة التغيير الاختياري فيطبق التغيير بأثر رجعي، و يعني التطبيق بالأثر الرجعي أن السياسة المحاسبية الجديدة يجري تطبيقها على الأحداث و البنود كما لو كان قد تم تطبيقها دائما. و في حالة حدوث هذا التغيير يجب الإفصاح عن طبيعة التغيير في السياسات المحاسبية و الأسباب التي أدت لهذا التغيير و قيم التعديلات للفترة الحالية و لكل الفترات السابقة.

و يمكن أن يحتاج التقدير المحاسبي أيضا إلى تعديل إذا حدث تغيير في الظروف التي اعتمد عليها أو نتيجة معلومات جديدة أو زيادة في الخبرة أو تطورات لاحقة. و يمكن أن يكون للتغيير في التقدير المحاسبي تأثير على الفترة الحالية فقط أو الفترة الحالية والفترات المستقبلية. فمثلا التغيير في تقدير الديون المعدومة له تأثير فقط على الفترة الحالية و لكن التغيير في تقدير العمر الإنتاجي لأصل ما أو في النمط المتوقع لاستهلاك منافعه الاقتصادية يؤثر على مصروف الإهتلاك في الفترة الحالية وفي كل فترة من فترات العمر الإنتاجي المتبقي. و في كلتا الحالتين يعترف بالأثر المرتبط بالفترة الحالية على أنه إيراد أو مصروف في الفترة الحالية، أما الأثر على الفترات المستقبلية إن وجد فيتم الاعتراف به في الفترات المستقبلية. و ينبغي الإفصاح على طبيعة و مقدار التغير في التقدير المحاسبي و أثر ذلك على الفترة الحالية و الفترات المستقبلية إن وجد.

3.1. دور جدول التدفقات النقدية في الحد من إدارة الأرباح

رغم أهمية قائمة الدخل في توفير معلومات مفيدة حول أداء الم ؤسسة، إلا أنها محل تحفظ بسبب اعتمادها أساس الاستحقاق و إجراء تقديرات خاصة للحصول عليها، و هو ما يزيد من احتمال لجوء المسيرين لإظهار مستحقات خاصة من أجل التأثير على الأرباح، و بالتالي فقد تحقق الم ؤسسة رقم مرتفع من صافي الدخل و لا يعني ذلك تحقيق تدفق نقدي مرتفع. في المقابل يعتمد جدول التدفقات النقدية على الأساس النقدي و بالتالي فهو لا يتأثر بإمكانية وجود مستحقات خاصة. إن استخدام جدول التدفقات النقدية إلى جانب قائمة الدخل يسمح باكتشاف إدارة الأرباح، حيث أن الارتباط السلبي بين المستحقات و التدفقات النقدية هو دليل على وجود هذه الممارسات، فالمسيرون يحاولون تعويض ضعف التدفقات النقدية الداخلة بالزيادة في المستحقات،

و قد اعتبر المعيار IAS 7 أن من بين وظائف جدول التدفقات النقدية فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية[1].

و حسب المعيار IAS 7 يجب أن تظهر قائمة التدفقات النقدية مبوبة حسب طبيعة الأنشطة، التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، و كلما ازداد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كلما انخفض احتمال وجود إدارة للأرباح و بالتالي تزداد جودة المعلومة المالية[2]. كما يفيد هذا التصنيف في اكتشاف أي وجود محتمل للإدارة الحقيقية للأرباح حيث تصبح ملاحظة أي خلل في التدفقات النقدية سهلا و ذلك بمقارنتها مع تدفقات السنوات الماضية أو الإطلاع على المعلومات حول هذه التدفقات في الملاحق.

2. الانتقادات الموجهة للمعايير المحاسبية وجهود IASB لحلها

رغم هذه القيود التي تحد من القدرة على إدارة الأرباح، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية تعرضت للعديد من الانتقادات بسبب البدائل المحاسبية التي تتضمنها و المساحة الكبيرة للحكم الشخصي التي تتيحها للمسير، الأمر الذي قد يؤدي لظهور دوافع لديه لإدارة الأرباح . لكن هناك جهود حثيثة تبدلها IASB للتقليل من آثار هذه الثغرات، و يمكن تلخيص هذه الانتقادات و الجهود التي تبذل للتخلص منها فيما يلي:

1.2. الخيارات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية

بما أن المعايير المحاسبية الدولية مبنية على مبادئ عامة و ليست قواعد مفصلة فإنها تعطي عدة بدائل محاسبية و هامش كبير للتقدير الشخصي مما يمنح للمسيرين مجالا واسعا لإدارة الأرباح، و قد كان IASB قد ترك هذا الهامش من الحرية بهدف تسهيل تطبيق هذه المعايير على الصعيد الدولي من جهة و تمكين المسير من اختيار السياسات الملائمة التي تعكس واقع المؤسسة من جهة أخرى[3]، و بالتالي فاستغلال هذه الحرية بشكل صحيح يعود أساسا إلى دوافع المسير و قوة المؤسسات المهنية المحلية التي تسهر على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. و من الأمثلة على هذه البدائل:

- **تقدير مخزون آخر المدة**: حيث أن هناك أكثر من طريقة لتقدير مخزون آخر المدة يترك للمسير الحرية في تطبيق إحداها حيث نجد طريقة الوارد أولا الصادر أولا FIFO و طريقة التشخيص المحدد Specific Identification و كذلك طريقة المتوسط المرجح Weighted Average، و يمكن بتطبيق الأساليب السابقة الوصول إلى أرقام مختلفة لتكلفة مخزون آخر المدة و تكلفة البضاعة المباعة إلا إذا تم افتراض ثبات

[1] BARTH Mary E, LANDSMAN Wayne R, LANG Mark H, International Accounting Standards and Accounting Quality. Journal of Accounting Research, Vol. 46, No. 3, U.S.A, June 2008, p.476.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص.281.

[3] BENGELLOUN Omar, SENTISSI Hicham, ASLY Fatim Zahra, L'impact des nouvelles normes IFRS sur la qualité de l'information financière. Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de maitrise des sciences et techniques comptables et financières, Institut Supérieur de Comptabilité, Audit et Finance, Université Montesquieu, Bordeau, 2008, p.73.

أسعار البضاعة و هو افتراض نادر الحدوث. و قد أقرت هذه الأساليب بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 2 المتعلق بالمخزون.

- **تقدير المدينين و ما يتعلق بها من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها** : حيث يتم تقدير المدينين بالقيمة القابلة للتحقق. و يتم اعتماد إحدى الطريقتين التاليين في إعدام الديون: إما الطريقة المباشرة التي يتم بموجبها تخفيض رصيد المدينين فورا بالديون المعدومة أو الطريقة غير المباشرة بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، و هذا المخصص يتم أيضا تقديره بطريقتين مختلفتين: إما طريقة قائمة الدخل (نسبة من المبيعات)، أو طريقة الميزانية (و تتضمن أيضا طريقتين هما تقدير المخصص بنسبة من المدينين أو حسب أعمار الديون)، و كل بديل من هذه البدائل يقود إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى، بالرغم من أن الهدف من التقدير في كل الحالات السابقة هو الحصول على القيمة القابلة للتحقق لأرصدة المدينين. و تتضمن المعايير المحاسبية الدولية بدائل أخرى كثيرة.

و قد أبدى مجلس المعايير المحاسبية الدولية نيته في العمل على التقليص التدريجي لهذه الخيارات و هو ما تجسد في بعض المعايير (تعديل المعيار IAS 2 بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO من أساليب تقييم المخزون، تعديل المعيار IAS 22 قبل استبداله بالمعيار IFRS 3 و المتعلقين باندماج الأعمال بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة على اندماج الأعمال)، لذلك فإن مشكلة تعدد الخيارات المحاسبية لن تطرح بهذه الحدة على المدى الطويل. و عادة لما تسمح المعايير المحاسبية الدولية بمعالجتين محاسبيتين مختلفتين لعمليات و أحداث متشابهة فإن إحدى المعالجات تسمى بالمعالجة المرجعية، و الأخرى المعالجة البديلة و هو ما يعكس نية IASB في تحديد المرجعية لما يتم الاختيار بين البدائل.

2.2. استخدام التقدير و الحكم الشخصي

تتيح المعايير المحاسبية الدولية هامش كبير للمسير لاستخدام حكمه الشخصي في إعداد القوائم المالية، حيث يمكن أن يستغل هذه الحرية من أجل إدارة الأرباح، و من أمثلة ذلك:

- تقدير الفترات الزمنية التي يتم تقدير التدفقات النقدية لها كما تضمنها المعيار IAS 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول؛
- تقدير المعدل اللازم لخصم التدفقات النقدية للوصول إلى قيمتها الحالية كما تضمنها المعيار IAS 36؛
- تقدير القيمة العادلة للأصول غير المتداولة في أسواق نشطة؛
- تقدير ما إذا كان الاقتصاد يعاني من نسبة عالية من التضخم، حيث ينص المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 المتعلق بالقوائم المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع على إمكانية استخدام الحكم الشخصي لتحديد نسبة التضخم الذي يعتقد أن الاقتصاد عنده سيكون مرتفع التضخم؛

- قد يكون الحكم الشخصي مرتبط بالنية، مثل كيفية التفريق بين الأنواع المختلفة للاستثمارات المالية بين متاحة للبيع و مقتناة للمتاجرة أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، و يرتبط ذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 المتعلق بالاعتراف و قياس الأدوات المالية بنية المؤسسة و قصدها عند اقتناء الاستثمارات، و لا توجد حدود واضحة تحكم النوايا إلا الصدق و الموضوعية.

و قد عمل IASB على تقييد هذه الحرية حيث أكد المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 على ضرورة الإفصاح عن الاجتهادات الشخصية التي تم تبنيها عند إعداد القوائم المالية و مبررات هذه الاجتهادات.

المطلب الثالث: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على مبدأ التحفظ

لقد أدى انتشار استعمال المعايير المحاسبية الدولية إلى تغيير جذري لنظرة الأكاديميين و الممارسين لمبدأ التحفظ، فبعدما كان من بين أهم المبادئ المتبعة في إعداد القوائم المالية خاصة في ظل النموذج الأوروبي، جاءت المعايير المحاسبية الدولية بتصور جديد لطبيعة هذا المبدأ و درجة اللجوء إليه، حيث تم التخلي عنه في الإطار المفاهيمي الجديد لـ IASB و اعتبر كخاصية غير مرغوبة، لكن العمل به مازال مستمرا على مستوى المعايير المحاسبية الدولية.

1. التحفظ على مستوى الإطار المفاهيمي لـ IASB

في ظل الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية الذي تم إصداره من طرف IASC سنة 1989 و الذي تبنته IASB في سنة 2001، تم التخلي عن المقاربة الخاصة بجدول حسابات النتائج و تعويضها بالمقاربة الخاصة بالميزانية، حيث لم يعد اهتمام المحاسبة ينصب على المقابلة الدورية بين المصاريف و الإيرادات، بل أصبح ينصب على تعريف، الاعتراف، و قياس الأصول و الخصوم بطريقة ملائمة، و بذلك يمكن قياس الإيرادات (زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم) و المصاريف (زيادة الخصوم أو انخفاض الأصول)، كما أن القيمة المعادلة اعتبرت، في حال إمكانية استخدامها ، أكثر المقاييس ملاءمة، و بالتالي الحد من العمل بالتكلفة التاريخية. هذا التوجه للمعايير المحاسبية الدولية لم يترك هامشا كبيرا لتطبيق التحفظ [1]، حيث لم يدرج ضمن الخصائص النوعية للمعلومة المالية لكنه ذكر كوسيلة من أجل حث معدي القوائم المالية على تبني سلوك حذر عند قيامهم بتقييم الأصول و الخصوم، مع عدم المبالغة في اللجوء إليه[2]، و هو ما أوضحته الفقرة 37 من الإطار المفاهيمي حيث جاء فيها:

"يواجه معدو القوائم المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها و العمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات و عدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات. و يتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها

[1] HELLMAN Niclas, Op. Cit, p.78.

[2] GERALD Gilbert, Que reste-t-il du principe de prudence, Evolution historique et questionnement. Revue française de la comptabilité, N=° 454, Mai 2012, p.48.

و مداها، و بتطبيق أساس التحفظ عند إعداد القوائم المالية ... و مع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للأصول و الإيرادات أو التضخيم المتعمد للخصوم والمصاريف حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية و من ثم فقدانها لخاصية الموثوقية و إمكانية الاعتماد عليها".

تشير الفقرة السابقة إلى أن المسير يتعامل مع حالات عدم التأكد التي يواجهها عند إعداد القوائم المالية بأسلوبين الأول هو الإفصاح عن طبيعة هذه الحالات و انعكاساتها المحتملة (مما يؤدي للتقليل من اللجوء للتحفظ)، و الثاني هو التحلي بصفة الحذر (التحفظ) عند إجراء التقديرات، وبالتالي يمكن القول أن IASB قد غير طبيعة هذا المبدأ باعتباره لم يعد يعبر عن إلزامية أخذ الخسائر المحتملة بعين الاعتبار و إقصاء الأرباح الممكنة، بل أصبح يمثل قيد بسيط يتمثل في إدراج قدر معين من الاحتياط عند استخدام الحكم الشخصي لإجراء التقديرات المحاسبية[1]. و قد أشارت الفقرة السابقة أنه لا يجب الإفراط في استخدام هذا المبدأ حتى لا يؤدي للانحراف نحو تخفيض قيم الأصول و الإيرادات و الرفع من قيم الخصوم و المصاريف بشكل غير طبيعي و هو ما يؤدي لعدم حياد المعلومات المالية و بالتالي يفقدها خاصية الموثوقية.

و من خلال الإطار المفاهيمي الجديد المشترك بين IASB و FASB، تم التخلي عن هذا المبدأ حتى في صورته المخففة المذكورة سابقا [2]، فقد اعتبر IASB (مثله مثل FASB) أن التحفظ خاصية غير مرغوبة للمعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث أن الهدف الرئيسي للمحاسبة، و هو توفير معلومات نافعة لاتخاذ القرار، يتحقق بشكل أساسي بتوفر خاصيتين أساسيتين هما الملائمة و العرض العادل، هذه الأخيرة لا تتحقق إلا بتوفر خاصية الحياد في المعلومة المنشورة و التي تتعارض مع مبدأ التحفظ.

إن المعايير المحاسبية الدولية تعطي اهتمام أقل للتحفظ (مقارنة بأغلب المعايير المحلية خاصة الأوروبية) نظرا لطبيعة المستعمل المستهدف من خلال القوائم المالية (المستثمر)، فاستخدام سياسة متحفظة يخدم بالدرجة الأولى المقرضين، حيث أن التخفيض في تقييم ثروة المؤسسة بسبب عدم الاعتراف بفائض القيمة المحتمل و تكوين مؤونات كبيرة يحد من توزيع هذه الثروة سواء على المساهمين أو الدولة أو حتى العاملين، حيث أن الطرف الوحيد المستفيد من هذه الوضعية هم المقرضون باعتبار أن لهم عوائد ثابتة، كما أن عدم توزيع ثروة المؤسسة يزيد من قدرتها على دفع ديونها في حالة الإفلاس مما يضمن حماية أكبر للمقرضين. إن عدم تركيز المعايير المحاسبية الدولية على حماية المقرضين و لكن على حاجات المستثمر من المعلومات قد أدى للتخلي التدريجي عن هذا المبدأ، فما يهم المستثمر هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية تعكس الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة،

[1] DEMARIA Samira, DUFOUR Dominique, Op. Cit, p.8.

[2] GERALD Gilbert, Op. Cit. p.48.

لكن تخفيض النتيجة بشكل غير حقيقي قد يؤدي لإحجام المستثمر عن استثمار قد يكون مربحا و بذلك لن يتم توزيع الموارد بشكل أمثل، و بالتالي يمكن القول أن الإفراط في التحفظ غير محبذ من الناحية الاقتصادية[1].

2. التحفظ على مستوى المعايير المحاسبية

رغم أن الإطار المفاهيمي الجديد استبعد التحفظ و لم يشر إليه بأي شكل عند التطرق لخصائص المعلومات المالية، إلا أنه يمكن العثور على أثر هذا المبدأ في العديد من المعايير و هذا لسببين:[2]

- أن هذه المعايير أقدم من الإطار المفاهيمي؛
- أن المعايير المحاسبية لا تزال في كثير من الأحيان تتعامل مع حالات عدم التأكد التي تتطلب إجراء تقديرات، و حيثما يوجد عدم التأكد يوجد التحفظ، و بالتالي فإن التحفظ مرتبط بصورة أساسية بأحكام احتمالية معينة و تقديرات أخرى خاصة من الواجب القيام بها [3]. و يمكن توضيح كيفية تطبيق التحفظ في ظل المعايير المحاسبية الدولية عن طريق تناول ثلاث حالات مرتبطة بثلاث معايير:

- الأحكام المتعلقة بالاعتراف بأصول الضرائب المؤجلة المرتبطة بترحيل الخسائر الضريبية (IAS 12)؛
- الأحكام المتعلقة برسملة مصاريف التطوير (IAS 38)؛
- الأحكام المتعلقة باستخدام طريقة نسبة الإنجاز أو طريقة الربح المعدوم (IAS 11).

1.2.الأحكام المتعلقة بالاعتراف بأصول الضرائب المؤجلة المرتبطة بترحيل الخسائر الضريبية (IAS 12)

حسب المعيار المحاسبي IAS 12 "ضرائب الدخل" يجب أن يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل لقاء الخسائر الضريبية و الخصومات الضريبية غير المستخدمة المدورة إلى الحد الذي يكون فيه من **المحتمل** تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية لاستخدام هذه الخسائر و الخصومات الضريبية مقابلها[4]. و لا تعترف أغلب المعايير المحلية بالضرائب المؤجلة الناتجة عن ترحيل خسائر سابقة كأصول في الميزانية بسبب حالة عدم التأكد المرتبطة بتحصيل أرباح ضريبية مستقبلية. إن هذه الطريقة في معالجة الخسائر المرحلة ستزيد من صافي أصول المؤسسة، و بالتالي يمكن اعتبارها أقل تحفظا مقارنة بالمعالجات المحاسبية التي تتضمنها أغلب المعايير المحلية.

و قد شرح المعيار IAS 12 معنى كلمة "محتمل" التي وردت في الفقرة السابقة، حيث أن تقدير احتمال تحقق ربح ضريبي مبني الاعتبارات التالية[5]:

[1] RAFFOURNIER Bernard, Les opposoitions françaises à l'adoption des IFRS: examen critique et tentative d'explication , revue Comptabilité - Contrôle - Audit, N=°3, Tome 13, 2007, p.28-29.

[2] GERALD Gilbert, Op. Cit, p.49.

[3] HELLMAN Niclas, Op. Cit, p.78-79.

[4] المعيار IAS 12 "ضرائب الدخل"، الفقرة 34.

[5] المعيار IAS 12 "ضرائب الدخل"، الفقرة 36.

- إذا كان لدى المؤسسة فروق ضريبية مؤقتة تعود لنفس السلطة الضريبية و المؤسسة الخاضعة للضريبة، و التي سينشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة يمكن استخدام الخسائر الضريبية و الخصومات الضريبية غير المستخدمة مقابلها قبل أن تنتهي مدتها؛

- إذا كانت المؤسسة ستحقق أرباح ضريبية قبل انتهاء مدة الخسائر الضريبية و الخصومات الضريبية غير المستخدمة؛

- إذا كانت الخسائر الضريبية غير المستخدمة تنشأ عن أسباب محددة من غير المتوقع أن تتكرر؛

- إذا كانت فرص التخطيط الضريبي متوفرة للمؤسسة و ستخلق ربح ضريبي في الفترة التي يمكن أن تستخدم فيها الخسائر الضريبية و الخصومات الضريبية غير المستخدمة.

و مما سبق يمكن القول أن مؤشرات الاحتمال هي مؤشرات نوعية، أي أنها مرتبطة بالأحكام الذاتية لمعد القوائم المالية.

2.2. الأحكام المتعلقة برسملة مصاريف التطوير (IAS 38)

حسب المعيار IAS 38 يتم الاعتراف بالأصول المعنوية الناتجة عن مرحلة التطوير في حالة توفر بعض الشروط المرتبطة بأحكام احتمالية كأن تكون للمؤسسة الجدوى الفنية لإكمال الأصل المعنوي بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع و وجود نية لإكمال الأصل المعنوي و استعماله أو بيعه و أن يكون من المحتمل أن يحقق الأصل المعنوي منافع اقتصادية مستقبلية.

و قبل إصدار المعيار IAS 38 كانت المعالجة المحاسبية لمصاريف التطوير في أغلب الأنظمة المحاسبية المحلية تقوم على اعتبارها مصاريف استغلال تنسب للدورة التي حدثت فيها. و بالتالي يمكن القول أن IAS 38 أقل تحفظا من المعايير المحلية في هذه النقطة باعتبار أن رسملة مصاريف التطوير ستزيد من صافي الأصول.

3.2. الأحكام المتعلقة باستخدام طريقة نسبة الإنجاز أو طريقة الربح المعدوم (IAS 11)

ينص المعيار IAS 11 "عقود الإنشاء" على أنه في حالة إمكانية تحديد نتيجة العقد بطريقة موضوعية، فأنه يمكن تحديد إيرادات ومصاريف العقد عن الفترة المالية طبقا لمستوى إتمام الأنشطة المتعلقة بالعقد في تاريخ إعداد الميزانية..."[1]، و تسمى هذه الطريقة في الاعتراف بالإيرادات و المصاريف بطريقة "تقدم الإنجاز" "percentage-of-completion method" حيث تقوم على إظهار الأرباح تماشيا مع نسبة إنجاز المشروع حتى لو تأجل تحصيل هذه الإيرادات لنهاية المشروع [2]، و هذا ما يتعارض مع أغلب المعايير المحلية التي تعتمد على

[1] المعيار IAS 11 "عقود الإنشاء"، الفقرة 22.

[2] MAILLET Catherine , LE MANTH Anne, Op. Cit, p.75.

طريقة "إنهاء الإنجاز" "completed-contract method" و التي تنص على عدم الاعتراف بالإيرادات حتى يسلم المشروع نهائيا أو يحصل الإيراد فعليا .[1] و بالتالي يمكن القول أن هذا المعيار أقل تحفظا باعتباره يتيح الاعتراف بالإيرادات قبل تحققها فعليا.

لكن المعيار IAS 11 يربط تطبيق هذه الطريقة بالقدرة على تحديد نتيجة العقد بطريقة موثوق فيها، و هو ما يفرض على المؤسسة القيام بتقديرات معينة لمواجهة حالة عدم التأكد المرتبطة بتحديد هذه النتيجة ثم الحكم على موثوقية هذه التقديرات، و قد حدد المعيار بعض الشروط الواجب توفرها حتى تتمتع النتيجة بدرجة عالية من الموثوقية و هي[2]:

- إمكانية قياس إيرادات العقد بطريقة موضوعية؛
- إذا كان هناك احتمال كبير بأن المزايا الاقتصادية المرتبطة بالعقد سوف تؤول إلى المؤسسة؛
- إمكانية قياس التكاليف اللازمة لإتمام العقد و كذلك درجة إتمامه في تاريخ إعداد الميزانية بدرجة كافية من الموضوعية؛
- إمكانية قياس و تحديد التكاليف الخاصة بالعقد بطريقة موضوعية بحيث يمكن عمل مقارنات بين التكاليف الفعلية للعقد والتكاليف المقررة مسبقا.

و في حالة عدم القدرة على تحديد نتيجة العقد بطريقة موثوق بها فإن المعيار IAS 11 يستعمل طريقة أكثر تحفظا من طريقة تقدم الإنجاز و هي طريقة "الربح المعدوم" " Zero-profit recognition method "حيث يتم الاعتراف بالإيرادات في حدود المصاريف الفعلية للعقد و التي من المحتمل استردادها، [3] و بالتالي لا يتم إظهار أية أرباح خلال فترة الإنجاز.

إن طريقة إنهاء الإنجاز أكثر تحفظا من طريقة تقدم الإنجاز، حيث أن قيمة صافي الأصول س تكون أقل خلال فترة العقد (تكون متساوية عند انتهاء العقد)، كما ستنخفض قيمة الأرباح طيلة مدة العقد مقابل ارتفاعها في الدورة التي ينتهي فيها العقد و تسلم الأشغال. كما تعتبر طريقة الربح المعدوم طريقة متحفظة مثلها مثل طريقة إنهاء الإنجاز باعتبارها تؤدي لإظهار صافي الأصول و الأرباح بقيمة أقل مما هو عليه بالنسبة لطريقة تقدم الإنجاز، لكن هذه الطريقة لا تستعمل طول مدة الإنجاز، بل تستعمل فقط خلال مراحله الأولى التي تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد فيما يتعلق بنتيجة العقد.

[1] HELLMAN Niclas, Op. Cit, p.88.

[2] المعيار IAS 11 "عقود الإنشاء"، الفقرة 23.

[3] المعيار IAS 11 "عقود الإنشاء "،الفقرة 32.

المبحث الرابع: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الملائمة الإعلامية للمعلومات المالية

تعمل المعايير المحاسبية الدولية على توفير معلومات ملائمة تعكس الوضعية الاقتصادية للمؤسسة و أداءها بشكل صادق، و لا يمكن أن تكون المعلومة ملائمة ما لم تستجب لاحتياجات متخذ القرار. في هذا الإطار يعتبر IASB أن هدف القوائم المالية هو إنتاج معلومات ملائمة من أجل تلبية احتياجات المستثمرين، كما ينص المعيار IAS 1 على أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو إعلامي و تنبؤي.

إن توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو مساعدة المستثمر على اتخاذ القرار مستوحى بشكل أساسي من الإطار المفاهيمي للمعايير الأمريكية US-GAAP الذي يشير في البيان رقم 4، إلى أن القوائم المالية يجب أن توفر معلومات ملائمة لمختلف المستعملين الذين يتخذون القرارات و بالأخص للمستثمرين الحاليين و المرتقبين.[1]

و تؤدي المعلومات الملائمة إلى التخصيص الأمثل للموارد و إعطاء المؤسسة قيمتها الحقيقية، كما تؤدي لتقسيم الثروة بشكل عادل بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة[2].

إن الملائمة الإعلامية للمعلومات في ظل المعايير المحاسبية الدولية تأتي أساسا من تبنيها نظرة اقتصادية و تنبؤية على حساب النظرة التاريخية و الضريبية، هذه النظرة تجسدت من خلال العديد من المبادئ أهمها مبدأ "الجوهر فوق الشكل" و مبدأ "القيمة العادلة "، و التي أراد IASB من خلالهما إعلام المستثمرين بالقيمة الحقيقية للمؤسسة بشكل أفضل[3].

1. مبدأ الجوهر فوق الشكل

يقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تفضيل الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية، و ذلك من أجل أن تعبر المعلومات المالية بصدق عن الأحداث التي من المفروض أنها تمثلها، حيث إن جوهر العمليات و الأحداث غير متوافق دائما مع شكلها القانوني، لذلك فعندما يقع تعارض بين هذين الجانبين يجب تغليب المضمون الاقتصادي [4]، فلا يوجد منفعة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية و لكنها في نفس الوقت غير ممثلة للواقع[5].

من جهة أخرى فإن تطبيق هذا المبدأ يرجع إلى البعد الدولي لهذه المعايير، مما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل مراعاة الخصائص التي تميز الأنظمة القانونية لكل دولة، لذلك فضل IASB تحليل الحقيقة

---

[1] SAADI Tayeb, Op. Cit, p.4.

[2] SAADI Tayeb, Création de valeur: L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel du résultat net: Le cas de la France, Manuscrit auteur, publié dans "La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, Strasbourg, 2009", p.4.

[3] SAADI Tayeb, Contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après l'introduction des normes IFRS: Le cas de la France, Op. Cit, p.5.

[4] جمعة حميدات محمد أبو نصار، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية مرجع سابق، ص.9.

[5] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IASs & IFRSs. الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2008، ص.53.

الاقتصادية للتعهدات التي تربط المؤسسة بمحيطها من أجل تقديم صورة كاملة و ملائمة للمزايا و الأخطار التي تواجه المؤسسة، و هو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تجاوز الشكل القانوني للصفقة[1].

إن تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني غير معمول به في البلدان التي يتم ضبط الممارسة المحاسبية فيها استنادا لإجراءات قانونية (البلدان المطبقة للنموذج المحاسبي الأوروبي مثلا)، حيث أن المحاسبة في هذه البلدان تعكس العلاقات القانونية بين المؤسسة و الأطراف ذات العلاقة، و بالتالي فهي تبني قواعد تسجيلها على التحليل القانوني للصفقات عكس المعايير المحاسبية الدولية التي تعتمد على التحليل الاقتصادي للصفقات[2]، فعلى سبيل المثال عند وجود عقد إيجار تمويلي، يقوم المستأجر بتسجيل و إظهار الأصل في سجلاته و قوائمه المالية بالرغم من أن الملكية القانونية هي بيد المؤجر باعتباره المالك الحقيقي للأصل، و ذلك بسبب انتقال مخاطر و منافع الملكية إلى المستأجر، و في حالة بيع بضاعة مع وجود شروط موسعة لردها، يمكن تسجيلها كإيداعات لدى الغير.

و تجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لا تنكر أهمية البيئة القانونية للمؤسسة، و على الخصوص الاجتهادات التي يمكن أن تقوم بها الجهات القضائية فيما يخص التعاقدات التي تربط المؤسسة بمحيطها، فعلى سبيل المثال عند وجود صفقة تجارية فإنه من بين شروط التسجيل المحاسبي للعقد ضمن رقم الأعمال هو وجود اتفاق حقيقي بين أطراف العقد، و أن تنفيذه يكون ملزما من طرف السلطات المخولة بذلك.

2. القيمة العادلة

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الزمن كأساس للقياس و التسجيل في الدفاتر المحاسبية في وقت اعتبرت فيه المحاسبة مجرد أداة رقابية، حيث اقتصر دورها على إعداد الحسابات من أجل توفير معلومات تعكس المظهر القانوني لأصول المؤسسة و خصومها، على اعتبار أن القيم الأصلية تمثل معلومات موضوعية، قابلة للتحقق و سهلة الفهم، فهي تستند إلى وقائع حدثت بالفعل و مؤيدة بالمستندات و تقاس بما دفع في مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها متجاهلة الزيادات الناتجة عن التضخم و تقلبات الأسعار، هذا الأمر أدى لقصورها في التعبير عن الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة و متابعة تطور الأسواق المالية، و هو ما سبب تراجع واضح لها لحساب مقياس القيمة العادلة الذي يوفر معلومات تعكس الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، و تسمح بتقييم أداء ها من خلال نظرة قائمة على الحاضر و المستقبل على حساب النظرة التاريخية.

إن استخدام مقياس القيمة العادلة منسجم مع هدف المعايير المحاسبية الدولية في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستثمارية، حيث أن المستثمرين يبحثون دائما على معلومات حديثة و ذات قيمة تنبؤية عالية، لذلك فإن القيمة العادلة، و باعتبارها محصلة لأحدث توقعات مختلف الأعوان الاقتصاديين تحمل قيمة إعلامية أكبر

[1] DANJOU Philippe, Op. Cit, p.14.

[2] RAFFOURNIER Bernard, Op. Cit, p.35.

بكثير من التكلفة التاريخية، في هذا السياق أكد FASB في المعيار SFAS 107 أن المعلومات حول القيمة العادلة للأدوات المالية تهدف لمساعدة مستعملي المعلومات المالية على القيام بتوقعاتهم الخاصة و تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة، كما أكد في نفس المعيار أن القيمة الع ادلة هي الطريقة الأكثر ملا ءمة لتقييم الأدوات المالية لأنها تعطي مستعملي القوائم المالية إمكانية تقدير نتائج استراتيجيات الإستثمار و التمويل التي تتبناها المؤسسة.

و يرى JWGSS* أن القيمة العادلة تستطيع توفير معلومات ملائمة حول الأدوات المالية لأنها من جهة تعكس في الوقت المناسب الأحداث و الظروف الاقتصادية المرتبطة با لم ؤسسة، و من جهة أخرى تقدم أساس جيد لتحليل و التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية [1]. و قد أثبتت العديد من البحوث التجريبية التفوق الإعلامي للقيمة العادلة على حساب التكلفة التاريخية، حيث أظهرت هذه الدراسات أن استخدام القيمة العادلة في تقييم التثبيتات و الأدوات المالية خاصة تلك التي لها سوق نشط يؤدي لزيادة الارتباط بين النتيجة المحاسبية و المردودية السوقية.

و قد ورد تعريف القيمة العادلة في عدة معايير حيث جاء في المعيار IAS 32 المتعلق بالأدوات المالية: العرض و الإفصاح، و المعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية : الاعتراف و القياس أن القيمة العادلة هي "المبلغ الذي يمكن استبدال أصل أو سداد خصم به بين أطراف يتوافر لها المعرفة و الرغبة في التعامل في معاملة متكافئة بين الأطراف "، أما المعيار IAS 36 المتعلق بتدني قيمة الأصول فعرفها على أنها "المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة ناقص تكاليف التخلص" ، في حين جاء في المعيار IAS 40 المتعلق بالممتلكات المستثمرة أن القيمة العادلة هي " المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية متكافئة"، و قد ورد تعريف آخر في المعيار IAS 26 المتعلق بالمحاسبة و الإفصاح عن برامج منافع التقاعد ، حيث جاء فيه أن القيمة العادلة هي "القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة في السوق".

و قد تضمن المعيار IAS 39 ثلاث مستويات لتحديد القيمة العادلة، ففي حالة وجود أسواق نشطة فإن الأسعار المأخوذة منها تمثل أفضل شاهد على القيمة العادلة و سوف تستخدم كأساس لتحديدها، و هو ما يفهم من التعاريف السابقة، و اعتبر المعيار أن السوق النشطة هي السوق الذي تكون فيه جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها ضمنه متجانسة، و يتواجد المشترون و البائعون الراغبون في التعامل في أي وقت و الأسعار تكون متاحة للجمهور، و إذا لم توجد أسواق نشطة فإن تقدير القيمة العادلة يكون على أساس أفضل المعلومات المتاحة و ذلك باللجوء إلى تحليل مقارن بناء على أسعار أصول أو خصوم لها خصائص مشابهة أو اللجوء إلى

* JWGSS: Joint Working Group of Standard Setters.

[1] HAMDI Badreddine, ELABIDI Houda, L'information Comptable en juste valeur: Quelle utilité pour les investisseurs ?, Manuscrit auteur, publié dans "La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit", Strasbourg, 2009", p.3.

نماذج التقييم الداخلية و التي من أهمها نماذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية[1]. و باعتمادها على خصم التدفقات النقدية المستقبلية، فإن القيمة العادلة تقدم معلومات تحتوي على التوجهات الحالية و المستقبلية للسوق و بالتالي فستكون منسجمة بشكل كامل مع الطرق المستعملة من طرف المستثمرين في تحديد قيمة المؤسسة.

رغم أهمية القيمة العادلة في توفير معلومات ذات ملاءمة إعلامية، فإنها تواجه الكثير من الانتقادات، فالعديد من أصول و خصوم المؤسسة لا تتداول في أسواق نشطة، و بالتالي فإن تحديد قيمتها العادلة يتم عن طريق اللجوء لنماذج التقييم الداخلية، و هي عملية بالغة التعقيد و تتطلب خبرة كبيرة، بالإضافة إلى عدم دقة النتائج التي تتوصل لها نظرا لكون متغيرات هذه النماذج (معدل الخصم، القياس الإكتواري للتدفقات، الخطر الائتماني للمؤسسة المصدرة للأدوات المالية ...) تخضع للتقدير الشخصي و لا تخضع في أغلب الأحيان لقوانين قائمة على التحليل الإحصائي و العلمي، مما يجعل من الصعب التحقق من مدى صحة التقديرات و بالتالي الإخلال بأحد شروط الموثوقية و هو قابلية التحقق، كما أن اختلاف النماذج المستعملة من طرف المؤسسات يخفض من إمكانية مقارنة القوائم المالية[2].

إن اقتران نماذج التقييم الداخلية بهذا التعقيد و الذاتية يؤدي إلى تخوف المستثمرين من إمكانية التلاعب بالمعلومات المالية، و هو ما أكد عليه مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي Federal Reserve Board بقوله "إن الذاتية المرتبطة بتقدير القيمة العادلة للأدوات ذات السيولة المنخفضة يمكن أن يضعف من موثوقية حسابات المؤسسة، مما يغذي مناخ عدم التأكد و الشك في المعلومات المالية"[3]. و بالتالي يمكن القول أن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطرا و سيؤثر على موثوقية و قابلية المعلومات للمقارنة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن استعمال القيمة العادلة يجعل أداء المؤسسة مرتبط بظروف و متغيرات السوق (أسعار الصرف، معدلات الفائدة) أكثر من ارتباطه بالأنشطة الداخلية للمؤسسة، مما يؤدي إلى صعوبة الحكم على كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها و محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، و هنا يصبح من الصعب على المحاسبة أداء الدور الرقابي المنوط بها.

و وعيا منه بإيجابيات و سلبيات القيمة العادلة تبنى IASB نموذج قياس مختلط، متكون من التكلفة التاريخية المطفأة و القيمة العادلة . هذا المزيج يتحدد تبعا لنموذج أعمال Business Model المؤسسة و احتمال تحقيق تدفقات نقدية من خلال استغلال أو التنازل عن الأصول أو الخصوم [4]. فبالنسبة للمؤسسات التجارية أو الصناعية فغالبية مراكز الميزانية تقيم بواسطة التكلفة التاريخية المطفأة باستثناء حالات نادرة للمؤسسات التي يتوقف نموها على عوامل خارجية، حيث يجب أن تستخدم القيمة العادلة في تقييم أصولها و خصومها، و عدا

[1] Ibid, p.7.

[2] CORMIER Denis, Le referentiel comptable international IFRS et la comptabilité a la juste valeur: fiabilité et pertinence pour les investisseurs, Cahier de recherche, ESG UQAM, Novembre 2009, p.5.

[3] HAMDI Badreddine, ELABIDI Houda, Op. Cit, p.9.

[4] DANJOU Philippe, Op. Cit, p.9.

بعض الحالات الاستثنائية التي يجب تبريرها، فإن المخزون، التثبيتات تظهر في الميزانية بتكلفتها التاريخية المطفأة، حيث أن المعيار IAS 36 يمنع تسجيل الأصول المادية (م باني، آلات، وسائل نقل ..) باستعمال القيمة العادلة عن طريق ملاحظة الفرق في جدول حسابات النتائج. لكن في المقابل يتيح المعيار IAS 16 إعادة تقييم هذه البنود في تواريخ منتظمة مع تسجيل الفرق في الأموال الخاصة. و يتيح المعيار IAS 40، كخيار، تقييم العقارات الإستثمارية بالقيمة العادلة و تسجيل الفرق الملاحظ في جدول حسابات النتائج باعتبار أن ذلك يعكس بشكل أفضل نموذج أعمال بعض المؤسسات العقارية التي تراقب بانتظام محافظها العقارية، لكن التكلفة التاريخية تبقى خيارا شائعا بالنسبة للمؤسسات التي لها عقارات استثمارية. كما أن المعيار IAS 38 يسمح بالتسجيل المحاسبي للأصول المعنوية بقيمها العادلة مع تسجيل الفرق في جدول حسابات النتائج بشرط أن يكون هناك سوق نشطة لهذه الأصول.

أما بالنسبة للأدوات المالية فيتبنى المعيار IAS 39 نموذج مختلط في تقييمها، و قد تم الإبقاء علي هذا النموذج في المعيار IFRS 9، و في غالب الأحيان نجد أن ميزانية بنك تجاري معد وفق المعايير المحاسبية الدولية مكونة أساسا من أداوت مالية مقيمة بالتكلفة التاريخية مطروحا منها مبلغ المؤونات و الإهتلاكات، و هو حال ودائع الزبائن، الحسابات لأجل، عمليات التمويل بين البنوك، الإقراضات، محفظة السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ...[1]

أما بالنسبة للأصول التي تحتفظ بها المؤسسة للمتاجرة فهي تقيم بالقيمة العادلة و هو ما يعتبر منطقيا بالنظر للغرض من هذه الأصول، و كذلك الحال بالنسبة للمشتقات المالية حيث أن معظم هذه العقود ليس لها تكلفة عند إبرامها و بالتالي فإن التكلفة التاريخية غير ملائمة لقياس مدى التعهدات التي تترتب عن هذه العقود و التعبير بشكل ملائم عن الأخطار المرتبطة بها. لذلك تقيم بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق في جدول حسابات النتائج. و بما أن هذا التقييم يسبب تذبذب في النتيجة من سنة لأخرى فإن المعيار IAS 39 (و بعده المعيار IFRS 9) يحتوي على إجراءات لمحاسبة التحوط، و التي تخفض من هذا التذبذب.

أما الخصوم، باستثناء المشتقات المالية ، فهي تظهر بالتكلفة المطفأة، و هي حالة القروض، ديون الموردين، الديون الضريبية و الاجتماعية، مؤونات تدني القيمة، و يمكن تقييم الخصوم المالية استثناء بالقيمة العادلة و ذلك من أجل ضمان الانسجام في حالة خصم مسند لأصل مالي يكون مقيما بالقيمة العادلة.

و على العموم يمكن القول أن المعايير المحاسبية الدولية تستعمل القيمة العادلة لقياس الأصول و الخصوم التي تتاجر فيها المؤسسة و تلك المحتفظ بها لغرض البيع، و تستعمل التكلفة التاريخية إذا كانت المؤسسة تنوي الاحتفاظ بأصل أو تحمل التزام حتى حلول موعد استحقاقه، و ذلك لأن كل مقياس ملائم للتعبير عن نية الإدارة اتجاه ذلك العنصر و آثار القرارات المرتبطة به، مما يسهل الحكم على كفاءة الإدارة و تقييم قراراتها.

[1] Ibid, p.10.

خلاصة الفصل

استهدف هذا الفصل التعرف على مفهوم المعلومات المالية و جودتها و مدى مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة هذه المعلومات، فحسب المعايير المحاسبية الدولية من الضروري أن يتم عرض القوائم المالية بشكل عادل، و أن يتم الإفصاح بما يحقق ملاءمة المعلومات و كفايتها لأن ذلك يعتبر في غاية الأهمية لخدمة جميع الفئات المهتمة بالمعلومات المالية عند اتخاذ قراراتها،كما يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها في قرارات الاستثمار وغيرها من القرارات.

إن توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو خدمة المستثمرين في الأسواق المالية قد انعكس على خصائص و مميزات هذه المعايير، حيث تتميز بمرونة عالية من أجل تمكين المسير من اختيار السياسات الملائمة التي تعكس واقع المؤسسة، بالإضافة إلى تركيزها على الإفصاح على كل التفاصيل و تقديم مختلف التفسيرات و التوضيحات بخصوص الأرقام الواردة في القوائم المالية و السياسيات المحاسبية المطبقة، و لم تعتمد المعايير المحاسبية الدولية بشكل كبير على مبدأ التحفظ و اعتبرت أن تطبيقه قد يؤدي للحصول على معلومات مظللة بخصوص المركز المالي للمؤسسة و نتيجة أعمالها، و قد سمح التزامها بمقياس القيمة العدالة و تغليبها لجوهر الأحداث على حساب شكلها القانوني بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات المؤسسة و توفير معلومات حقيقية وواقعية عن أداء ها و وضعيتها المالية.

الفصل الثالث

تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة ALEMO ومساهمته في تحقيق جودة المعلومات المالية

المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة ALEMO

المبحث الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية في المعلومات المالية لـ ALEMO

تمهيد

لقد جاءت التحولات التي عرفتها المحاسبة في الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة لعدم ملائمة قواعد المخطط المحاسبي الوطني للظروف المحلية و الدولية الجديدة، حيث تسعى الجزائر حاليا في سياق الإصلاحات التي تبنتها بهدف تجاوز تداعيات هذه الظروف لتطبيق نظام جديد تم إعداده بشكل متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية يعرف بالنظام المحاسبي المالي ، و قد أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010. و انسجاما مع أهداف البحث التي ترمي إلى دراسة انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المالية، تفرض الدراسة الميدانية الوقوف على أبرز الإجراءات المحققة لجودة المعلومة المالية و مدى تطبيقها على أرض الواقع في ظل تبني النظام المحاسبي المالي ، و هو ما تم من خلال اختيار مؤسسة "الجزائرية للتجهيزات و الآلات الصناعية" ALEMO لإجراء هذه الدراسة.

المبحث الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة ALEMO

كغيرها من المؤسسات الجزائرية، كانت مؤسسة "الجزائرية للتجهيزات و الآلات الصناعية" ALEMO ملزمة بالانتقال للنظام المحاسبي المالي ابتداء من 01 جانفي 2010، بعد أن كانت تطبق المخطط المحاسبي الوطني منذ نشأتها حتى هذا التاريخ، و لم يكن الانتقال للنظام المحاسبي المالي بالعملية السهلة، لما له من آثار مباشرة على المعلومات المالية المنتجة و التنظيم المحاسبي داخل المؤسسة بشكل عام، حيث تطلب خطة متكاملة و جهد كبير من أجل إنجاح هذه العملية.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة ALEMO

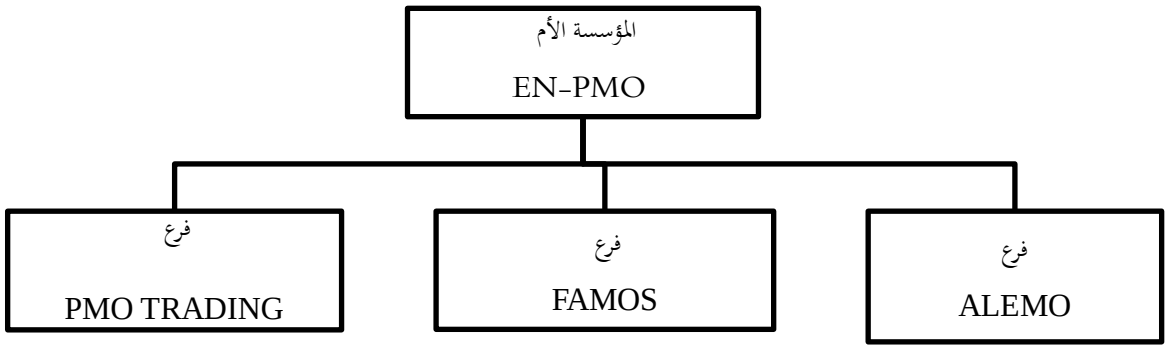
تعتبر مؤسسة ALEMO من المؤسسات الرائدة في مجال إنتاج التجهيزات الصناعية على المستوى الوطني، و قد تم إعادة هيكلتها و تغيير اسمها عدة مرات، و هي الآن فرع من المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية EN-PMO.

1. التعريف بالمؤسسة الوطنية إنتاج الآلات الصناعية EN-PMO (المؤسسة الأم)

لقد اكتسبت المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية ENTREPRISE NATIONALE DE PRODUCTION DE MACHINES OUTIL أو EN-PMO، منذ إنشائها قبل حوالي 30 سنة، خبرة كبيرة في مجال إنتاج الآلات الصناعية، و ذلك بالاعتماد على مقاربة براغماتية تستجيب للاحتياجات الحقيقية للزبائن . و قد أنشأت بموجب المرسوم رقم 83-02 المؤرخ في 01 جانفي 1983 كنتيجة لإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية SONACOME، و تحولت في جوان 1990 إلى مؤسسة عمومية اقتصادية (شركة ذات أسهم)، و يقع مقرها الاجتماعي في حي 1600 مسكن بالخروب–قسنطينة، و هي حاليا مجمع صناعي يضم الفروع التالية:

- المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية و الأدوات القاطعة العادية و الخاصة FAMOS أنشأت سنة 1998 و تختص بصناعة الأدوات القاطعة العادية و النوعية Outils coupants standards et spécifiques بالإضافة لصناعة قطع الغيار في إطار التكامل الصناعي للمجموعة؛
- المؤسسة الوطنية لتسويق معدات التصنيع و النجارة PMO TRADING أنشأت سنة 2002 تعمل على تسويق منتجات الفروع الأخرى و ذلك بشرائها و إعادة بيعها؛
- الجزائرية للتجهيزات و الآلات الصناعية ALEMO أنشأت سنة 2002 و تقوم بإنتاج الآلات الصناعية للحديد و الخشب و تجهيزات المطاحن بالإضافة إلى قطع الغيار وهو الفرع محل التربص. و الشكل التالي يوضح فروع EN-PMO:

الشكل رقم 5: فروع مؤسسة PMO



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مؤسسة ALEMO

2. التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ALEMO

أنشأت الجزائرية للتجهيزات و الآلات الصناعية بتاريخ 2002/02/26 كأحد فروع المؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية EN-PMO، و هي شركة ذات أسهم SPA رأس مالها الحالي يبلغ 510.160.000.00 دج مقسم إلى 25.508 سهم قيمة السهم الاسمية تبلغ 20.000 دج، و تقع بواد حميم يم على بعد 5 كلم من مدينة الخروب و 10 كلم من مدينة قسنطينة، تبلغ مساحتها الإجمالية 75000 م^2، منها 13412 م^2 مساحة مبنية، يبلغ عدد عمالها 222 عامل منهم 162 عامل دائم و 60 عامل مؤقت.

3. نشاط المؤسسة

تسجل مؤسسة ALEMO حضورا قويا في مجال إنتاج الآلات الصناعية، حيث تقوم بتوفير الآلات الصناعية للحديد و الخشب و تجهيزات المطاحن لمختلف القطاعات الصناعية و المخابر و مراكز التكوين و البحث، و تنتج تشكيلة متنوعة من الآلات تتمثل أساسا في:

- الفرازات Fraiseuses؛
- الثاقبات Perceuses؛
- المخارط المتوازية Tours parallèles؛
- الشاحذات Affûteuses؛
- المنشار الميكانيكي Scie mécanique؛
- الملازم Etaus؛
- آلات طحن القمح.

و بالنظر إلى المنافسة الشديدة في هذه المنتجات توجهت مؤسسة ALEMO لتنويع نشاطها ليشمل مجالات أخرى أهمها:

-التجهيزات التعليمية (المستخدمة في مراكز التكوين والبحث وفي المخابر)؛

-تجهيزات الصناعات الغذائية؛

-نشاطات المناولة وتقديم الخدمات؛

-إصلاح وصيانة الآلات.

و لإنتاج هذه الآلات تملك مؤسسة ALEMO إجازات صنع معظمها ألمانية، يمكن توضيح بعضها كالتالي:

الجدول رقم 5: إجازات صنع منتجات ALEMO

الرقم	تسمية الإجازة	الآلة
1	FRITZ WERNER	الفرازات Fraiseuses
2	WEISSER	المخارط المتوازية Tours parallèles
3	KLOPP	الملازم Etaus
4	SCHWARTZKOFF	الشاحذات affûteuses

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مؤسسة ALEMO

و تحوز مؤسسة ALEMO على شهادة ISO 9001-2008 كدليل على جودة تنظيمها الداخلي و منتجاتها و خدماتها المقدمة.

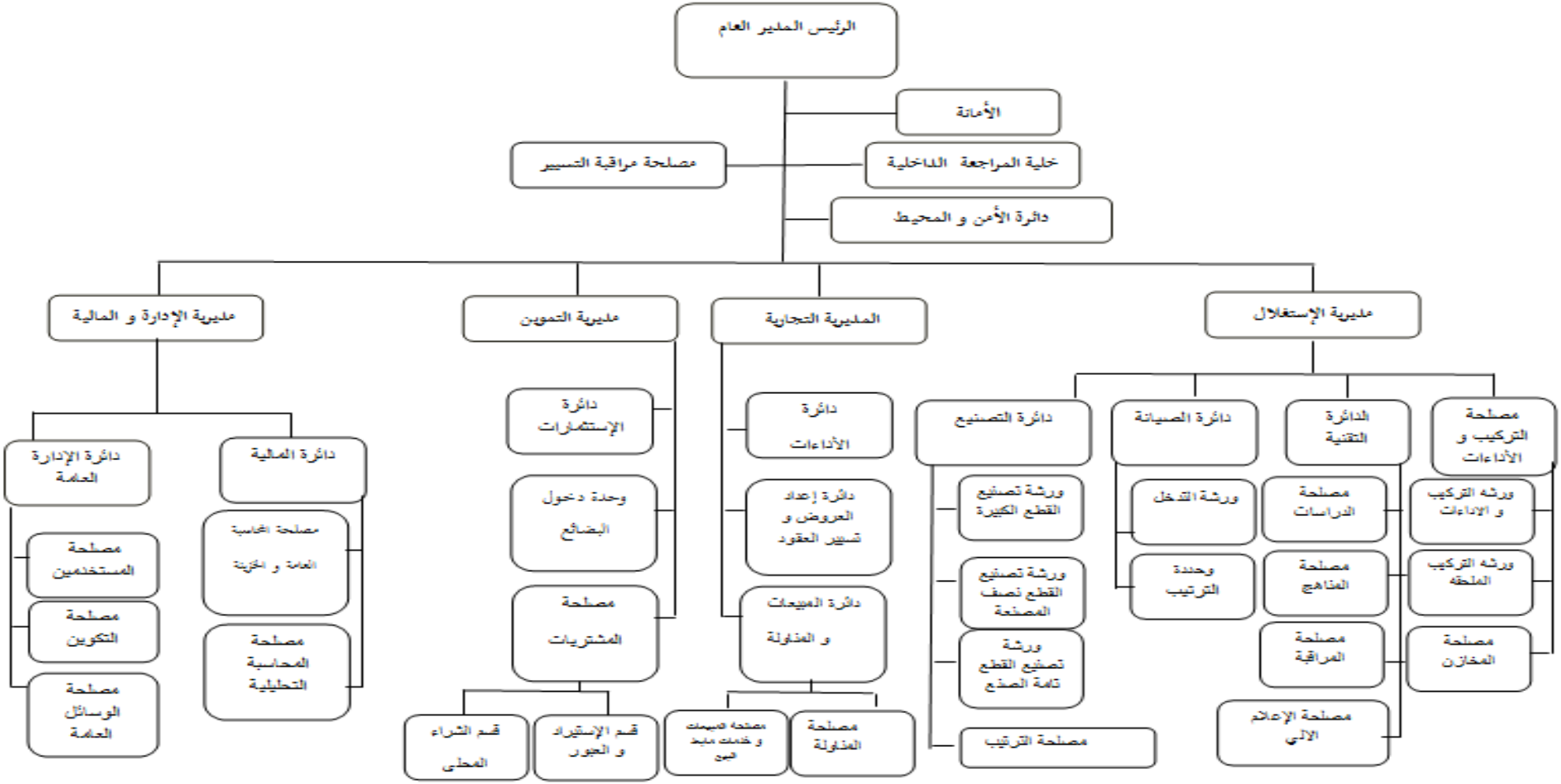
4. أهداف المؤسسة

يتمثل الهدف الأساسي لمؤسسة ALEMO في المحافظة على و تنمية حصتها السوقية على المستوى الوطني حيث توجهت مؤخرا لإنتاج منتوجات أكثر تطورا (آلات تعمل على التحكم الرقمي)، و ذلك في إطار الشراكة مع متعاملين وطنيين و أجانب، كما أبرمت عدة عقود مع قطاعات عمومية (التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي)، و تعمل على زيادة قدرتها على التكيف مع طلبات الزبائن المركبة (التي تتكون من مجموعة من المنتجات و الخدمات)، و لإنجاح هذه الخطوات تركز المؤسسة على تحسين التكوين التقني للعاملين فيها بما يتلاءم مع التطورات السريعة التي يشهدها قطاع نشاطها بالإضافة إلى تحسين قدرتها في مجال إدارة المشاريع.

5. الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يهدف الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALEMO لتسهيل عملية تقسيم الوظائف و تحديد المسؤوليات و توضيح العلاقات الموجودة بين مختلف الدوائر و المصالح مما يسهل علمية اتخاذ القرار، و قد شهد هذا الهيكل عدة تعديلات كان آخرها سنة 2012. و يمكن توضيح الهيكل التنظيمي الحالي بالشكل التالي :

الشكل رقم 6: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALEMO



المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

و باعتبار أن التربص تم في المديرية العامة و مديرية الإدارة و المالية، سيتم التطرق بإيجاز للوظائف المنوطة بهذين الهيكلين:

1.5. المديرية العامة

وهي الهيئة العليا في المؤسسة تضم الرئيس المدير العام و الأمانة و خلية المراجعة الداخلية و مصلحة مراقبة التسيير و دائرة الأمن و المحيط.

1.1.5. الرئيس المدير العام: يعتبر الرئيس المدير العام أعلى سلطة في المؤسسة، و هو المسؤول الأول مدنيا و جنائيا على التسيير، و له كل الصلاحيات في اتخاذ القرار. يرأس مجلس الإدارة و يقوم بالإشراف على تحديد الإستراتيجيات و وضع السياسات التي تتبعها المؤسسة كما يتولى الإشراف على مختلف المديريات و التنسيق بينها، و له سلطة تعيين و عزل العاملين في حدود ما يسمح به القانون، و يمثل المؤسسة أمام الأطراف الخارجية، كما يعمل على متابعة و التحقق من النتائج السنوية المحققة.

2.1.5. الأمانة: تضطلع بالمهام التالية:

-استقبال البريد الوارد للمؤسسة؛

-استقبال المكالمات الداخلية والخارجية؛

-مساعدة المدير العام في مهامه.

3.1.5. خلية المراجعة الداخلية: تقوم بالمهام التالية:

-مراقبة مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؛

-قياس درجة الكفاءة التي تتم تأدية المهام بها؛

-مراجعة نظام المعلومات المحاسبي و المالي بشكل دوري؛

-فحص التسجيلات و المستندات المحاسبية؛

-حماية أصول المؤسسة.

4.1.5. دائرة الأمن و المحيط: يعتبر دور هذه الدائرة هاما جدا لكونها مسؤولة عن حماية وسائل الإنتاج سواء كانت بشرية أو مادية و كذلك المحيط، حيث تمارس المهام التالية:

-الوقاية من الحوادث الصناعية؛

-اكتشاف المخاطر التي تهدد صحة العمال و معالجتها؛

-توفير أجهزة الحماية (المطافئ...)؛

-إقامة نشاطات تحسيسية من أجل توعية العمال بمختلف الأخطار المهنية؛

-ضمان أمن مختلف المخازن و الورشات و الإدارات؛

-ضمان تطبيق و احترام القانون الداخلي للمؤسسة؛

-مراقبة عمليات الدخول و الخروج من المؤسسة؛

-السهر على حماية البيئة و المحيط من التلوث الصناعي.

5.1.5. مصلحة مراقبة التسيير: تهتم بوضع توقعات في شكل موازنات لنشاط المؤسسة في المستقبل بعد إجراء لقاءات عمل مع مختلف الدوائر و المصالح، كما تقوم بمقارنة هذه التوقعات مع النتائج المحققة و تحليل الفروقات و وضع لوحات قيادة.

2.5. مديرية الإدارة و المالية

تتكون من دائرتين :

1.2.5. دائرة المالية: و تتكون من المصلحتين التاليتين:

أ. مصلحة المحاسبة العامة و الخزينة: و تضم:

فرع المحاسبة العامة: يمارس المهام التالية:

-تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة بما يتلاءم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي؛

-الحرص على مسك الدفاتر المحاسبية القانونية؛

-المشاركة في إعداد القوائم المالية؛

-القيام بالتصريحات الجبائية.

فرع الخزينة: يتولى المهام التالية:

-إعداد جدول المقاربة البنكية؛

-إجراء العمليات المتعلقة بالمدفوعات و المقبوضات النقدية؛

-تسيير الخزينة، حقوق وديون المؤسسة ومتابعة تطوراتها.

ب. مصلحة المحاسبة التحليلية: تمارس المهام التالية:

-تحديد أسعار مراكز التكلفة المختلفة حيث تعتمد المؤسسة على التكاليف المعيارية التي تحدد انطلاقا من الموازنات؛

-تحديد سعر التكلفة لكل منتوج؛

-مسك دفاتر و ملفات المشتريات (محاسبة المواد)؛

-مراقبة و تحديد قيمة المخزونات.

2.2.5. دائرة الإدارة العامة: و تتكون من المصالح التالية:

أ. مصلحة المستخدمين: تمارس المهام التالية:

-تنسيق و توجيه و مراقبة مختلف الأنشطة المرتبطة بتسيير الموارد البشرية؛

-إنشاء عقود التشغيل و معالجة المشاكل الاجتماعية للعمال؛
-تسيير ملفات العمال من لحظة توظيفهم إلى غاية خروجهم من المؤسسة؛
-إعداد بطاقات الأجور و توزيعها على العمال؛
-الترقيات و تسجيل الغيابات و تحديد العقوبات.

ب. مصلحة التكوين: تضطلع بما يلي:
-تكوين العمال بهدف الرفع من كفاءتهم و قدراتهم الإنتاجية؛
-استقبال المتربصين و متابعة تربصاتهم المختلفة.

ج. مصلحة الوسائل العامة: تتلخص مهامها فيما يلي:
-تسيير حظيرة النقل؛
-صيانة الورشات و المكاتب و القيام بأعمال الترميم داخل المؤسسة؛
-توفير التجهيزات الضرورية لمختلف الدوائر و المصالح؛
-القيام بمختلف الإجراءات المتعلقة بالمهمات الخارجية (تذاكر السفر، الحجز الفندقي ...).

المطلب الثاني: المعلومة المالية في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني بمؤسسة ALEMO

حتى سنة 2009 كانت مؤسسة ALEMO تستعمل المخطط المحاسبي الوطني من أجل إعداد و تقديم قوائمها المالية، و لفهم أهمية و آثار الانتقال للنظام المحاسبي المالي على المعلومة المالية لمؤسسة ALEMO سيتم التطرق لمكونات قوائمها المالية في ظل المخطط المحاسبي الوطني و النقائص التي تعاني منها و التي تخفض من جودة المعلومات الواردة فيها.

1. مكونات القوائم المالية لمؤسسة ALEMO في ظل المخطط المحاسبي الوطني

تتكون القوائم المالية لمؤسسة ALEMO في ظل المخطط المحاسبي الوطني من:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول حركات الأموال؛
- جدول الإستثمارات؛
- جدول الإهتلاكات؛
- جدول المؤونات؛
- جدول الذمم؛
- جدول الأموال الخاصة؛

- جدول الديون؛
- جدول المخزونات؛
- جدول استهلاك البضائع و المواد و اللوازم؛
- جدول مصاريف التسيير (حـ /62 إلى حـ/66)؛
- جدول المبيعات و الأداءات المقدمة؛
- جدول الإيرادات الأخرى؛
- جدول مصاريف التسيير الأخرى(حـ/68، حـ/69)؛
- جدول حسابات التحويل (حـ/75، حـ/78)؛
- جدول النتائج على التنازل عن الإستثمارات؛
- جدول الإلتزامات؛
- جدول المعلومات المتنوعة.

2. النقائص التي تعاني منها القوائم المالية لمؤسسة ALEMO في ظل المخطط المحاسبي الوطني

من خلال الإطلاع على القوائم المالية لمؤسسة ALEMO لسنوات 2007-2008-2009 يمكن ملاحظة بعض النقائص و التي تؤثر حتما على جودة المعلومة المالية الواردة فيها، و من هذه النقائص نذكر:

الميزانية: شكل الميزانية لا يقدم معلومات عن الدورة السابقة، فللقيام بعملية المقارنة لا بد من الرجوع إلى الجداول التفسيرية، كما لا تظهر في جانب الأصول المجاميع الجزئية المهمة مثل الأصول المادية، الأصول المتداولة، الذمم و الديون الطويلة و القصيرة المدى، و يمكن ملاحظة عدم مراعاة مبدأ الأهمية النسبية من خلال كثرة الحسابات الظاهرة في الميزانية، حيث جزء جانب الأصول إلى أربعة أقسام فرعية ، قسم مخصص للاستثمارات، قسم مخصص للمخزونات، قسم مخصص للذمم، قسم مخصص للمجاميع الجزئية و الكلية . أما جانب الخصوم فقسم إلى ثلاث أقسام ، قسم مخصص للأموال الخاصة و قسم مخصص للديون و قسم مخصص للمجاميع الجزئية و الكلية.

جدول حسابات النتائج: الشكل الذي يقدم فيه جدول حسابات النتائج لا ي وفر معلومات عن نشاط الدورة السابقة، كما لا يسمح بالتمييز بين النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية حيث يظهر حـ/65 مصاريف مالية مع حسابات مصاريف الاستغلال (حـ/63، 64، 66، 68) و إيرادات الاستغلال (حـ/77، 78)، و لا يقدم بعض الأرصدة الوسيطة المعروفة على المستوى الدولي كالفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة التشغيلية، النتيجة المالية. كما أن النتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج ليست مؤشر على فعالية ونجاعة تسيير المؤسسة لأنها تتضمن عمليات ممولة بواسطة التكاليف الاستثنائية ، فالحسابان حـ/ 75، حـ/78 لا يمثلان إيرادات حقيقة بل يستعملان لتحويل المصاريف الاستثنائية للإنتاج و الاستغلال من حساب لآخر.

الجداول التفسيرية

-جدول حركات الذمة ليس بجدول تمويل ولا بجدول تدفقات نقدية، و لا يسمح بالتمييز بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستغلالية و الإستثمارية و التمويلية؛

-جدول الأموال الخاصة يعطي تحليل على أساس أصل الأموال الخاصة و ليس على أساس تغيرات الأصول الصافية؛

-جدول الالتزامات لا يقدم معلومات حول الالتزامات المستلمة أو المعطاة الغير مسجلة محاسبيا، و جدول المعلومات المتنوعة يعطي معلومات قصيرة وجزئية؛

-الجداول الأخرى تتضمن تحليل عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب طبيعتها.

المطلب الثالث: مراحل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على مستوى مؤسسة ALEMO

لقد تم تخطيط عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي بشكل محكم من أجل تحقيق هذا المشروع في الآجال المحددة و بأقل تكلفة و أكبر فعالية، حيث ضمت هذه الخطة المراحل التالية:

1. **المرحلة الأولى:** انطلاقا من المعلومات المتوفرة في القوائم المالية لسنوات 2006 إلى 2009 تم إجراء تشخيص معمق لحسابات و هيكل تكاليف مؤسسة ALEMO، و ذلك بغية تسهيل عملية المعالجة التي يفرضها الانتقال للنظام المحاسبي المالي و كذا تحديد طبيعة البنود المتأثرة بهذا الانتقال و مدى تأثرها. كما شكل هذا التشخيص وسيلة للتأكد من موثوقية المعلومات المتوفرة في القوائم المالية، و ساعد على تحديد السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة للمؤسسة و إمكانية تطبيقها و أثرها على القوائم المالية.
2. **المرحلة الثانية:** تتضمن هذه المرحلة القيام بالأعمال التالية:
   - إعداد دليل حسابات خاص بمؤسسة ALEMO يتوافق مع النظام المحاسبي المالي؛
   - إعداد جدول مقارن لحسابات المؤسسة في ظل المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي.
3. **المرحلة الثالثة:** بناء على قرار من المديرية العامة تم تنصيب لجنة قيادة و فرق عمل من أجل معالجة المسائل التقنية المرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي و تحديد السياسات المناسبة لتقديم القوائم المالية

أخذا بعين الاعتبار خصائص القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة و قدراتها الداخلية. و قد وزعت المهام على فرق العمل كالتالي:

– **الفريق الأول** : اختص بمعالجة تثبيتات المؤسسة و ذلك عن طريق تجزئتها إلى مكوناتها الرئيسية من أجل دراسة إمكانية تطبيق المقاربة بالمكونات approche par composants في حساب الإهتلاك، كما تولى مهمة إعادة النظر في مدة و طرق الإهتلاك.

– **الفريق الثاني** : اهتم بمسائل اختبارات تدني القيمة وإعادة تقييم التثبيتات و ذلك عن طريق:

- تحديد المؤشرات الداخلية و الخارجية بالنسبة لكل صنف من أصناف التثبيتات التي تؤدي لإجراء اختبارات تدني القيمة؛
- تقدير معدلات الخصم المستعملة في حساب القيمة المسترجعة للتثبيتات التي انخفضت قيمتها؛
- تحديد التثبيتات التي يمكن تقدير قيمتها السوقية بشكل موثوق و محاولة تقدير هذه القيمة.

– **الفريق الثالث**: عمل على وضع نماذج للقوائم المالية خاصة بالمؤسسة (ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات رأس المال، الملاحق)، و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار متطلبات النظام المحاسبي المالي و خصوصية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة و إمكانية تعديله.

– **الفريق الرابع**: اختص بوضع أسس لتقدير التزامات مؤسسة ALEMO فيما يخص منح نهاية الخدمة Allocation de fin de carrière التي تنص عليها الاتفاقية الجماعية المبرمة بين إدارة المؤسسة و العمال.

– **الفريق الخامس**: اهتم بوضع قائمة لجميع الاختلافات المؤثرة بين التدابير التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي و النظام الضريبي الجزائري، و التي ينجر عنها أصول أو خصوم ضريبية مؤجلة، كما يعمل على متابعة تطور التشريعات الضريبية بغية تحيين هذه القائمة.

– **الفريق السادس**: اهتم بالمسائل المتعلقة بالإيرادات و المصاريف و كيفية تسجيلها و ذلك عن طريق:

- تحليل المعلومات حول حقوق المؤسسة حسب الزبائن، المنتجات، تاريخ الاستحقاق، من أجل تحديد إمكانية تحيين هذه الحقوق وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي. و نفس الشيء بالنسبة للديون؛
- إحصاء كل العلاقات التعاقدية لمؤسسة ALEMO التي قد ينجر عنها نواتج ملحقة (إصلاحات، تقديم خدمات، مناولة ...)؛
- وضع نماذج للجداول و التحليلات الضرورية في الملاحق حول قطاعات النشاط (تحليل رقم الأعمال حسب الزبائن، حسب نوع المنتوج ...).

4. **المرحلة الرابعة:** تعديل دليل إجراءات التسيير و الرقابة الداخلية manuel de procédure de gestion et de contrôle interne من أجل إدخال عناصر المعلومات وفق ما تقتضيه إجراءات المعالجة التي انبثقت عن تبني النظام المحاسبي المالي . هذه التعديلات تكتسي أهمية كبرى حيث أن هناك العديد من القرارات التي تتخذها المؤسسة تؤثر على قراراتها السابقة (مثلا تغيير مدة المنفعة لأصل ما يستدعي تغيير مخطط الإهتلاك).
5. **المرحلة الخامسة:** التسجيل المحاسبي للعمليات التي قامت بها المؤسسة خلال سنة 2010 وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي ، و بالتالي لم يتبق سوى تسجيل القيود الافتتاحية، قيود التسوية و الجرد.
6. **المرحلة السادسة:** إعداد لجنة القيادة لتقريرها حول الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي. هذا التقرير يمثل خلاصة تقارير فرق العمل التي تولت عملية معالجة المسائل التقنية المرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
7. **المرحلة السابعة:** المصادقة على المرور من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي من طرف الجهات المخولة بذلك، هذه المرحلة تكتسي أهمية بالغة حيث تمكن من إعداد القوائم المالية وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى المصادقة على الخيارات المتبناة من قبل المؤسسة و آثارها المالية و الضريبية.
8. **المرحلة الثامنة :** و هي التصريح بالامتثال للنظام المحاسبي المالي حيث يكون في الفقرة الأولى من ملحق القوائم المالية لكل سنة، و يشير فيه مسيرو المؤسسة إلى الامتثال أو عدمه لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، و في حالة عدم الامتثال لبعض المتطلبات يجب الإشارة لأسباب ذلك،كما يشار فيه إلى الأحداث المهمة التي أثرت على تطبيق السياسات و الطرق المحاسبية المتبناة و القرارات الإستراتيجية المتخذة بناء على الظروف الراهنة و تطور التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية و تغيير السياسات المحاسبية و إصلاح الأخطاء الجوهرية،

و طبيعة الاتصال المالي و مداه. و ذلك من أجل مساعدة المستعملين عند الإطلاع على القوائم المالية و ضمان شفافية المعلومات الواردة فيها.

المطلب الرابع: تأثير الانتقال للنظام المحاسبي المالي على المعلومات المالية لمؤسسة ALEMO

لقد كان للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على مستوى مؤسسة ALEMO أثر كبير على المعلومة المالية المقدمة بالنظر إلى الاختلافات الكبيرة بين هذين المرجعين ، هذه الاختلافات تظهر من خلال عمليات المعالجة المحاسبية التي استلزمها هذا الانتقال و التي كانت تهدف لإظهار معلومات جديدة و تعديل معلومات سابقة باعتبار ذلك ضروريا لإعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة، و إلغاء معلومات أخرى باعتبارها تمثل بنودا غير حقيقية و تؤدي لإعطاء صورة مضللة عن وضعية المؤسسة، و بالتالي فإن هذه المعالجات كانت تهدف بالأساس لتحسين جودة المعلومة المالية التي يتطلبها تطبيق النظام المحاسبي المالي و ذلك بتوفير معلومات مالية تعكس وضع المؤسسة بصورة صادقة.

و يمكن ملاحظة هذا التأثير خاصة على بنود الميزانية، و ذلك لأن المؤسسة تجنبت استعمال حسابات التسيير (المجموعة 6 و 7) في عملية الانتقال بغية عدم التأثير على نتيجة دورة 2009 بشكل غير عادي و بالتالي توفير معلومات مضللة حول نتيجة المؤسسة خلال تلك السنة، خاصة و أن هذه التعديلات تضمنت مبالغ كبيرة، و لذلك سيتم الاكتفاء بتوضيح أثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على ميزانية مؤسسة ALEMO و ذلك باستعراض الميزانية الختامية لسنة 2009 في ظل المخطط المحاسبي الوطني و أهم المعالجات التي تطلبها الانتقال للنظام المحاسبي المالي و أخيرا الميزانية الختامية لسنة 2009 في ظل النظام المحاسبي المالي و التعليق على أهم التغيرات التي طرأت عليها.

1. ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 في ظل المخطط المحاسبي الوطني:

نظرا لطول ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 في ظل المخطط المحاسبي الوطني سيتم تلخيصها كالتالي:

الجدول رقم 6: ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق PCN، جانب الأصول

إسم الحساب	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات و المؤونات	المبلغ الصافي
الإستثمارات			
مصاريف إعدادية			
قيم معنوية	1.439.180,14	1.439.180,14	
أراضي	247.322.280,78		247.322.280,78
تجهيزات إنتاج	2.155.205.688,45	2.004.110.597,03	151.095.091,42
تجهيزات اجتماعية	110.278.458,65	105.981.627,70	4.296.830,95
استثمارات قيد الإنجاز			
مجموع الإستثمارات	**2.514.245.608,02**	**2.111.531.404,87**	**402.714.203,15**
المخزون			
بضاعة	5.363.537,82		5.363.537,82
مواد أولية	174.463.993,80		174.463.993,80
مواد نصف مصنعة	57.645.461,83		57.645.461,83
منتجات و أشغال قيد الإنجاز	223.510.197,82		223.510.197,82
منتجات تامة	105.368.566,97	17.233.782,16	88.134.784,81
فضلات و مهملات			
مخزون خارجي	5.687.388,52		5.687.388,52
مجموع المخزونات	**47.441,25**	**17.233.782,16**	**47.441,25**
ذمم			
حسابات الخصوم المدينة	129.137,21		129.137,21
حقوق على الإستثمارات	382.302,00		382.302,00
حقوق على المخزونات	663.417,29		663.417,29
حقوق على الشركاء و الشركات الزميلة			
تسبيقات على الحساب	12.416.803,76		12.416.803,76
تسبيقات الإستغلال	694.309,57		694.309,57
حقوق على الزبائن	442.707.248,62	3.914.099,83	438.793.148,79
نقدية	29.379.741,29		29.379.741,29
مجموع الذمم	**486.372.959,74**	**3.914.099,83**	**482.458.859,91**
مجموع الأصول	**3.572.657.714,52**	**2.132.679.286,86**	**1.439.978.427,66**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مؤسسة ALEMO

الجدول رقم7: ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق PCN، جانب الخصوم

إسم الحساب	المبلغ الصافي
الأموال الخاصة	
رأس مال الاجتماعي	510.160.000,00
علاوات المساهمة	
الإحتياطيات	330.061,24
إعانات مستلمة	549.139,61
فرق إعادة التقييم	373.175,17
أموال خاصة أخرى	
نتائج رهن التخصيص	(81.946.927,75)
مؤونات الأعباء و الخسائر	
مجموع الأموال الخاصة	**429.465.448,27**
الديون	
حسابات الأصول الدائنة	9.065,61
ديون الإستثمارات	70.075.416,63
ديون المخزونات	87.938.825,83
مبالغ محتفظ بها في الحساب	50.847.904,25
ديون اتجاه الشركاء و الشركات الزميلة	82.688.707,63
ديون الاستغلال	40.397.371,98
تسبيقات تجارية	52.816.898,75
ديون مالية	621.774.147,95
مجموع الديون	**1.006.548.338,63**
النتيجة الصافية للدورة	3.964.640,76
مجموع الخصوم	**1.439.978.427,66**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مؤسسة ALEMO

2. تكييف شكل الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي

انطلاقا من ميزان المراجعة لسنة 2009 تم تكييف حسابات ميزان المراجعة في ظل المخطط المحاسبي الوطني وفق النظام المحاسبي المالي دون إجراء أي من التعديلات التي يفرضها تبني هذا النظام. و قد ظهرت حسابات المجموعة الأولى من ميزان المراجعة المكيف كالتالي:

الجدول رقم 8: تكييف حسابات ميزان المراجعة لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي

الحسابات وفق المخطط المحاسبي الوطني	الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي	إسم الحساب	رصيد مدين	رصيد دائن
1020	10102	مساهمات المؤسسة الأم PMO		510.160.000,00
1510	1050	فرق إعادة التقييم		4.763.042,26
1520	1051	فروق معادة للنتيجة	4.389.867,09	
1340	1064	احتياطيات		330.061,24
1800	1100	ترحيل من جديد (ربح)		8.594.545,36
1810	1190	ترحيل من جديد (خسارة)	90.541.473,11	
1412	1320	إعانات مستلمة		1.961.213,45
1472	1321	الإعانات المسجلة في الإيرادات الاستثنائية	1.412.073,84	
52112	1640	اقتراضات		65.000.000,00
588	164000	تسبيقات بنكية		259.000.000,00
المجموع		**حسابات الأموال**	**96.343.414,04**	**849.808.862,31**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

و انطلاقا من الأرصدة المستخرجة من ميزان المراجعة الم كيف لسنة 2009، تم إعداد ميزانية يتوافق شكلها مع ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي لكن دون معالجة البنود الواردة فيها، و الشكل الموالي يبين هذه الميزانية:

الجدول رقم 9: ميزانية مؤسسة ALEMO المكيفة وفق حسابات النظام المحاسبي المالي قبل المعالجة، جانب الأصول

الأصول	الملاحظات	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات و تدني القيمة	المبلغ الصافي
أصول غير جارية				
فارق الاقتناء				
تثبيتات معنوية		2.743.775,75	2.743.775,75	
تثبيتات عينية				
الأراضي		247.322.280,78		247.322.280,78
المباني		784.198.242,37	686.879.357,80	97.318.884,57
تثبيتات عينية أخرى		1.479.981.309,12	1.421.908.271,32	58.073.037,80
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات في إطار الإيجار التمويلي				
قيم موظفة				
تثبيتات يجري إنجازها		12.800,00		12.800,00
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
إقراضات و أصول مالية غير جارية		369.502,00		369.502,00
أصول غير جارية موجهة للتنازل				
ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول غير الجارية		**2.514.627.910,02**	**2.111.531.404,87**	**403.096.505,15**
الأصول الجارية				
مخزونات و منتجات قيد الإنجاز		572.039.146,76	17.233.782,16	554.805.364,60
حسابات مدينة و استخدامات مماثلة				
زبائن		442.707.248,62	3.914.099,83	438.793.148,79
مدينون آخرون		8.417.988,27		8.417.988,27
الضرائب و ما شابهها		5.243.423,46		5.243.423,46
أصول جارية أخرى		242.256,10		242.256,10
النقدية و ما شابهها				
توظيفات و أصول مالية أخرى جارية				
خزينة موجبة		29.379.741,29		29.379.741,29
مجموع الأصول الجارية		**1.058.029.804,50**	**21.147.881,99**	**1.036.881.922,51**
مجموع الأصول		**3.572.657.714,52**	**2.132.679.286,86**	**1.439.978.427,66**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

الجدول رقم 10: ميزانية مؤسسة **ALEMO** المكيفة وفق حسابات النظام المحاسبي المالي قبل المعالجة، جانب الخصوم

الخصوم	الملاحظات	المبلغ الصافي
الأموال الخاصة		
رأس مال الصادر		510.160.000,00
رأس مال غير المطلوب		
علاوات و احتياطات		330.061,24
فرق المعادلة		
فرق إعادة التقييم		373.175,17
النتيجة الصافية للدورة		3.964.640,76
أموال خاصة أخرى: ترحيل من جديد		(81.946.927,75)
مجموع الأموال الخاصة		**432.880.949,42**
الخصوم غير الجارية		
اقتراضات و ديون مالية		324.000.000,00
ضرائب مؤجلة على الخصوم		
ديون أخرى غير جارية		549.139,61
مؤونات و نواتج مسجلة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية		**324.549.139,61**
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات مماثلة		118.736.809,25
ديون على الإستثمارات الموجهة للبيع		
الضرائب المستحقة		56.956.327,90
ديون أخرى		146.111.281,27
خزينة سالبة		360.743.920,21
مجموع الخصوم الجارية		**682.548.338,63**
مجموع الخصوم		**1.439.978.427,66**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

3. المعالجة المحاسبية للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

بعد ذلك جاءت مرحلة المعالجة المحاسبية التي يفرضها الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و التي تمت بالاعتماد على النقاط التالية:

-إعادة تقييم المباني؛

-تكوين مؤونة تخص تعويضات التقاعد ونهاية عقود العمل؛

-إلغاء عناصر الأصول و الخصوم غير الحقيقة أو التي لها قيمة معدومة؛

-تقديم معلومات حول إعادة جدولة ديون المؤسسة.

بناء على هذه الخيارات، يمكن توضيح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على بنود القوائم المالية كما يلي:

1.3. إعادة تقييم المباني

تم إعادة تقييم المبنى الذي يمثل المقر الاجتماعي لمؤسسة ALEMO و كذا الحظائر المحولة من طرف مؤسسة PMO TRADING إلى مؤسسة ALEMO بالإضافة إلى الأراضي الواقعة عليها. و قد جرت إعادة التقييم في سنة 2007، لكن المعالجة المحاسبية لإعادة التقييم في دورة 2007 اقتصرت على الأراضي فقط، و قد أدرجت تلك الزيادة حسب التشريعات المعمول بها آنذاك في بند الأموال الخاصة. أما التسجيل المحاسبي لإعادة تقييم المباني فقد تم في إطار عمليات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، حيث أن المبالغ أصبحت كالتالي:

-إعادة تقييم المقر الاجتماعي لـ ALEMO بمبلغ 807.071.706.00 دج؛

-إعادة تقييم الحظائر المحولة من طرف شركة PMO TRADING بمبلغ 16.290.000.00دج.

مدة المنفعة الجديدة التي ستطبق ابتداء من 2010/01/01 ستكون 25 سنة. وقد تمت المعالجة المحاسبية لعملية إعادة التقييم كالتالي:

رقم الحساب	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
	2009/12/31		
28130	اهتلاكات مباني صناعية وملحقاتها	480.112.504,04	
28131	اهتلاكات مباني إدارية و تجارية	98.796.611,42	
28132	اهتلاكات مباني : المركز الصحي و الاجتماعي	13.144.449,92	
28133	اهتلاكات مباني : مركز الحراسة	5.513.784,19	
28134	اهتلاكات مباني : المطعم	88.787.645,71	
213100	مباني : المقر الإجتماعي لـ ALEMO و ملحقاته	807.071.706,00	
213120	الحظائر	16.290.000,00	
2130	مباني صناعية و ملحقاتها		554.253.190,75
2131	مباني إدارية و تجارية		116.451.830,09
2132	مباني : المركز الصحي و الاجتماعي		13.532.812,18
2133	مركز الحراسة		6.841.603,74
2134	مطعم		91.424.609,26
105000	فرق إعادة التقييم		589.041.440,76
134000	الضرائب المؤجلة		138.170.214,50
	اعادة تقييم المباني		

2.3. مؤونة تعويضات التقاعد و نهاية عقود العمل

تم حساب مؤونة التقاعد و مؤونة تعويضات نهاية عقود العمل وفق توصيات المجلس الوطني للمحاسبة مع تكييفه مع الاتفاقية الجماعية بين العمال و إدارة المؤسسة، و قد قدر مبلغ المؤونة في 2009/12/31 بـ 81.826.765.47 دج من بينها مبلغ 3.456.407.37 دج تم تسجيله خلال سنة 2009، و قد تم التسجيل المحاسبي كالتالي:

رقم الحساب	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
	2009/12/31		
115	أثر التغير في السياسات المحاسبية	63.479.990,06	
133000	ضرائب مؤجلة –أصول	14.890.368,04	
4212	العاملون :مزايا ،عطل، تقاعد	3.456.407,37	
153000	مؤونة تعويضات التقاعد		81.826.765,47
	تسجيل التزامات المؤسسة اتجاه العاملين في 2009/12/31		

3.3. إلغاء عناصر الأصول و الخصوم غير الحقيقة أو التي لها قيمة معدومة

تم إلغاء بعض الأصول من الميزانية الختامية لسنة 2009 باعتبارها لا تتوافق مع مفهوم الأصول التي ينتظر منها تحصيل منافع اقتصادية مستقبلية. و في نفس الوقت تم إلغاء بعض الخصوم و الديون غير المستحقة باعتبارها لا تتوافق مع مفهوم الخصوم التي ينتظر منها خروج منافع اقتصادية مستقبلية، و ذلك عن طريق تحليل جوهر كل بنود الديون التي سقطت بالتقادم أو تم التخلي عنها من قبل الدائنين. فبالنسبة للأصول التي تم إلغاؤها نجد:

-ح/2040 برامج معلوماتية: هذه البرامج مهتلكة تماما كما أنها لم تعد قابلة للاستعمال باعتبارها تخص المخطط المحاسبي الوطني، لذلك ينبغي ترصيدها و ترصيد حساب الإهتلاك الخاص بها كالتالي:

رقم الحساب	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
	2009/12/31		
115	أثر التغير في السياسات المحاسبية	1.304.595,61	
204000	برامج معلوماتية		1.304.595,61
	ترصيد الحساب 20400		
280400	اهتلاك البرامج المعلوماتية	1.304.595,61	
115	أثر التغير في السياسات المحاسبية		1.304.595,61
	ترصيد حساب 280400		

-ح/2380 و ح / 40900 تسبيقات على البرامج: يقدر مبلغها بـ 12.800.00 دج لكل تسبيق، و قد قدرت المؤسسة استحالة استرجاعها نظرا لقدم العملية، و بالتالي فقد سجل القيد التالي:

رقم الحساب	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
	2009/12/31		
115	أثر التغير في السياسات المحاسبية	25.600,00	
23800	تسبيقات على الإستثمارات		12.800,00
40900	تسبيقات للموردين		12.800,00
	ترصيد ح/23800،ح40900		

أما البنود الأخرى فتتمثل فيما يلي :

-ح/37 مخزون خارج المؤسسة بمبلغ: 60.146.52 دج؛

-ح /409 تسبيقات للموردين بمبلغ: 191.281.90 دج؛

-ح/4118 و ح/4119 الزبائن، اقتطاعات الضمان بمبلغ: 132.650.00 دج؛

-ح/4111 ذمم غير قابلة للتحصيل، إدارات بمبلغ: 29.669.18 دج؛

-ح/4112 ذمم غير قابلة للتحصيل، مؤسسات عمومية بمبلغ 1.098.897.45 دج ؛

و لأجل إلغائها تم تسجيل القيود التالية:

رقم الحساب	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
	2009/12/31		
115	أثر التغير في السياسات المحاسبية	1.225.242,49	
133000	ضرائب مؤجلة أصول	287.402,56	
3710	مخزون خارج المؤسسة :بضاعة		15.080,76
3730	مخزون خارج المؤسسة :مواد أولية		43.461,76
3740	مخزون خارج المؤسسة :لوازم		1604,00
40900	تسبيقات للموردين		190.562,50
40971	حسابات الخصوم المدينة		719,40
4118	الزبائن اقتطاعات الضمان		52.650,00
4119	الزبائن: اقتطاعات الضمان		80.000,00
4111	الزبائن: إدارات و جماعات محلية		29.669,18
4112	الزبائن: مؤسسات عمومية		1.098.897,45
	ترصيد حسابات الأصول غير القابلة للتحصيل		

أما بنود الخصوم التي تم إلغائها فهي:

-ح/132 إعانات أخرى للاستثمار بمبلغ: 549.139.61 دج؛

-ح/4080 فواتير قيد الاستلام بمبلغ: 485.047.08 دج ؛

-ح/431 اشتراكات الضمان الاجتماعي لعقود ما قبل التشغيل بمبلغ: 17.611.22 دج؛

-ح/4420 اقتطاعات الضريبة على الدخل الإجمالي IRG على الأجور بمبلغ: 5.708.94.دج؛

-ح/4321 مصاريف طبية و مصاريف التأمين (CAAR) بمبلغ: 1.050.58 دج؛

-ح/4322 منح عائلية بمبلغ: 1.400.00 دج؛

-ح/4472 طابع على الفواتير المدفوعة نقدا بمبلغ: 433.24 دج؛

-ح/40104 ديون الموردين المتنوعين بمبلغ: 644.693.56 دج؛

-ح/4197 زبائن دائنون بمبلغ: 9.065.61 دج.

و قد تم إلغائها كالتالي:

رقم الحساب	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
	2009/12/31		
1320	إعانات مستلمة	1.961.213,45	
4080	فواتير قيد الاستلام	485.047,08	
4197	زبائن دائنون	9.065,61	
4310	الضمان الاجتماعي، أعباء صاحب العمل (عقود ما قبل التشغيل)	10.241,78	
4315	الضمان الاجتماعي، أعباء العاملين (عقود ما قبل التشغيل)	7.369,44	
4420	اقتطاع IRG	5.708,94	
4321	مصاريف طبية و تأمينات	1.050,58	
4322	منح عائلية	1.400,00	
4472	مصاريف الطابع	433,24	
40104	موردون متنوعون	644.693,56	
115	أثر التغير في السياسات المحاسبية		1.388.461,37
1321	إعانات مسجلة في الإيرادات الاستثنائية		1.412.073,84
134000	الضرائب المؤجلة -خصوم		325.688,47
	ترصيد حسابات الخصوم الغير قابلة للدفع		

4.3. تقديم معلومات حول إعادة جدولة ديون المؤسسة

تم إعادة جدولة الديون التالية الخاصة بمؤسسة ALEMO:

-دين طويل الأجل بمبلغ 575.441.803.49 دج؛

-سحب على المكشوف تحول لدين طويل الأجل بمبلغ 97.500.000.00 دج.

إن الإفصاح عن مثل هذه المعلومات من شأنه تقديم صورة أكثر صدقا عن التزامات المؤسسة طويلة و قصيرة الأجل.

بعد المعالجات المحاسبية التي فرضها الانتقال للنظام المحاسبي المالي و التي كانت تهدف في مجملها لتعديل أو إلغاء البنود غير الحقيقية و إظهار بنود أخرى لم تكن موجودة في ظل المخطط المحاسبي الوطني لكن يقتضيها مبدأ العرض العادل، تم إعداد ميزان المراجعة بعد المعالجة و الذي تم من خلاله تقديم ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 بعد المعالجة كالتالي:

الجدول رقم 11: ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي بعد المعالجة، جانب الأصول

الأصول	الملاحظات	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات و تدني القيمة	المبلغ الصافي
أصول غير جارية				
فارق الاقتناء				
تثبيتات معنوية		1.439.180,14	1.439.180,14	
تثبيتات عينية				
الأراضي		247.322.280,78		247.322.280,78
المباني		823.361.706,00		823.361.706,00
تثبيتات عينية أخرى		1.479.981.309,12	1.421.908.271,32	58.073.037,80
تثبيتات في إطار الإيجار التمويلي				
قيم موظفة				
تثبيتات يجرى انجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
مساهمات مقيمة عن طريق المعادلة				
سندات أخرى مثبتة				
إقراضات و أصول مالية غير جارية		369.502,00		369.502,00
الأصول غير الجارية الموجهة للتنازل				
ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول غير الجارية		**2.552.104.476,04**	**1.423.347.451,46**	**1.128.757.024,58**
الأصول الجارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		571.979.000,24	17.233.782,16	554.745.218,08
حسابات مدينة و استخدامات مماثلة				
زبائن		441. 446.031,99	3.914.099,83	437.531.932,16
مدينون آخرون		8.226.706,37		8.226.706,37
الضرائب و ما شابهها		5.243.423,46		5.243.423,46
أصول جارية أخرى		242.256,10		242.256,10
النقدية و ما شابهها				
توظيفات و أصول مالية أخرى جارية				
خزينة موجبة		29.379.741,29		29.379.741,29
مجموع الأصول الجارية		**1.056.517.159,45**	**21.147.881,99**	**1.035.369.277,46**
مجموع الأصول		**3.608.621.635,49**	**1.444.495.333,45**	**2.164.126.302,04**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

الجدول رقم 12: ميزانية مؤسسة ALEMO لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي بعد المعالجة، جانب الخصوم

الخصوم	الملاحظات	المبلغ الصافي
الأموال الخاصة		
رأس مال الصادر		510.160.000,00
رأس مال غير المطلوب		
علاوات و احتياطات		330.061,24
فرق إعادة التقييم		589.414.615,93
النتيجة الصافية للدورة		3.964.640,76
أموال خاصة أخرى: ترحيل من جديد		(81.946.927,75)
أثر التغير في السياسات المحاسبية		(63.342.371,18)
مجموع الأموال الخاصة		**958.580.019,00**
الخصوم غير الجارية		
اقتراضات و ديون مالية		324.000.000,00
ضرائب مؤجلة		123.318.132,37
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات و نواتج مسجلة مسبقا		81.826.765,47
مجموع الخصوم غير الجارية		**529.144.897,84**
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات مماثلة		117.607.068,61
ديون على الإستثمارات الموجهة للبيع		
الضريبة المستحقة		56.956.327,90
ديون أخرى		141.094.068,48
خزينة سالبة		360.743.920,21
مجموع الخصوم الجارية		**676.401.385,20**
مجموع الخصوم		**2.164.126.302,04**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

مما سبق يمكن ملاحظة تغير معايير تصنيف البنود الواردة في الميزانية حيث تصنف البنود في ظل النظام المحاسبي المالي حسب درجة السيولة بالنسبة للأصول إلى أصول جارية و غير جارية، و تصنف حسب درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم إلى أموال خاصة، خصوم جارية، خصوم غير جارية. أما في ظل المخطط المحاسبي الوطني فتصنف البنود حسب طبيعتها إلى 5 مجموعات فبالنسبة للأصول فهي تضم المجموعة الثانية (الإستثمارات) و الثالثة (المخزونات) والرابعة (الذمم) أما الخصوم فتضم المجموعة الأولى (الأموال الخاصة) و المجموعة الخامسة (الديون).

كما يمكن ملاحظة تغير البنود الظاهرة في الميزانية، حيث تم إلغاء بعض منها باعتبارها لا تتوافق مع تعريف الأصول الذي يقترحه الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي كالمصاريف الإعدادية، و تم دمج كل عناصر المخزون في بند واحد عملا بمبدأ الأهمية النسبية. في المقابل ظهرت بنود جديدة كفارق الاقتناء، الضرائب المؤجلة، مؤونة التقاعد... و تميز الميزانية الجديدة بين الأصول المادية و المعنوية و المالية و تهتم بطبيعة ملكية المؤسسة لهذه الأصول (تثبيتات مملوكة، تثبيتات مؤجرة بعقد إيجار تمويلي، تثبيتات في إطار عقود الامتياز) و بالغرض من اقتناءها (الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، التنازل عنها في الأجل الطويل أو القصير).

المبحث الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية في المعلومات المالية لمؤسسة ALEMO

سيتم التعرف من خلال هذا المبحث على مدى قدرة مؤسسة ALEMO على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، و هذا من خلال ملاحظة مدى توفر مختلف الإجراءات و الضوابط المحققة للخصائص النوعية للمعلومات المالية، و لتحقيق هذا الهدف كانت زيارة ميدانية للمؤسسة، تخللتها مقابلات شخصية مع المسؤولين و القائمين على إعداد القوائم المالية و ملاحظات حول مراحل التسجيل المحاسبي و كيفية الحرص على ممتلكات المؤسسة و اطلاع على التقارير المالية للمؤسسة لسنوات 2010-2011-2012، أي منذ بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للفهم

تعتبر خاصية القابلية للفهم من بين أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومة المالية . و ترتبط هذه الخاصية بصفة أساسية بطرق عرض و تقديم القوائم المالية، و كذا توفير معلومات مكملة من أجل تفسير البنود الواردة في هذه القوائم. و هو ما يتحقق في مؤسسة ALEMO من خلال الإجراءات التالية:

1. الالتزام بشكل القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي

من خلال الإطلاع على القوائم المالية لمؤسسة ALEMO يلاحظ تطابقها مع النماذج التي يقترحها النظام المحاسبي المالي، فنجد في الميزانية كل المجاميع المطلوبة في جانبي الأصول و الخصوم و ترتيبها بشكل صحيح،

مع الفصل بين العناصر الجارية و غير الجارية و توضيح المبالغ الإجمالية و الصافية و كذا مبالغ الإهتلاكات و المؤونات ووجود الأرصدة المقارنة للفترة السابقة، بالإضافة إلى وجود عمود للإحالة على الملاحق . و نفس الشيء لجدول حسابات النتائج حيث تحتوي على جميع المجاميع المطلوبة مع ترتيبها بشكل صحيح و وجود الأرصدة المقارنة للسنة السابقة، بالإضافة لوجود خانة للإحالة على الملاحق. و نفس الشيء بالنسبة لجدول التدفقات النقدية.

2. الالتزام بمحتوى القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي

حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تبرز العناصر التالية في القوائم المالية:

الميزانية: يجب أن تحتوي الميزانية كحد أدنى على البنود التالية:

-التثبيتات المعنوية؛
-التثبيتات العينية؛
-الإهتلاكات؛
-المساهمات؛
-الأصول المالية؛
-المخزونات؛
-أصول ضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
-الزبائن و المدينون الآخرون و الأصول الأخرى المماثلة (مصاريف مثبتة سابقة)؛
-خزينة الأموال الإيجابية و معادلات الخزينة الإيجابية؛
-الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
-الموردون و الدائنون الآخرون؛
-خصوم ضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
-المرصودات للمصاريف و للخصوم المماثلة (نواتج مثبتة مسبقا)؛
-خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.

و بالإطلاع على ميزانية مؤسسة ALEMO خلال السنوات 2010-2011-2012 يمكن ملاحظة وجود كل هذه العناصر. أما جدول حسابات النتائج فيضم العناصر التالية:

-تحليل المصاريف حسب طبيعتها، مما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
-إيرادات الأنشطة العادية؛
-الإيرادات المالية و المصاريف المالية؛

-مصاريف المستخدمين؛

-الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة؛

-المخصصات للإهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛

-المخصصات للإهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛

-نتيجة الأنشطة العادية؛

-العناصر غير العادية (مصاريف و إيرادات)؛

-النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛

و نلاحظ توفر جميع البنود سابقة الذكر في جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALEMO خلال الفترة محل الدراسة. أما جدول تدفقات الخزينة فيحتوي على البنود التالية:

-التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل)؛

-التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة الإستثمارية (عمليات دفع أو تحصيل أموال عن اقتناء أو التنازل عن أصول غير جارية)؛

- التدفقات المالية التي تولدها الأنشطة التمويلية (الأنشطة التي تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)؛

- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم،تقدم كل على حدة و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية لأخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

و قد تم إظهار هذه البنود في جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة محل الدراسة.

3. توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية

تعد القوائم المالية لمؤسسة ALEMO و فق النظام المحاسبي المالي الذي يطبق في الجزائر منذ 01 جانفي 2010، و يعرف التقرير المالي لمؤسسة ALEMO الطرق المحاسبية على أنها عبارة عن مبادئ و أسس و اتفاقيات و قواعد و ممارسات معينة تطبقها مؤسسة ALEMO عند إعداد وعرض قوائمها المالية، و تكون مطبقة بصفة مستمرة من سنة لأخرى.

و عندما يكون هناك حدث معين غير معالج من طرف النظام المحاسبي المالي تقوم إدارة مؤسسة ALEMO باستخدام حكمها الشخصي لتطوير طرق محاسبية تسمح بتوفير معلومات ملائمة و موثوقة، حيث أنها :

-تعطي صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة و أداءها؛

-تضمن شفافية المؤسسة عن طريق إعطاء معلومات كاملة؛
-تسمح بإجراء مقارنات دورية.

و يقدم التقرير المالي لمؤسسة ALEMO أهداف القوائم المالية وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي و هي تقديم معلومات مفيدة حول الوضعية المالية للمؤسسة (الميزانية)، و أدائها (جدول حسابات النتائج) و التغير في وضعيتها المالية (جدول تدفقات الخزينة) و التغيرات في أموالها الخاصة (جدول تغيرات الأموال الخاصة) لتلبية احتياجات المستعملين.

و من أجل تلبية هذه الاحتياجات تطبق مؤسسة ALEMO مبدأ محاسبة التعهد، أي أن الأحداث يتمم الاعتراف بها وقت حدوثها و ليس وقت تحصيل أو دفع التدفقات النقدية المتعلقة بها، بالإضافة إلى مبدأ تغليب الجوهر على الشكل أي أن الأحداث تسجل وفقا لطبيعتها و حقيقتها المالية و الاقتصادية، و ليس بالاعتماد مظهرها القانوني فقط.

4. توضيح السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم البنود الظاهرة في القوائم المالية

يتضمن ملحق القوائم المالية لمؤسسة ALEMO جزء مخصص لعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها المؤسسة في إعداد قوائمها المالية، حيث قامت بعد تحليل جوهر جميع بنودها و عملياتها و بالنظر لطبيعة نشاطاتها بتطبيق السياسات التالية:

-تقييم التثبيتات المادية مبدئيا بتكلفة الحصول عليها و التي تضم تكاليف الحيازة و التهيئة، الرسوم غير المسترجعة و المصاريف الأخرى المباشرة. أما بالنسبة للتقييم اللاحق فيتم تطبيق نموذج التكلفة؛
-تم تبني طريقة الإهتلاك الخطي مع الإبقاء على المعدلات الجبائية للإهتلاك ؛
-الإبقاء على مدة المنفعة للتثبيتات عند الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي باستثناء المباني؛
- تقيم البضاعة و المواد الأولية عند دخولها المؤسسة بتكلفة حيازتها و ذلك انطلاقا من الفواتير التي تتحصل عليها المؤسسة، أما المخرجات فتقييم بالاعتماد على التكلفة الوسطية المرجحة، و بالنسبة للمنتجات التامة فهي تقيم باستخدام التكاليف المعيارية؛
-عدم تحيين حقوق المؤسسة و ديونها؛
-عدم إدراج تكلفة الاقتراض ضمن تكاليف حيازة التثبيتات أو المخزونات حيث تسجل مباشرة ضمن المصاريف المالية؛
-يعد جدول حسابات النتائج حسب طبيعة المصاريف؛

-يعد جدول التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة؛

-مزايا المستخدمين و التعويضات المتعلقة بالإحالة على التقاعد تعد وفق توصيات المجلس الوطني للمحاسبة مع تكييفها مع الاتفاقية الجماعية بين العمال و إدارة المؤسسة.

5. الإفصاح عن كيفية الوصول إلى بعض الأرقام التي تم دمجها

تظهر القوائم المالية البنود التي لها أهمية نسبية، أي تلك التي يمكن أن تؤثر على القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية، و لأجل ذلك يتم تجميع الحسابات المتشابهة في حسابات كلية مؤثرة على القرار. و حتى تكون المعلومات مفهومة يجب توضيح كيفية دمج الحسابات المتشابهة للوصول إلى الحسابات الكلية. و بالإطلاع على القوائم المالية لمؤسسة ALEMO نجد تفسيرا لكيفية الوصول لأهم البنود الموجودة في القوائم المالية، و من أمثلة ذلك:

_بند "الموردون و الحسابات المماثلة" الذي يظهر في ميزانية سنة 2012 بمبلغ 201.051.241,83 دج تم تفصيله في الملاحق كما يلي:

موردو المخزونات	169.543.230.7دج
موردو الخدمات	1.906.906,81 دج
موردو الضمان	25.277.981,46 دج
أوراق تجارية للدفع	390.750,74 دج
فواتير قيد الاستلام	3.932.372,12دج

-بند "الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى" و التي تظهر في جدول حسابات النتائج بمبلغ 132.560.424,44 دج حيث تم تفصيله في الملاحق كما يلي:

الجدول رقم 13: مكونات حساب الخدمات الخارجية لسنة 2012

طبيعة البند	المبلغ	مضمون البند
خدمات بنكية و ما شابهها	82.660.145,00 دج	- 43 مليون دج عمولات على فتح قرض مستندي - 27 مليون دج عمولات ضمان لدفع الأوراق التجارية aval
مصاريف صيانة و إصلاح	2.645.942,00 دج	إصلاحات متنوعة
أقساط التأمين	3.515.228,00 دج	تأمينات متنوعة
عاملون خارج المؤسسة	2.108.740,00 دج	مصاريف التنظيف
أجور وسيطة و أتعاب	15.212.155,00 دج	- 6 مليون دج في إطار الإتفاقية بين PMO/ALEMO - 7 مليون دج مصاريف نقل المبيعات
مصاريف إشهار	2.117.902,00 دج	
تنقلات ،مهمات ، استقبالات	19.333.809,00 دج	مصاريف السفر و الإيواء
خدمات أخرى	4.906.503,00 دج	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مؤسسة ALEMO

6. تفسير كيفية حساب بعض البنود الصعبة الفهم

تقدم القوائم المالية تفسيرا لكيفية الوصول لمبلغ بعض البنود صعبة الفهم. و من أمثلة ذلك:

بند "العلاوات و الاحتياطات" في ميزانية 2012: يمثل الأرباح المجمعة لـ 3 سنوات 2002-2003-2004 و التي تم اقتطاع نسبة 15% منها تمثل الضرائب على أرباح الشركات أي ما قيمته 333.400,64 دج، بالإضافة إلى اقتطاع 3.339.40 من أجل توحيد أسعار الأسهم بعد اندماج ALEMO مع REMO[*] يضاف لها مبلغ 44.400,00 يمثل جزء من أرباح سنة 2011 المحولة للاحتياطات و ذلك وفقا لما قررته الجمعية العامة العادية المنعقدة في 2012/05/09.

بند "الضرائب المستحقة على النتيجة العادية" في جدول حسابات النتائج لسنة 2012:

احتسب هذا المبلغ على أساس النتيجة العادية قبل الضريبة مع إعادة إدماج الضريبة المؤجلة بمبلغ 523.000 دج

[*] المؤسسة العمومية الاقتصادية لتجديد الآلات الصناعية، و هو فرع سابق لمؤسسة PMO تم دمجه مع مؤسسة ALEMO.

و كذا الغرامات و العقوبات بمبلغ 24.555.000 دج و الإهتلاكات غير قابلة للخصم (السيارات السياحية) بمبلغ 47.000 دج، بالمقابل تم خصم مبلغ 1.738.000 دج يمثل فائض القيمة الناتج عن التنازل عن الأصول الثابتة و مبلغ 63.211.000 دج ناتج عن التغير في الطرق المحاسبية نتيجة تبني النظام المحاسبي المالي.

بند "التغير الصافي للنقد أو النقد المعادل" في جدول التدفقات النقدية لسنة 2012: يمثل مجموع التدفقات المتأتية من الأنشطة العملياتية و الإستثمارية و التمويلية مطروحا منه أثر تغيرات أسعار الصرف، و يمثل أيضا الفرق بين مبلغ بند "الخزينة و ماشابهها" في نهاية الدورة و في بدايتها.

7. وجود جداول توضيحية للبنود الموجودة في القوائم المالية

بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية (الميزانية، قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رأس المال)، يحتوي ملحق القوائم المالية لمؤسسة ALEMO على مجموعة من الجداول الملحقة التي تساعد على إعطاء صورة أكثر وضوحا للبنود الموجودة في القوائم المالية الأساسية و متابعة تطورها، و تتمثل هذه الجداول في:

- جدول يوضح تطور مبالغ مختلف أصناف تثبيتات المؤسسة مع إفراد المباني و التثبيتات المادية الأخرى بجدول آخر لكل منهما؛
- جدول يوضح تطور مبلغ الإهتلاك خلال السنة (الإهتلاك المتراكم بداية السنة، القسط السنوي، انخفاض الإهتلاك نتيجة التنازل عن الأصول، الإهتلاك المتراكم نهاية السنة)؛
- جدول يوضح تطور مختلف أصناف مخزون المؤسسة (القيمة الإجمالية بداية الدورة، الارتفاع خلال الدورة، الانخفاض خلال الدورة، القيمة الإجمالية نهاية الدورة)؛
- جدول يوضح تطور مبالغ المؤونات لكل صنف من أصناف الأصول (مبلغ المؤونة بداية الدورة، قسط المؤونة خلال الدورة، استرجاع المؤونات غير المبررة، مبلغ المؤونة نهاية الدورة)؛
- جدول يوضح تطور مبالغ المؤونات لكل صنف من أصناف الخصوم (مبلغ المؤونة بداية الدورة، قسط المؤونة خلال الدورة، استرجاع المؤونات غير المبررة، مبلغ المؤونة نهاية الدورة)؛
- جدول يوضح التطورات في مبلغ رأس المال الاجتماعي للمؤسسة و أسباب هذا التطور؛
- جدول يبين مد د استحقاق عناصر الذمم (الزبائن و المدينون الآخرون و الأصول الضريبية) و الديون (الإقتراضات و الموردون والديون الأخرى و الخصوم الضريبية).

المطلب الثاني: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية الملائمة

حتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تعد في التواريخ المحددة لها دون تأخير، و أن تساعد على التنبؤ بأداء المؤسسة و مركزها المالي و تدفقاتها النقدية ، و أن تتيح تقييم أدائها السابق بغية تصحيح القرارات المتخذة، و تحقق مؤسسة ALEMO هذه الخصائص من خلال الإجراءات التالية:

1. جاهزية القوائم المالية فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية

حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تعد القوائم المالية خلال أجل أقصاه 4 أشهر من تاريخ إغلاق الدورة (30 أفريل من كل سنة) و من خلال المقابلة الشخصية مع معدي التقارير المالية في مؤسسة ALEMO فقد تم الالتزام بهذا التاريخ خلال الفترة محل الدراسة.

2. تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية و المستقبلية

لقد أدى الانتقال للنظام المحاسبي المالي في مؤسسة ALEMO إلى زيادة ملائمة المعلومات المالية المنتجة و ذلك من خلال تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية و المستقبلية، هذه المعلومات تظهر من خلال:

- جدول التدفقات النقدية الذي يساعد مستعملي القوائم المالية على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية و كذا أوجه استعمالها، و قد اعتمدت مؤسسة ALEMO على الطريقة المباشرة في إعداده، حيث يظهر على النحو التالي:

الجدول رقم 14: جدول التدفقات النقدية لمؤسسة ALEMO لسنة 2012

طبيعة التدفقات النقدية	الملاحظات	2012	2011
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية			
المقبوضات من الزبائن		2.021.657.987,00	870.245.820,40
(-) المدفوعات للموردين و الموظفين		1.527.779.747,48	609.129.488,24
(-) الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		86.866.773,33	10.016.873,82
(-) الضرائب المدفوعة على النتائج		40.612.207,07	10.538.092,63
التدفقات النقدية قبل العناصر الاستثنائية		366.399.259,12	240.561.365,71
تدفقات نقدية مرتبطة بعناصر استثنائية		0	0
التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية		**366.399.259,12**	**240.561.365,71**
التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية		0	0
(-) مدفوعات على اقتناء أصول مادية أو معنوية		16.436.714,46	1.088.380,26
مقبوضات على التنازل عن أصول مادية أو معنوية		0	0
(-) مدفوعات على اقتناء أصول مالية		0	0
مقبوضات على التنازل عن أصول مالية		0	0
الفوائد المقبوضة عن التوظيفات المالية		0	0
أرباح مقبوضة		0	0
التدفق النقدي الصافي للأنشطة الإستثمارية		**- 16.436.714,46**	**- 1.088.380,26**
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية			
أرباح و توزيعات أخرى			
التحصيلات الناتجة من القروض		126.327.137,37	536.913.579,11
(-) تسديدات القروض و الديون المماثلة		97.000.000,00	616.350.178,88
التدفق النقدي الصافي للأنشطة التمويلية		**29.327.137,37**	**- 79.436.599,77**
أثر التغيرات في أسعار الصرف		- 541.163,38	0
التغير الصافي للنقد أو النقد المعادل		**378.748.518,65**	**160.036.385,68**
النقد أو النقد المعادل في بداية الفترة		222.792.697,42	62.756.311,74
النقد أو النقد المعادل في نهاية الفترة		601.541.216,07	222.792.697,42
التغير الصافي للنقد أو النقد المعادل		**378.748.518,65**	**160.036.385,68**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

–جدول يوضح مدد استحقاق ذمم المؤسسة و ديونها، حيث يتم التمييز بين البنود التي تكون مدة استحقاقها أقل من السنة و البنود التي تكون مدة استحقاقها بين سن ة و 5 سنوات و تلك التي تكون مدة استحقاقها أكبر من 5 سنوات، و تشكل هذه المعلومات قاعدة يتم على أساسها التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و من ثم تقييم ا لمؤسسة بشكل صحيح. هذا الجدول موضح فيما يلي:

الجدول رقم 15: جدول استحقاقات عناصر الذمم و الديون في 2012/12/31

البنود	أقل من سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الذمم				
زبائن	477.231.462,35			477.231.462,35
ضرائب	18.193.089,65			18.193.089,65
مدينون آخرون	2.630.931,10			2.630.931,10
المجموع	**498.055.483,10**			**498.055.483,10**
الديون				
اقتراضات		702.268.940,86		702.268.940,86
ديون أخرى	124.952.299,27			124.952.299,27
موردون	201.051.241,83			201.051.241,83
ضرائب	86.668.397,85			86.668.397,85
المجموع	**412.671.938,95**	**702.268.940,86**		**1.114.940.879,81**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

– جدول يضم معلومات حول توقعات التدفقات النقدية للسنة اللاحقة و هو موضح كما يلي:

الجدول رقم 16: التدفقات النقدية المتوقعة لسنة 2013

(مئة ألف دج)

البنود	تذكير بتدفقات سنة 2011	التدفقات المتوقعة لسنة 2012	التدفقات المحققة في سنة 2012	التدفقات المتوقعة لسنة 2013
الرصيد الافتتاحي	**62.756**	**222.792**	**222.792**	**601.541**
مقبوضات تخص رقم الأعمال	385.178	657.309	1336.027	1733.283
من بينها: مقبوضات من الفروع الأخرى	369.235	0	0	0
تحصيل الذمم	482.198	466.776	494.878	415.698
من بينها: فرع TRADING	380.11	439.612	484.338	0
فرع FAMOS	0.000	0	5.326	0
المؤسسة الأم PMO	0.000	0	0	0
مقبوضات أخرى	266.781	623.288	311.279	0
من بينها : تسبيقات تجارية	0.000	623.288	283.314	0
تحويل بنكي	187.971	0	14.798	0
مراجعة عمولات البنك	47.58	0	0	0
مجموع المقبوضات	**1134.157**	**1747.373**	**2142.184**	**2148.981**
مصاريف العاملين	109.809	145.134	177.4	177.2
مشتريات من الفروع من بينها	85.18	302.287	387.52	324.881
فرع FAMOS	0.000	0	47.091	80.846
حيازة استثمارات جديدة	0.000	0	0	0
واردات	199.908	557.442	511.158	636.818
رسوم جمركية	69.862	27.872	130.036	51.457
ضرائب و رسوم	21.318	170.264	21.459	0
مصاريف مالية	6.026	63.756	74.576	30.505
مصاريف عامة	35.722	22.5	52.12	57.12
مدفوعات أخرى منها	244.88	20	54.642	0
مدفوعات لفرع FAMOS	10	0	26	0
مدفوعات للمؤسسة الأم PMO	10	0	18.8	0
مجموع مدفوعات الاستغلال	**772.705**	**1309.255**	**1408.911**	**1277.981**
تسديد ديون خارجية	92.404	0	224.323	0
تسديد مستحقات الموردين خارج المجموعة	71.232	0	61.622	0
تسديد مستحقات الموردين داخل المجموعة	0	0	9.882	0
تسديدات أخرى	37.78	0	68.579	0
مجموع التسديدات	**201.416**	**0**	**354.524**	**0**
المقبوضات – المدفوعات	160.036	438.118	378.749	871
رصيد نهاية السنة	**222.792**	**660.91**	**601.541**	**1472.541**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

3. تقديم معلومات حول نشاطات المؤسسة للسنة المنقضية

يقدم التقرير المالي لمؤسسة ALEMO معلومات حول الأحداث التي مرت بها المؤسسة خلال السنة المنقضية و ذلك من أجل تزويد مستعملي القوائم المالية بقاعدة تمكنهم من إجراء تغذية عكسية و التأكد من مدى صحة تنبؤاتهم و قراراتهم السابقة و تعديلها إن لزم الأمر. و من خلال الإطلاع على تقرير سنة 2012 يمكن تلخيص أهم الأحداث كالتالي:

- حققت شركة ALEMO رقم أعمال يقارب 1796 مليون دينار و هو الأكثر ارتفاعا منذ نشأة المؤسسة و قد تأتى ذلك نتيجة لبدء تنفيذ عدة عقود أبرمت خلال السنوات السابقة مع قطاعي التكوين المهني و التعليم العالي.
- تم الحصول على قرضين من طرف البنك الوطني الجزائري BNA بمبلغ إجمالي 557.000.000.00 دج مقسم على النحو التالي:
  - 500.000.000.00 دج قروض مخصصة لاستثمارات مادية؛
  - 57.000.000.00 دج مخصصة لاستثمارات معنوية.

و قد تم تنصيب فريق عمل من أجل تنفيذ و متابعة برامج الإستثمار وفق الخطة الموضوعة.

- القيام بنجاح بتدقيق متابعة audit de suivi لنظام جودة المؤسسة من أجل التأكد من استمرار استيفائه لشروط شهادة ISO 9001؛
- في إطار إستراتيجيتها للشراكة، قامت مؤسسة ALEMO بإبرام عقود مع المؤسسات التالية:
  - EMCO بخصوص معدات مخابر CNC؛
  - KNUTH في إطار تنفيذ عقود مع قطاع التكوين المهني؛
  - ALFATRON من أجل اقتناء معدات إعلام آلي (تجهيزات و برامج) و ذلك في إطار العقد المبرم مع قطاع التربية الوطنية.
- و في إطار جهود البحث و التطوير قامت مؤسسة ALEMO خلال السنة بإطلاق المشاريع التالية:
  - مشروع صنع منشار Scie a Ruban من أجل قطع الأخشاب؛
  - Une boite de renvoi من أجل المعدات الفلاحية؛
  - دمج لواحق إضافية من أجل معدات مخابر CNC.

و نظرا للأحداث التي تم سردها فقد كانت نتائج تلك السنة جد مشجعة سواء من الناحية المادية أو المالية.

4. تقديم معلومات مقارنة بين النتائج المتوقعة و النتائج المحققة

لكي يستطيع مستعمل القوائم المالية تقييم توقعاته و قراراته السابقة ينبغي أن يستطيع المقارنة بين التنفيذ الفعلي و الخطط المرسومة بغية تحديد الانحرافات ومن ثم تعديل قراراته بناء عليها. و يقدم التقرير المالي لمؤسسة ALEMO مقارنة بين الأرقام الفعلية و الأرقام المتوقعة لأهم المجاميع المؤثرة على القرار و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: مقارنة بين النتائج المتوقعة و الفعلية لسنة 2012

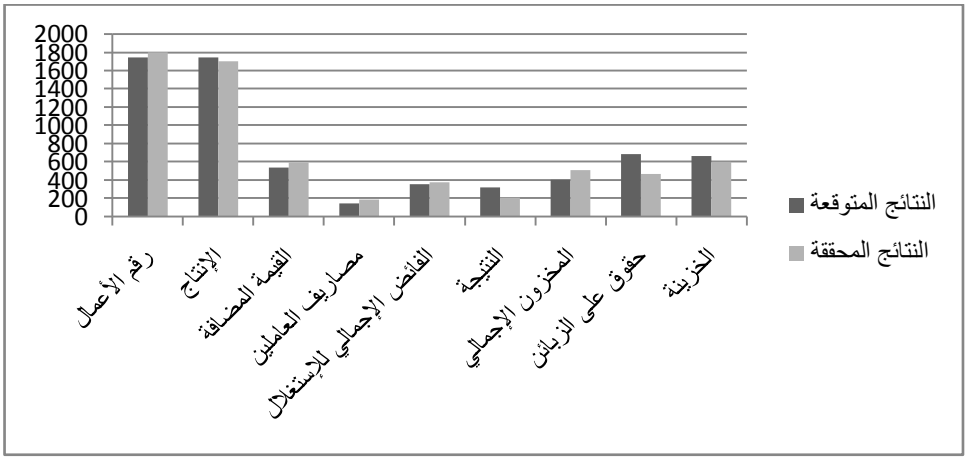
(مليون دج)

	النتائج المتوقعة	النتائج المحققة	نسبة تحقق التوقعات
رقم الأعمال	1740.03	1796.03	103.22%
الإنتاج	1740.03	1696.65	97.51%
القيمة المضافة	535.64	594.5	110.99%
مصاريف العاملين	145.13	190.98	131.59%
الفائض الإجمالي للاستغلال	356.83	377.13	105.69%
النتيجة	320.65	209.26	65.26%
المخزون الإجمالي	404.53	510.77	126.26%
حقوق على الزبائن	685.08	466.37	68.08%
الخزينة	660.91	601.54	91.02%

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

و قد تم توضيح هذه المقارنة بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم 7: مقارنة بين النتائج المتوقعة و الفعلية لسنة 2012



المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

و الملاحظ أن نسب تحقيق الأهداف مرتفعة في أغلب الأحيان مما يدل على دقة التنبؤات التي تقوم بها مؤسسة ALEMO و بالتالي جودة معلوماتها.

5. تقديم تنبؤات للسنة المقبلة بشكل وصفي

يقدم التقرير المالي لمؤسسة ALEMO لكل سنة تنبؤات للسنة المقبلة بشكل وصفي و ذلك بالنسبة لأهم المقاييس المؤثرة على اتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال تضمن التقرير المالي لسنة 2012 تنبؤات بأهم المقاييس المتوقعة في 2013 من بينها:

نتيجة الدورة: تعتبر نتيجة الدورة من أهم المقاييس التي يستعملها المستثمرون من أجل تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، و تتوقع مؤسسة ALEMO أن تكون النتيجة إيجابية في حدود 311 مليون دج، و ذلك بالنظر لارتفاع رقم الأعمال المتوقع و الذي سيغطي مصاريف الاستغلال.

الإستثمارات: تعتبر الإستثمارات أيضا مؤشر ا مهما لتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية، حيث تدل على حجم الأموال المخصصة لتوليد مثل هذه التدفقات، و يتوقع أن تبلغ الإستثمارات في مؤسسة ALEMO لسنة 2013 مبلغ 234 مليون دج مقسمة كالتالي:

-استثمارات مادية: 228 مليون دج؛

-استثمارات معنوية: 6 مليون دج.

رقم الأعمال: يقارب رقم الأعمال المتوقع لسنة 2013 مبلغ 2080 مليون دج أي بارتفاع قدره 283.9 مليون دينار مقارنة برقم أعمال سنة 2012 ما يمثل زيادة نسبتها 14 %.

الإنتاج: ينتظر أن يبلغ إنتاج سنة 2013 مبلغ 2050 مليون دج أي بارتفاع قدرة 353 مليون دج مقارنة بإنتاج العام الحالي وهو ما يمثل زيادة نسبتها 20.8 %، هذا الإنتاج موجهة في أغلبه إلى قطاع التكوين المهني.

6. تقديم قوائم مالية تنبؤية

إضافة لتخصيص جزء من التقرير المالي لسرد تنبؤات بشكل وصفي، تعد مؤسسة ALEMO قوائم مالية تنبؤية تساعد على تقدير الوضعية المالية للمؤسسة و نتيجة نشاطاتها خلال السنة المقبلة ، و هي تشبه في شكلها لحد كبير القوائم المالية العادية، حيث تظهر كما يلي:

الجدول رقم 18: الميزانية التنبؤية لمؤسسة ALEMO لسنة 2013

(مئة ألف دج)

البنود	تذكير سنة 2011	سنة 2012		النتيجة المتوقعة لسنة 2013
		النتيجة المتوقعة لسنة 2012	النتيجة المحققة لسنة 2012	
الأصول المتداولة				
مخزون البضائع	**417,376**	**404,533**	**510.767**	**321,627**
ذمم و حسابات مشابهة	**473,692**	**686,907**	**470,822**	**569,505**
تسبيقات للموردين	1,084	0,000	0,000	0,000
زبائن و حسابات مماثلة	443,419	685,085	466,372	565,642
الدولة و الحسابات المماثلة	10,819	1,822	4,450	3,863
الشركاء و الشركات الزميلة	16,341	0,000	0,000	0,000
مدينون مختلفون	2,029	0,000	0,000	0,000
النقدية و ما شابهها	**222,792**	**660,91**	**601,541**	**1472,541**
توظيفات و أصول مالية أخرى جارية	0,242	0,242	0,000	0,000
نقدية (بنك و صندوق)	222,55	660,668	601,541	1472,541
الخصوم الجارية و الغير الجارية				
مؤونات و نواتج مسجلة مسبقا	137,917	58,647	60,031	0,000
اقتراضات و ديون مماثلة	95,941	752,941	672 ,941	672,941
ديون مرتبطة بمساهمات				
موردون و حسابات مماثلة	120,521	58,211	31,044	31,777
زبائن–تسبيقات مستلمة	14,761	249,315	56,662	0,000
عاملون و حسابات مماثلة	14,787	6,671	56,662	0,000
هيئات اجتماعية و حسابات مماثلة	4,383	3,452	6,845	3,617
الدولة و الحسابات المماثلة	10,819	43,301	3,533	44,323
ديون اتجاه PMO	73,072	61,333	44,323	0,000
دائنون مختلفون	2,029	0,109	0,000	0,112
النقدية السالبة	10,460	0,000	0,112	0,000

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

الجدول رقم 19: جدول حسابات النتائج التنبؤي لمؤسسة ALEMO لسنة 2013

(مئة ألف دج)

البنود	تذكير (2011)	سنة 2012		النتيجة المتوقعة لسنة 2013
		النتيجة المتوقعة لسنة 2012	النتيجة المحققة لسنة 2012	
مبيعات بضاعة	48.530	0.000	4.58	0.000
بضاعة مستهلكة	43.790	0.000	2.75	0.000
الهامش الإجمالي	**4.74**	**00**	**1.83**	**0.000**
مبيعات منتجات تامة و وسيطة	676.310	1600.030	1702.640	1933.240
مبيعات أشغال	0.000	0.000	0.000	0.000
مبيعات الدراسات و الخدمات الأخرى المقدمة	104.270	140.000	88.810	146.700
مبيعات أخرى	0.000	0.000	0.000	0.000
رقم الأعمال من بينه	**829.109**	**1740.030**	**1796.03**	**2079.940**
رقم الأعمال داخل المجموعة	**0.000**	**55.940**	**146.946**	**82.840**
إنتاج مخزن	18.540	0.000	-99.83	-29.782
إنتاج استثمارات	0.000	0.000	0.000	0.000
إعانات الاستغلال	3.126	0.000	0.000	0.000
إنتاج الفترة	**850.774**	**1740.030**	**1696.65**	**2050.158**
مواد أولية مستهلكة	478.375	1031.130	969.590	1372.600
مشتريات الدراسات و الخدمات المقدمة	39.215	87.000	132.560	58.680
استهلاك الدورة	**517.590**	**1204.390**	**1102.151**	**1493.515**
القيمة المضافة	**333.184**	**535.640**	**594.502**	**556.643**
مصاريف العاملين	142.545	145.130	190.979	177.200
ضرائب و رسوم	3.988	33.680	26.394	29.148
الفائض الإجمالي للإستغلال	**186.650**	**356.830**	**377.127**	**350.295**
النواتج التشغيلية الأخرى	8.690	27.000	16.203	0.000
المصاريف التشغيلية الأخرى	7.491	14.410	27.037	4.500
مخصصات المؤونات و الإهتلاكات	123.717	46.990	158.157	35.000
استرجاع مؤونات سابقة	6.414	0.000	2.757	0.000
النتيجة التشغيلية	**70.544**	**322.430**	**210.893**	**310.795**
نواتج مالية	0.000	0.000	421.182	0.000
مصاريف مالية	9.162	1.708	2.049	0.000
نتيجة مالية	**-9.160**	**-1.708**	**1.627-**	**0.000**
النتيجة العادية قبل الضريبة	**61.382**	**320.650**	**209.265**	**310.795**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

المطلب الثالث: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية الموثوقية

يعتبر توفر نظام معلومات محاسبي سليم من أهم شروط توفير معلومات موثوق فيها، لذلك من الضروري سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي في مختلف مراحل إنتاج المعلومة المالية، في هذا الإطار نجد الإجراءات التالية على مستوى مؤسسة ALEMO:

1. تدعيم القوائم المالية برأي مدقق حسابات مستقل

ترفق القوائم المالية لمؤسسة ALEMO بتقرير مدقق الحسابات حيث يتضمن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، و مدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها من ربح و خسارة و تدفقاتها النقدية في فترة زمنية محددة.

و قد قام مدقق الحسابات بفحص القوائم المالية لمؤسسة ALEMO لسنوات 2010-2011-2012 بالاعتماد على التقنيات الأكثر ملائمة من وجهة نظره مع التقيد بالمعايير المتعارف عليها و التي تنظم مهنة التدقيق في الجزائر، و ذلك من أجل التأكد بدرجة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوى على أي أخطاء أو نقائص مؤثرة.

و قد قام التدقيق على فحص المستندات المؤيدة لمختلف المعلومات الظاهرة في القوائم المالية، بالإضافة إلى تقييم المبادئ المحاسبية و التقديرات الشخصية المستعملة في إعداد القوائم المالية و كذا طريقة عرض هذه القوائم.

و قد توصل المدقق الخارجي من خلال فحص القوائم المالية لمؤسسة ALEMO لسنوات 2010-2011-2012 إلى أن حسابات المؤسسة، لكل سنة، هي حسابات نظامية (مطابقة للقوانين المعمول بها) و صادقة و تعطي صورة صحيحة عن نتائج أعمال المؤسسة و وضعيتها المالية و ذمتها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الجزائر.

2. تحديد المستندات المثبتة لمختلف العمليات المسجلة

يخضع التسجيل المحاسبي في مؤسسة ALEMO لإجراءات صارمة خاصة فيما يتعلق بضرورة توفر الوثائق الثبوتية و مطابقتها مع القوانين المعمول بها في الجزائر و القوانين الداخلية للمؤسسة. و تختلف الوثائق الثبوتية المطلوبة تبعا لاختلاف نوع العملية المراد تسجيلها، و من خلال إجراء مقابلات شخصية مع معدي القوائم المالية لمؤسسة ALEMO يمكن ملاحظة ما يلي:

1.2. بالنسبة لتسجيل عمليات الشراء يجب توفر المستندات التالية:

- نسخة من سند الطلب، الاتفاقية أو العقد؛
- نسخة من طلب الاستثمار بالنسبة للاستثمارات؛
- نسخة من سند الاستلام؛

-نسخة من الفاتورة؛

-نسخة من سند الدخول؛

-نسخة من محضر الاستلام بالنسبة للاستثمارات؛

-نسخة من الأعمال المنجزة موقع عليها من المؤسسة و مقدم الخدمة بالنسبة للخدمات؛

وعلى معدي القوائم المالية قبل التسجيل المحاسبي:

-التحقق الصارم و الحذر من الوثائق و المستندات المثبتة للعملية؛

-التأكد من أن نسخ الفواتير تحمل تأشيرات الرقابة الداخلية مثل Bon a payer, reçu conforme au service fait؛

-التأكد من أن الفواتير تستجيب لمتطلبات القانون التجاري الجزائري؛

-التأكد من تطابق الوثائق الثبوتية ، مثلا تطابق الفاتورة مع سند الطلب و الاستلام من حيث الكمية و المبلغ.

2.2. بالنسبة لتسجيل عمليات البيع يجب توفر المستندات التالية:

-فاتورة تجارية؛

-سند التسليم؛

-سند الطلبية.

3.2. بالنسبة لتسجيل حركات المخزون: في نهاية كل شهر يستلم معدو القوائم المالية الوثائق المبررة لحركات المخزون من مختلف مخازن المؤسسة، هذه الوثائق تتمثل في:

1.3.2. بالنسبة لدخول المشتريات للمخازن

- سند الدخول؛

-قائمة للمدخلات الخاصة بالشهر المعني.

2.3.2. بالنسبة لخروج المشتريات من المخازن

-سند الخروج؛

-قائمة للمخرجات الخاصة بالشهر المعني.

3.3.2. بالنسبة لتحويل المشتريات من مخزن لآخر

– سند التحويل.

4.3.2. بالنسبة لإعادة المشتريات للمخازن

– سند الإعادة.

4.2. بالنسبة لتسجيل عملية الدفع: يتم تحرير شيكات من أجل العمليات التالية:

–تسديد ثمن بضاعة أو مواد أولية؛

– تسديد ثمن الإستثمارات المقتناة؛

–تسديد ثمن خدمة مقدمة للمؤسسة؛

–تسديد الضرائب و الرسوم و الاشتراكات الاجتماعية المختلفة.

و من أجل تسجيل عملية الدفع يجب توفر الوثائق التالية:

– نسخة من سند الطلب، العقد أو الاتفاقية؛

–طلب شراء الإستثمار بالنسبة لاقتناء الاستثمارات؛

–الفاتورة الأصلية؛

–سند الاستلام؛

–نسخة من سند الدخول؛

–محضر الاستلام الأصلي بالنسبة للاستثمارات.

–وثيقة أصلية توضح الأعمال المنجزة أو الخدمات المقدمة و تحمل توقيع مورد الخدمة و المؤسسة بالنسبة للخدمات.

و قبل التسجيل المحاسبي لعملية الدفع يجب على معدي القوائم المالية أن يتأكدوا من صحة الوثائق المكونة لملف الدفع و خصوصا الفاتورة، حيث يجب أن تحتوي على المعلومات الضرورية وفق ما ينص عليه القانون التجاري (اسم الشركة ومقرها الاجتماعي، رقم السجل التجاري، رقم التعريف الإحصائي...)، كما يجب أن تحمل عبارة (reçu conforme) من أجل البضائع و الإستثمارات و (service fait) من أجل الخدمات بالإضافة لعبارة (bon a payer). و كل فاتورة مدفوعة يجب أن تحمل عبارة (Payer par chèque n° …du..).

3. القيام بالمطابقة الدورية بين ما هو موجود و ما هو مسجل

تشكل عملية الجرد دليلا قويا على صحة و موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية خاصة المعلومات المتعلقة باستثمارات المؤسسة و مخزوناتها، و ذلك من خلال المطابقة بين المبالغ الموجودة في القوائم المالية و الكميات الموجودة فعليا في المؤسسة، مما يسمح بتحديد القيمة الفعلية لممتلكات المؤسسة. و تطبق مؤسسة ALEMO إجراءات صارمة فيما يخص جرد مخزوناتها و استثماراتها تتمثل فيما يلي:

1.3. بالنسبة للمخزونات: تتم عملية الجرد مرتين في السنة، في منتصف السنة (الجرد الدوري) و نهاية السنة (الجرد النهائي)، حيث يتم إنشاء لجان فرعية تختلف تركيبتها حسب نوع عملية الجرد، فبالنسبة للجرد الدوري تتكون اللجان من العاملين في مخازن المؤسسة أما بالنسبة للجرد النهائي فتتكون اللجان من أشخاص يعملون خارج مخازن المؤسسة بالإضافة إلى شخص يعمل داخل المخازن (يعمل كمرشد للجنة) و محاسب. و يتولى الإشراف على هذه اللجان لجنة مركزية يرأسها عادة الرئيس المدير العام، و تكلف كل لجنة فرعية بإجراء العد في مركز محدد. و أثناء عملية العد يتم حساب كل مركز مرة واحدة من أجل تجنب الأخطاء و ذلك تحت رقابة شخص آخر على الأقل من اللجنة الفرعية. و يمكن إعادة العد لذات المركز مرة أخرى من قبل شخص ثالث، و بعد انتهاء العد تسجل النتيجة على استمارة الجرد التي تعد في نسختين الأولى تبقى في المركز محل الجرد و الثانية تحتفظ بها اللجنة الفرعية من أجل عملية الترحيل.

2.3. بالنسبة للاستثمارات: يتم مرة واحدة في نهاية السنة حيث يتم تقسيم العمل بناء على مراكز التكلفة أو الأماكن (الورشات، المخازن ...)، أو بناء على حسابات الإستثمار (تجهيزات الإنتاج، تجهيزات مكتب ...) و يخضع العمل لنفس إجراءات الجرد النهائي للمخزون حيث تكون عملية العد بحضور المسؤول عن مكان وجود الإستثمارات محل الجرد من أجل توضيح أسباب الفروق المسجلة، و يتم ملء استمارات الجرد في نسختين و التوقيع عليها من قبل الشخص الذي قام بعملية العد و المسؤول عن المكان الذي ترتبط به الإستثمارات، و ذلك بعد الانتهاء من العد مباشرة.

و بعد ذلك تجمع استمارات الجرد و تعطى لمسؤولي اللجان الفرعية الذين يتأكدون من صحة طريقة ملئها و من ثم ترحل الكميات الموجودة فيها إلى قوائم الجرد. من جهة أخرى يقوم العاملون في المخازن و المسؤولون عن الإستثمارات بملء ذات القوائم انطلاقا من بطاقات المخزون و الإستثمارات الموجودة على مستوى مراكز العد.

بعد الانتهاء من عملية ترحيل الكميات الحقيقية و المحاسبية لقوائم الجرد يعين رئيس كل لجنة فرعية شخص أو أكثر للقيام بالمقارنة بين المخزون الحقيقي و الدفتري و وضع قائمة بالفروقات المسجلة، بعد ذلك تدرس هذه الفروقات و يتم إعادة العد بالنسبة للأصول التي سجل فيها فارق كبير أو غير ممكن التفسير، و بعد ذلك تتم معالجة الفروق محاسبيا.

4. توفير بعض إجراءات الحوكمة

لقد شهدت مؤسسة ALEMO إعادة هيكلة بداية من سنة 2011 بغرض تحسين إجراءات الحوكمة المطبقة على مستواها، حيث تتمحور هذه الإجراءات حول عدة هياكل تلعب دورا حيويا في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، من أهمها:

1.4. الجمعية العامة: على غرار جميع المؤسسات ذات الأسهم لدى مؤسسة ALEMO جمعية عامة تجتمع على الأقل مرة في السنة في صيغتها العادية، و تمثل أعلى هيئة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية حول مستقبل المؤسسة، و تلعب من خلال ذلك دورا مهما في ضمان جودة المعلومة المالية ، حيث تعتمد عليها في اتخاذ الكثير من هذه القرارات. و من أبرز المهام المنوطة بها:

- المصادقة على البرامج العامة للأنشطة؛
- فحص الحسابات السنوية و المعلومات الواردة في القوائم المالية؛
- تخصيص نتيجة الدورة؛
- تعيين مدقق الحسابات؛
- الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات مدقق الحسابات؛
- تقرير الجزء المتغير من رواتب الإطارات العليا؛
- تقرير أتعاب مدقق الحسابات؛
- تقرير المنح الإستثنائية للعمال؛
- الإشهار القانوني.

2.4.مجلس الإدارة: و هي هيئة جماعية للتسيير تجتمع على الأقل أربع مرات في السنة، تقوم بمراقبة الأنشطة على مستوى مؤسسة ALEMO خصوصا فيما يتعلق حاليا بعقد الشراكة المبرم مع CMAMED، و ذلك في ظل احترام القوانين و الأنظمة المعمول بها. و ينعقد مجلس الإدارة تحت رئاسة الرئيس المدير العام لم ؤسسة ALEMO من أجل فحص و المصادقة على:

-مشاريع أنشطة المؤسسة خلال الفترة اللاحقة؛

-الميزانية التقديرية؛

-القوائم المالية المعدة؛

-مشاريع عقود الشراكة؛

-التنظيم العام و القانون الداخلي للمؤسسة.

3.4. خلية المراجعة الداخلية: يضم الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALEMO خلية للمراجعة الداخلية و هي تابعة مباشرة للمدير العام حيث تقوم بإعداد برنامج سنوي لعمليات المراجعة، يتضمن أهم العمليات التي سوف تتم مراجعتها، و التواريخ التي يجب أن تنفذ فيها هذه المراجعة، و المصلحة المعنية بها، و يشرع في العمل به بعد المصادقة عليه من طرف المدير العام. كما توجد هناك تكليفات أو مهام استثنائية يتم تنفيذها بطلب من المدير العام و ذلك في حالة اكتشاف عمليات وقع عليها لبس أو ظهرت فيها بعض الأخطاء و الانحرافات سواء كانت كبيرة أو بسيطة، و في النهاية يتم إعداد تقرير حول المهمة.

المطلب الرابع: مدى توفر الإجراءات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة

لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة، و ذلك بتوفير مجموعة من الإجراءات المحققة لها، و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- يتضمن كل بند من الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة إشارة للمبلغ المقارن المتعلق به في السنة السابقة؛
- ثبات استعمال الطرق المحاسبية بالنسبة لنفس المؤسسة من دورة لأخرى؛
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي أو عددي؛
- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة مبلغ يخص بند معين مع مبلغ نفس البند للسنة السابقة بسبب تغير طرق التقييم أو العرض أو اختلاف مدة السنة المالية يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة. و فيما يخص مؤسسة ALEMO يلاحظ تحقق الإجراءات التالية:

1. ثبات الطرق المحاسبية من فترة لأخرى: من خلال الإطلاع على القوائم المالية لمؤسسة ALEMO، فإن المؤسسة قد قامت بالحفاظ على نفس طرق التقييم منذ بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي، و هي عموما مستمدة من نموذج التكلفة،كما التزمت بطريقة واحدة لعرض القوائم المالية و ذلك بالاعتماد على نماذج القوائم المالية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي، و قد اعتمدت الطريقة المباشرة لإعداد جدول التدفقات النقدية، و أعد جدول حسابات النتائج عن طريق تصنيف المصاريف حسب طبيعتها.

و قد أشار التقرير المالي للسنوات محل الدراسة صراحة على تطبيق مبدأ ثبات الطرق المحاسبية، حيث نص في كل مرة على أنه لم يكن هناك تغيير في نموذج التقييم أو معدلات الإهتلاك أو العمر الإنتاجي بالنسبة للتثبيتات و المخزونات. و بالنسبة للتغير في الطرق المحاسبية الناتج عن التحول من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي فقد تم الإشارة إليه و إلى انعكاساته على القوائم المالية و تمت معالجة البنود المتأثرة به باستعمال حـ/ 115 "اثر التغير في السياسات المحاسبية"، و قد لخصت آثار هذا التغير في الجداول التالية:

جدول رقم 20: الجانب المدين لـ ح/115

السبب	القيمة الأصلية	الأصول الضريبية المؤجلة	المبلغ
تسبيقات على الاستثمارات	12.800,00	0,00	12.800,00
تسبيقات للموردين	12.800,00	0,00	12.800,00
مخزون خارجي	60.146,52	11.427,84	48.718,68
تسبيقات للموردين	190.562,50	36.206,88	154.355,63
حسابات الخصوم المدينة	719,40	136,69	582,71
اقتطاعات الضمان	132.650,00	25.203,50	107.446.50
زبائن	1.128.566,63	214.427,66	914.138,97
برامج حاسوبية	1.304.595,61	0,00	1.304.595,61
مؤونة التقاعد	81.665.131,67	15.516.375,02	66.148.756,65
مزايات مرتبطة بالعطل و التقاعد	3.456.407,37	-656.717,40	-2.799.689,97
المجموع	**87.964.379,70**	**15.147.060,18**	**65.904.504,78**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

الجدول رقم 21: الجانب الدائن لـ ح/115

السبب	القيمة الأصلية	الخصوم الضريبية المؤجلة	المبلغ
إعانات مستلمة	1.961.213,45	372.630,56	1.588.582,89
فواتير قيد الإستلام	485.047,08	92.158,95	392.888,13
تسبيقات للموردين	9.065,61	1.722,47	7.343,14
هيئات إجتماعية	26.203,98	4.978,76	21.225,22
موردون	644.693,56	122.491,78	522.201,78
إعانات مدرجة في النواتج الإستثنائية	1.412.073,84	-268.294,03	-1.143.779,81
اهتلاك البرامج الحاسوبية	1.304.595,61	0,00	1.304.595,61
المجموع	**5.842.893,13**	**325.688,47**	**2.693.056,98**

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

الجدول رقم 22: رصيد ح/115

رصيد ح/115 (مدين)	63.211.447,80

المصدر : وثائق مؤسسة ALEMO

2. تقديم معلومات مقارنة بشكل وصفي أو عددي في الملاحق: تحتوي القوائم المالية لمؤسسة ALEMO (ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رأس المال)، على خانة مخصصة لعرض المبالغ المقارنة للدورة السابقة، و ذلك من أجل تسهيل المقارنة مع الدورة الحالية، كما تضم الملاحق معلومات مقارنة بين أرقام أهم المقاييس المؤثرة على القرار خلال السنة و أرقام السنة التي سبقتها، و التي تم تلخيصها في الجدول التالي:

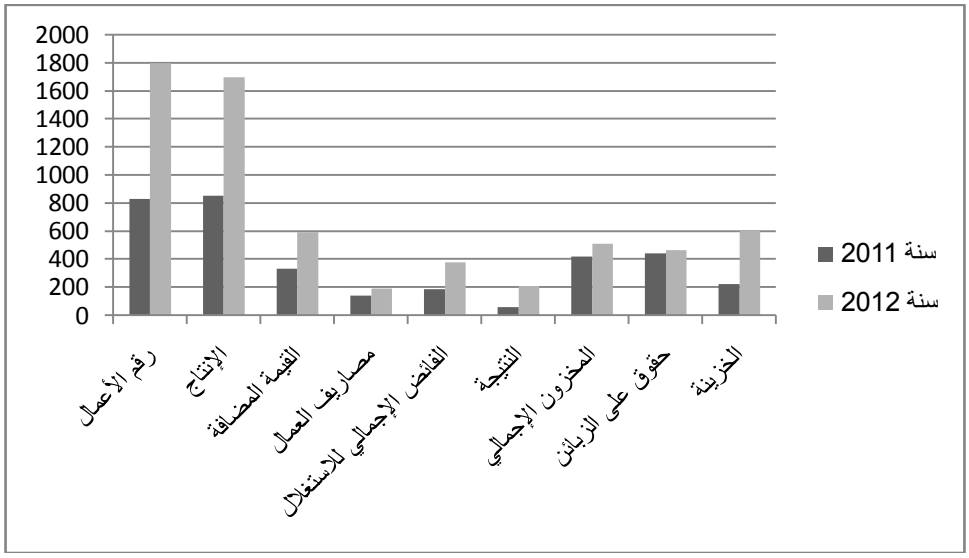
الجدول رقم 23: معلومات مقارنة بين أداء سنة 2011 و 2012 لمؤسسة ALEMO

المجاميع	سنة 2011	سنة 2012	نسبة التطور
رقم الأعمال	829.11	1796.03	216.62%
الإنتاج	850.77	1696.65	199.43%
القيمة المضافة	333.18	594.5	178.43%
مصاريف العمال	142.55	190.98	133.97%
الفائض الإجمالي للاستغلال	186.65	377.13	202.05%
النتيجة	61.38	209.26	340.93%
المخزون الإجمالي	417.37	510.77	122.38%
حقوق على الزبائن	443.42	466.37	105.18%
الخزينة	222.792	601.51	%269.99

المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

و قد تم توضيح هذه المقارنة من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 8: مقارنة بين أداء 2011 و 2012 لمؤسسة ALEMO



المصدر: وثائق مؤسسة ALEMO

خلاصة الفصل الثالث

على غرار جميع المؤسسات في الجزائر بدأت مؤسسة "الجزائرية للآلات و التجهيزات الصناعية" ALEMO بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010، و من خلال هذا الفصل تم التعرض لتجربة المؤسسة في تطبيق هذا النظام خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012، حيث تم تشخيص تقاريرها المالية لمعرفة مدى توفيرها للإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومة المالية، و من ثم إنتاج و تقديم معلومات مالية عالية الجودة. و قد خلصت هذه الدراسة إلى أن مؤسسة ALEMO تتوفر على بعض الإجراءات التي من شأنها تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية و هي:

بالنسبة لخاصية القابلية للفهم

-الالتزام بشكل القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي؛

-الالتزام بمحتوى القوائم المالية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي؛

-توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية؛

-توضيح السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم البنود الظاهرة في القوائم المالية؛

-الإفصاح عن كيفية الوصول إلى بعض الأرقام التي تم دمجها؛

-تفسير كيفية حساب بعض البنود الصعبة الفهم.

بالنسبة لخاصية الملائمة

-جاهزية التقارير المالية فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية؛

-تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية و المستقبلية؛

-تقديم معلومات حول نشاطات المؤسسة للسنة المنقضية؛

-تقديم معلومات مقارنة بين الخطط و التنفيذ الفعلي؛

-تقديم تنبؤات للسنة المقبلة بشكل وصفي؛

-تقديم قوائم مالية تنبؤية.

بالنسبة لخاصية الموثوقية

-تدعيم القوائم المالية برأي مدقق حسابات مستقل؛

-تحديد المستندات المثبتة لمختلف العمليات المسجلة بدقة؛

-القيام بالمطابقة الدورية بين ما هو موجود فعلا و ما هو مسجل؛

-توفير بعض إجراءات الحوكمة.

بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة

-ثبات الطرق المحاسبية من فترة لأخرى؛

-تقديم معلومات مقارنة بشكل وصفي أو عددي في الملاحق.

و بالرغم من هذه الإجراءات إلا أن مؤسسة ALEMO لا تزال تعاني من بعض النقائص التي تحد من جودة معلوماتها المالية و التي يمكن تقديمها في شكل التوصيات التالية:

بالنسبة لخاصية القابلية للفهم

-شرح المصطلحات التقنية (التي تخص نشاطات المؤسسة) الواردة في القوائم المالية بشكل مختصر بغية تحسين فهم المستعملين للقوائم المالية؛

-الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية بغية إعطاء صورة أكثر اكتمالا عن وضعية المؤسسة و أدائها؛

-وجود ملخص أسفل كل قائمة مالية لشرحها باختصار.

بالنسبة لخاصية الملائمة

-تقديم تقارير مالية مرحلية (ثلاثية أو سداسية) بغية جعل المساهمين على اطلاع دائم على وضعية المؤسسة و أدائها؛

-تقديم معلومات تنبؤية على المدى المتوسط و الطويل و عدم الاكتفاء بمعلومات سنة واحدة؛

-تقديم معلومات عن الفرص و الأخطار المحتملة التي قد تواجه المؤسسة؛

-إعادة تقييم الأصول التي يمكن تحديد قيمتها السوقية بدرجة عالية من التأكد؛

-تعديل معدلات الإهتلاك لتتلاءم مع الاستهلاك الحقيقي للمنافع الاقتصادية.

بالنسبة لخاصية الموثوقية

-تقديم مبررات في التقارير المالية حول التقديرات الشخصية التي تبنتها المؤسسة (تبريرات حول معدلات الإهتلاك المستعملة و المؤونات المكونة)؛

-ضرورة تسجيل العمليات فور حدوثها؛

-وضع ضوابط رقابية على الدخول للبرامج الحاسوبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية؛

-الإفصاح عن الأحداث السلبية و الصعوبات التي تواجه الم ؤسسة و عدم الاكتفاء بذكر الأحداث الإيجابية فقط؛

-تقسيم و توزيع المهام بين العمال بشكل محكم.

بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة

-تقديم معلومات مقارنة لفترات أكثر من سنة للسماح لمستعملي القوائم المالية بتتبع نشاط المؤسسة؛

-تقديم مؤشرات و نسب مالية لمساعدة مستعملي القوائم المالية على مقارنة و تحليل المعلومات الواردة فيها.

الخاتمة

الخاتمة

نتيجة للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل ما يعرف بالعولمة الاقتصادية من خلال انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض و ظهورها كسوق واحدة ، و تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى الحد من الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية للدول، بما يضمن قراءة موحدة للمعلومات المالية المقدمة للأطراف المستخدمة لها.

و نتيجة لذلك فقد تزايد الاهتمام في السنوات القليلة الماضية بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبي على الصعيد العالمي، و أدى ذلك لتشكيل لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي تعمل على وضع معايير محاسبية تحظى بالقبول العام لأغلبية الدول، وتعمل على التوفيق قدر الإمكان بين مختلف المعايير المحاسبية المحلية، و توفر معلومات ذات جودة عالية لجميع مستخدمي القوائم المالية على الصعيد الدولي و خصوصا المستثمرين.

و قد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية" معالجة إشكالية البحث التي تدور حول توضيح الخصائص التي تميز المعايير المحاسبية الدولية و المزايا التي تقدمها لمستعملي القوائم المالية و المستثمرين على وجه الخصوص و الكيفية التي تقوم بها بضمان جودة المعلومة المالية و تحسينها، و قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سمحت بتأكيد أو نفي الفرضيات المقدمة و بناء على ذلك تم تقديم مجموعة من التوصيات.

1. النتائج:

سمح هذا البحث بالتوصل إلى مجموعة من النتائج و التي كان مصدرها العمل النظري و التطبيقي على السواء، و من هذه النتائج:

أ. توفير الخصائص المحققة لمنفعة المعلومة المالية: تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة في تحديد مضمون هذه القوائم، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، و ترسخ هذا الاتجاه خاصة من خلال التحول في تعريف المحاسبة واعتبارها كنشاط خدمي، و التركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي.

و تتحقق منفعة المعلومات في ظل المعايير المحاسبية الدولية من خلال توفير مجموعة من الخصائص الرئيسية (الملاءمة و العرض العادل) و الثانوية (القابلية للفهم و التحقق و المقارنة و كذا السرعة)، و لا تمثل هذه الخصائص قاعدة أو قانونا إجباريا ولكنها تأخذ صفة التوصيات التي يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية ضرورة تطبيقها، حيث أنها تشكل أساسا لتقييم جودة المعلومات المالية،كما أنها تساعد الجهات المكلفة بوضع المعايير المحاسبية، و تساعد المسؤولين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المالية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة.

ب. توفير قيود للحد من إدارة الأرباح: نظرا لما يترتب على إدارة الأرباح من تضليل وطمس للحقائق، و الذي نجم عنه العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية ، فقد عملت لجنة المعايير المحاسبية الدولية و بعدها مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال المعايير التي أصدراها على تقييد الحرية الممنوحة لمعدي القوائم المالية و ذلك عن طريق استبعاد الكثير من الخيارات التي تتيحها العديد من المعايير المحلية، بالإضافة لفرض قيود صارمة على اختيار و تغيير السياسات المحاسبية و التقديرات الشخصية حيث ينبغي في هذا الشأن مراعاة ملائمة و مصداقية المعلومات المنشورة و الإفصاح عن هذه السياسات و التقديرات و الأسباب التي أدت لتبنيها أو تغييرها، كما أولت أهمية كبيرة لجدول التدفقات النقدية باعتباره وسيلة فعالة للحد إدارة الأرباح حيث لا يتأثر بإمكانية وجود مستحقات خاصة نظرا لاعتماده الأساس النقدي و ليس أساس الاستحقاق، و بالتالي فإن استخدامه إلى جانب قائمة الدخل يسمح باكتشاف إدارة الأرباح.

ج. الاستغناء التدريجي عن مبدأ التحفظ: يعتبر تحديد أثر التحفظ على جودة المعلومة المالية عملية صعبة نتيجة اختلاف آثاره باختلاف نوعه (شرطي أو غير شرطي)، و كذا اختلاف المتغيرات المستعملة في التعبير عنه ، و قد جاءت المعايير المحاسبية الدولية بنظرة جديدة لهذا المبدأ خاصة بالنسبة للدول التي كانت تتبع النموذج الأوروبي، حيث اعتبر الإطار المفاهيمي لسنة 1989 التحفظ كمجرد إدراج نوع من الاحتياط في مواجهة حالات عدم التأكد مع عدم المبالغة في اللجوء إليه، أما الإطار المفاهيمي لسنة 2010 فقد تخلى بشكل كلي عن هذا المبدأ و اعتبر أنه يتعارض مع الخصائص النوعية للمعلومة المالية. و رغم ذلك و بالإطلاع على المعايير المحاسبية الدولية نلاحظ استمرار العمل بهذا المبدأ في الكثير من الجوانب المرتبطة بحالات عدم التأكد.

د. توجيه المعلومات المالية لمساعدة المستثمرين على تقييم المنشأة بشكل دقيق: إن الهدف الأساسي للمعايير المحاسبية الدولية هو توفير معلومات ملائمة و موثوقة تساعد المستثمرين على تحديد قيمة المؤسسة و أسعار أسهمها بشكل دقيق، لذلك فقد تبنت هذه المعايير نظرة اقتصادية و تنبؤية على حساب النظرة التاريخية و الضريبية، و ذلك من خلال استعمال مبدأ "الجوهر فوق الشكل" الذي ينص على تفضيل الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية، و استخدام القيمة العادلة التي تؤدي لإظهار أصول و خصوم المؤسسة بقيمتها الحقيقية. مما سبق يمكن القول أن الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية المنشورة قد تحققت.

و على غرار العديد من دول العالم المتقدمة و النامية التي التحقت بركب التوافق المحاسبي الدولي، قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بتبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق و المعايير المحاسبية الدولية ،كأحد أساليب تسهيل المعاملات الدولية و جذب الإستثمارات وتنشيط السوق المالي، و ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ تسعينات القرن الماضي ، و التي مست المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، حيث تبين أن المخطط المحاسبي الوطني لم يعد يلبي الاحتياجات المعلوماتية و الاقتصادية،كما أن الإبقاء على تطبيق هذا المخطط بشكله الحالي، في ظل الظروف الجديدة، قد يزيد من مشاكل المؤسسات الاقتصادية و يثقل كاهلها،

و يرفع من تكلفة اندماجها في الاقتصاد العالمي، الذي أصبحت الممارسة المحاسبية فيه مستندة لإطار مرجعي دولي يهدف لتوفير معلومات تلبي احتياجات جمهور واسع من المتعاملين الاقتصاديين و لا يقتصر على إدارة الضرائب أو بعض الفئات المحدودة من المتعاملين المحليين.

و قد حاولنا من خلال القسم التطبيقي توضيح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المالية في المؤسسة الجزائرية من خلال التطرق لحالة مؤسسة "الجزائرية للتجهيزات و الآلات الصناعية" ALEMO، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل الخصائص النوعية المحددة لجودة المعلومات المالية حسب ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية، و ذلك من خلال الوصول إلى أهم الإجراءات و الضوابط المحققة لكل خاصية من هذه الخصائص، ثم ملاحظة مدى تحققها في المؤسسة محل الدراسة. و قد تم التوصل إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يحقق بعض عناصر جودة المعلومة المالية لكن هذا الأثر يبقى محدودا في ظل عدم تسعير المؤسسة في سوق مالي نشط و هو شرط أساسي لكي تؤدي المعايير المحاسبية الدولية الغاية المرجو ة منها، و بالتالي يمكن القول أن الفرضية الثانية المتعلقة بضمان النظام المحاسبي المالي لجودة المعلومة المالية التي تنتجها المؤسسة الجزائرية رغم غياب سوق مالي بالمعنى الحقيقي قد تحققت جزئيا. إن الملاحظ من خلال التربص الميداني هو استمرار تبني المقاربة الضريبية و التاريخية للمحاسبة على حساب المقاربة الاقتصادية و المستقبلية التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدولية، حيث يظهر ذلك جليا من خلال عدم توفر الكثير من الإجراءات المحققة لخاصية الملاءمة و عدم الإفصاح عن كثير من المعلومات التي يحتاجها مستعملو القوائم المالية ، و منه يمكن القول أن الفرضية الثالثة المتعلقة بإدراك مسيري المؤسسة الجزائرية لدور المعلومات المالية في ترشيد القرارات لم تتحقق.

2. التوصيات

رغم الجوانب الإيجابية التي تميز المعايير المحاسبية الدولية و التي تعمل على تحسين جودة المعلومة المالية إلا أن هناك بعض الانتقادات التي تواجهها و التي قد تحد من هذه الجودة، لذلك على مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن يعمل على معالجتها من خلال:

- التقليل من الخيارات و البدائل المحاسبية التي تنضوي عليها المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص قواعد القياس و الإفصاح، و التي قد تقف عائقا أمام تقريب الممارسات المحاسبية بين البلدان و تزيد من إمكانية لجوء المسيرين لإدارة الأرباح.
- العمل على شرح المعايير بشكل أكثر تفصيلا بغرض تطبيقها بنفس الكيفية من طرف جميع المؤسسات التي تستخدمها و بالتالي توفير معلومات مفهومة و قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.
- تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (باعتبار أن المعايير الحالية موجهة أساسا للمؤسسات الكبيرة المسعرة في البورصة)، حيث قد تتحمل هذه المؤسسات أعباء كبيرة لتطبيق هذه المعايير دون أن يكون لذلك تأثير مباشر على جودة معلوماتها.

-إن التأثير الكبير للدول المتقدمة بشكل عام والإنجلوسكسونية بشكل خاص في سيرورة إعداد المعايير وصياغتها يجعلها أكثر ملائمة لخصوصيات البيئة السائدة في هذه الدول، مما يحتم على الدول النامية توحيد جهودها من أجل إيصال صوتها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية لكي تأخذ مطالبها في الحسبان. من جهة أخرى، من الضروري تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر حتى تؤدي دورها في تحسين جودة المعلومة المالية على أكمل وجه و ذلك من خلال:

-العمل على تطوير السوق المالي في الجزائر وتفعيل دوره في تمويل المؤسسات، و الانضمام للمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية.

-العمل على تشجيع إنشاء شركات المساهمة التي تعتبر الأساس لقيام السوق المالي.

-تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي و المساهمة في نشر ثقافة الإستثمار في السوق المالي.

-الإسراع في تطبيق برامج الخوصصة باعتبار أن الشركات الخاصة تشكل أساس أي سوق مالي.

-تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية و خصوصا قوانين الضرائب و القانون التجاري.

-ضرورة القضاء على الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على جودة المعلومة المالية المنشورة، حيث أن من متطلبات نجاح المعايير المحاسبية الدولية هو الشفافية و الصدق في التقرير عن الظواهر التي مرت بها المؤسسة.

-محاولة التخفيف من حدة ظاهرة النشاط الموازي الذي يتعارض و مبدأ الشفافية و المصداقية.

-كسر الجمود الاقتصادي والمالي بتحسين جودة المنتوج الجزائري من خلال توفير المنتوج المعرفي القادر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبتالي تأسيس مؤسسات جزائرية تنافس المؤسسات الأجنبية وتكون بحاجة فعلا إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

-إن تحسين جودة المعلومة المالية يتطلب تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بسهولة، و هنا يجب على المؤسسات الجزائرية أن تواكب التطورات التكنولوجية والاقتصادية و خصوصا المعلوماتية وتطوير أنظمة معلوماتها المحاسبية وفق ذلك.

-ضرورة تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة و توسيع تشكيلته لتتضمن كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة في الجزائر، و إعطائها فرصة لتقديم الاقتراحات والتوجيهات الضرورية، حيث أن ذلك سيؤدي للإحاطة باحتياجات مختلف فئات مستعملي القوائم المالية.

-العمل على تطوير مهنة المحاسبة وفق معايير المهنة المعمول بها دوليا كالانضمام إلى الإتحاد الدولي للمحاسبين، و تدعيم ذلك بإقامة شراكات إستراتيجية بين المهنيين الجزائريين والأجانب.

3. آفاق الدراسة

بعد دراستنا لهذا الموضوع ، تظهر لنا إمكانية مواصلة البحث فيه من عدة جوانب، يمكن لها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، فمع اتخاذ الجزائر إجراءات لتفعيل السوق المالي المحلي و استعداد العديد من المؤسسات العمومية للدخول إليه، يظهر من المهم دراسة تأثير دخول هذه المؤسسات للسوق المالي على جودة معلوماتها المالية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية:

1. إبراهيم الجزراوي, عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.
2. أحمد بسيوني شحاته، عبد الوهاب نصر علي، ا لمحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و العربية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3. أحمد بسيوني شحاتة،كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتقدمة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
4. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري و النظم التطبيقية: النظام اليدوي – تحليل و تصميم النظم – نظام الحاسب. دار الإشعاع الفنية، 2003.
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة . الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
7. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات . الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي) . الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
9. أمين السيد أحمد لطفي، إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة. الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
10. جمعة حميدات، محمد أبو نصار، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية و العملية، دار وائل، عمان، 2008.
11. حسين القاضي، مأمون حمدان، ا لمحاسبة الدولية و معاييرها . الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
12. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات. الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .
13. حيدر محمد بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة. الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2007.
14. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs. الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2008.
15. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية و حلولها . الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
16. عبد الحليم كراجة، الإدارة المالية بين النظرية و التطبيق. دار الأمل، إربد، 1991.

17. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرار. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
18. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير . الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006.
19. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية. الطبعة الأولى، دار وائل، حلب، 2005.
20. رضوان حلوة حنان, أسامة الحارس, فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية . دار الحامد، عمان، 2003.
21. روبرت ميجز و آخرون، ترجمة محمد عبد القادر الديسقي، مكرم عبد المسيح باسيلي، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال. دار المريخ،'الرياض، 2006.
22. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة . الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
23. عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية. الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009.
24. عمار عمورة، شرح القانون التجاري الجزائري. دار المعرفة، الجزائر، 2010.
25. قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، نظم المعلومات المحاسبية . وحدة الحدباء، الموصل، 2004.
26. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة . المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
27. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار . المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
28. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية. الأوراق الزرقاء، البويرة، 2012.
29. مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي. دار المسيرة، عمان، 2006.
30. محمد أبو نصار، جمعة حميدات ،معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدوليةالجوانب النظرية و العملية . دار وائل، عمان، 2008.
31. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية. الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
32. محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية . الطيعة الأولى، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
33. محمد مطر، الاتجاه الحديث في التحليل المالي و الائتماني. الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006.
34. محمود السيد الناغي، إتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة. المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
35. محمود السيد الناغي، أسس المحاسبة: التأصيل و إطار التطبيق. المكتبة العصرية، المنصورة، 2006.

36. منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

37. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية . الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

38. وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

باللغة الفرنسية:

39. BRUN Stéphane, Guide d'application des normes IAS/IFRS. Editions Berti, Alger, 2011.
40. DEVASSE H, PARRUITE M, SADOU A, Manuel de comptabilité. Edition Berti, Alger, 2010.
41. DUCASSE Eric et autres, Normes comptables internationales. Edition De Boeck Université, Bruxelles, 2005.
42. GUEDJ Norbert, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition d'Organisation, 2éme Edition, Paris, 2001.
43. MAILLET Catherine, LE MANTH Anne, Les normes comptables internationales. Editions Foucher, Paris, 2006.
44. MYKITA Patrick, ALLALI Chérif-Jacques, Comptabilité des sociétés. Edition Berti, Alger, 2010.

باللغة الإنجليزية:

45. MCKEE Thomas E, Earnings Management An Executive Perspective. 1st Edition, South Western, 2005.
46. MIRZA Abbas Ali, ORREL Magnus, HOLT Graham J, IFRS, Practical implementation Cuide and workbook. 2nd Edition, John Wiley & sons , New Jersey, 2008.
47. NANDAKUMAR A, MEHTA Kalpesh J, GOSH T.P, Inderstanding IFRS fundamentals. John Wiley & sons, New Jersey, 2010.
48. NOBES Christpher, International harmonisation of accounting. Royal Holloway, University of London, 2006.

ثانيا: المقالات و الدوريات

باللغة العربية:

1. أحمد عبد العزيز، زكرياء جاسم، فراس عبد الجليل الطحان، الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية . مجلة الاقتصاد و الإدارة، مجلة ثلاثية، العدد 85، جامعة المستنصرية، الثلاثي الرابع، 2010، ص.ص.113-135.

2. إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30، جامعة بغداد، 2012، ص.ص.281-308.

3. رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنيبات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الإئتماني في البنوك التجارية الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، الجامعة الأردنية، 2012، ص.ص.465-494.
4. مدني بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر". مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، a. ص.ص.52-59.
5. مدني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات و الأهداف. مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006، ص.ص. 115-121.

باللغة الفرنسية:

6. BRETON Geaton, SCHATT Alain, Manipulation comptable: les dirigeants et les autres parties prenantes. La revu e de FINANCIER, N=° 139, Janvier 2003, p.p. 18-26.
7. DEMARIA Samira, DUFOUR Dominique, Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS: quel rôle pour la prudence. Manuscrit auteur, publié dans "Comptabilité Contrôle Audit, Numéro spécial, 2007, p.p. 195-218".
8. GERALD Gilbert, Que reste-t-il du principe de prudence, Evolution historique et questionnement. Revue française de la comptabilité, N=° 454, Mai 2012, p.p.47-49.
9. HAMDI Badreddine, ELABIDI Houda, L'information Comptable en juste valeur: Quelle utilité pour les investisseurs ?, Manuscrit auteur, publié dans "La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, Strasbourg, 2009".
10. KHARRAT Karim, Le passage aux normes internationales: de nouvel options pour le pilotage de resultats?, Manuscrit auteur, publié dans "COMPTABILITE, CONTROLE, AUDIT ET INSTITUTION(S), Tunisie, 2006".
11. MARD Yves, Vers une information comptable plus transparente: L'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables. Manuscrit auteur, publié dans "Comptabilité et Connaissances, France, 2005".
12. MICHAILESCO Céline, Qualité de l'information**.** Manuscrit auteur, publié dans "Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, 2009, p.p.1023-1033".
13. RAFFOURNIER Bernard, Les opposoitions françaises à l'adoption des IFRS: examen critique et tentative d'explication , revue Comptabilité - Contrôle - Audit**,** N=°3**,** Tome 13, 2007, p.p.21-41.
14. SAADI Tayeb, Création de valeur: L'impact des normes IFRS sur le contenu informationnel du résultat net: Le cas de la France, Manuscrit auteur, publié dans "La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, Strasbourg, 2009".
15. SAADI Tayeb, Contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après l'introduction des normes IFRS:Le cas de lla France, Manuscrit auteur, publié dans "Crises et nouvelles problématiques de la Valeur", Nice, 2010".

باللغة الإنجليزية:

16. BARTH Mary E, LANDSMAN Wayne R, LANG Mark H, International Accounting Standards and Accounting Quality. Journal of Accounting Research, Vol. 46, No. 3, U.S.A, June 2008, p.p.467-498.
17. BEISLAND Leif Atle, A Review of the Value Relevance Literature. The Open Business Journal**,** Vol. 2, February 2009, p.p.7-27.

18. BENEISH Messod D, Earnings management: a perspective. Managerial Finance, Vol. 27, Issue 12, 2001, p.p.3-17.
19. FAN Qintao, ZHANG Xiao-jun, Accounting Conservatism, Aggregation, and Information Quality. Contemporary Accounting Research, Vol. 29, Issue 1, March 2012, p.p.38-56.
20. FIELDS Tomas D, LYS Thomas Z, VINCENT Linda , Emperical research on accounting choice, Journal of Accounting and Economics , No. 31, 2001, p.p.255-307.
21. HEALY Paule M, WAHLEN James Michael, A review of the earnings management littérature and its implications for standard setteing. Accounting Horizon, Vol. 13, No. 4, December 1999, p.p.365-383.
22. HELLMAN Niclas, Accounting conservatism under IFRS. Accounting in Europe, Vol. 5, Issue 2, 2008, p.p.71-100.
23. NILSSON Henrik, Essays on the value relevance of financial statement information. Studies in Business Administration, Series B, No. 50, 2003, p.p.1-33.
24. OBAIDAT Ahmed N, Accounting information qualitative caracteristics gap: Evidence from Jordan. International Management Review, Vol. 3, No. 2, 2007, p.p. 26-32.

ثالثا: الرسائل الجامعية

باللغة العربية

1. أحمد عبد الهادي شبير ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين)، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
2. أم الخير دشاش، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية، رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
3. إيمان بوقروة، كيفية تفادي الإزدواج الضريبي الدولي في إطار الإتفاقيات الجبائية الدولية (دراسة حالة الإتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية)، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009-2010.
4. سعاد بورويسة، أثر تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية قسنطينة)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
5. سليم طرابلسي، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة صوفية سوق أهراس LASA)، رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
6. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي (حالة BP EXPLORATION LIMITED، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

7. صالح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي ، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

8. عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (دراسة حالة مجمع الرياض سطيف)، رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006.

9. منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (درسة ميدانية)، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

10. نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

باللغة الفرنسية

11. BENGELLOUN Omar, SENTISSI Hicham, ASLY Fatim Zahra, L'impact des nouvelles normes IFRS sur la qualité de l'information financière. Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de maitrise des sciences et techniques comptables et financières, Institut Supérieur de Comptabilité, Audit et Finance, Université Montesquieu, Bordeau, 2008.

12. DEMERENS Frédiric, Utilité et comparabilité de l'information sectorielle Application aux groupes hôteliers internationaux, Thèse de doctorat, Ecole doctorale technologique et professionnelle, Conservatoire national des arts et métiers, Paris, 2011.

13. DEZITTER Mélanie, PIRON claire, Les normes IAS, Mémoire du Master, ESC Lille, 2002.

14. PLATET – PIERROT Françoise, L'information financière à la lumière d'un changement de cadre conceptuel comptable: Etude du message du Président des sociétés cotées françaises. These de doctorat, Institut des sciences de l'entreprise et du management, Université Montpellier1, 2009.

باللغة الإنجليزية:

15. BAGAEVA Alexandra,The quality of published accounting information in Russia, Ph. D thesis, Faculty of Economics and Business Administration, Department of Accounting, University of Oulu, 2010.

16. C.A. Ton, IFRS and Earnings Management Aggregate accruals approach on Dutch listed companies, Master Thesis, Erasmus School of Economics, Rotterdam, 2011.

17. IRA YUTA Chairas, WIRAWAN E.D. Radianto, Accounting Harmonization in ASEAN, The Process, Benefits and Obstacles, Master Thesis, School of Economics and Commercial Law, Göteborg University, Gothenburg, 2001.

18. THI PHUONG THAO Nguyen, Impact of globalization on international accounting harmonization: A case of VIETNAM, Master Thesis, Department of Business Studies, HELP University College, Hanoi, 2010.

19. ZHANG Jian, The Effect of IFRS Adoption on Accounting Conservatism, New Zealand Perspective, Master thesis, Faculty of Business and Law, Auckland University of Technology, 2011.

رابعا: المؤتمرات و الملتقيات و الأيام الدراسية

باللغة العربية:

1. الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق، ملتقى دولي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 7 و 8 ديسمبر 2010.
2. النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و معايير المراجعة الدولية: التحدي ، ملتقى دولي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و 14 ديسمبر 2011.
3. مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي و العشرين ، ملتقى دولي، جامعة الملك سعود، الرياض، 18و 19 ماي 2010.
4. إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، ملتقى دولي، جامعة الزيتونة، عمان،2007.
5. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ملتقى دولي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.
6. الإصلاح المحاسبي في الجزائر، مؤتمر دولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29 و 30 نوفمبر 2011.

باللغة الفرنسية:

7. Comptabilité et développement, 17ème congrès de l'Association Française de Comptabilité, Valenciennes, 30-31 Mai et 1er Juin 1996.
8. L'identification et la maîtrise des risques: enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, 24éme congrés de l'Association Francophone de Comptabilité, Valenciennes, Mai 2003.
9. Norme et mondialisation, 25éme congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Orléans, le 12-14 mai 2004.

باللغة الإنجليزية:

10. 1st International Conference on Business and Information, University of Kelaniya, Sri Lanka, 2010.

خامسا: أوراق بحثية

باللغة العربية:

1. عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق و التطبيق ، جامعة الإسراء، عمان، 2003.
2. محمد عماد صلاح عبد الحفيظ، سيد أحمد الزهراء الشحات، إدارة الأرباح. كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2008.

3. تقييم الأداء في الشركات متعددة الجنسيات

http://fadibachir.blogspot.com/2013/01/blog-post_22.html، 2013/04/14

باللغة الفرنسية:

4. CORMIER Denis, Le referentiel comptable international IFRS et la comptabilité a la juste valeur: fiabilité et pertinence pour les investisseurs, Cahier de recherche, ESG UQAM, Novembre 2009.
5. DANJOU Philippe, une mise au point concernant les international financial reporting standards (norms ifrs), Fervrier 2013. www.ifrs.org/features/Documents/Mise-au-point-concernant-les-normes-IFRS-February-2013.pdf 20/04/2013

باللغة الإنجليزية:

7. BOELENS Suzanne, VAN BEEST Ferdy, BRAAM Geert, Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics, NiCE Working Paper 09-108, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University, Nijmegen, April 2009.
8. GUNNY Katherine, What are the consequences of real earnings management. Working paper, University of Colorado at Boulder, 2005.
9. HOUQE Nurul, MONEM Reza, CLARKSON Peter , Understanding IFRS adoption: A review of current debate and consequences, Research paper, Financial research network (FIRN), May 2013.
10. RUCH George W, TAYLOR Gary, Accounting Conservatism and its Effects on Financial Reporting Quality: A Review of the Literature, Social Science Research Network, Working Paper Series, Culverhouse School of Accountancy, University of Alabama, 2011.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. المعايير المحاسبية الدولية كاملة باللغة العربية

http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=336، 2013/02/03 .

2. http://www.focusifrs.com
3. http://www.iasplus.com
4. http://www.deloitte.com
5. http://www.kpmg.com

http://www.ifrs.org

سابعا: تقارير و منشورات

1. Chambre de Commerce et d'Industrie RHUMEL, Projet de Système Comptable Financier, Constantine, 2010.
2. Detloitte, Guide de reference sur les ifrs, Edtdion 2012.

ثامنا: الجريدة الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 74 لـ .25 نوفمبر 2007 الحاملة للقانون رقم 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم27 لـ . 28 مايو 2008 الحاملة للمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى سنة 1429 الموافق لـ 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1428 الموافق لـ . 25 نوفمبر 2007 و المتضمن للنظام المحاسبي المالي.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19 لـ . 25 مارس 2009 الحاملة للقرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ . 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و طريقة عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

الملاحق

الملحق رقم 1: ميزانية مؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب المعيار IAS 1

ن		ن ن-		1	ن-1
الموجودات					
الموجودات غير المتداولة					
الممتلكات والتجهيزات والمعدات	**x**			**x**	
الشهرة	x			x	
تراخيص التصنيع	x			x	
الاستثمارات في شركات زميلة	x			x	
موجودات مالية أخرى	x			x	
		x			x
الموجودات المتداولة					
المخزونات	x			x	
الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى	x			x	
مصاريف مسجلة مسبقا	x			x	
النقد والنقد المعادل	x			x	
		x			x
إجمالي الموجودات		x			x
حقوق المساهمين والخصوم					
رأس المال والاحتياطيات					
رأس المال المصدر	x			x	
الاحتياطيات	x			x	
الأرباح (الخسائر) المتراكمة	x			x	
		x			x
حصة الأقلية		x			x
الخصوم غير المتداولة					
اقتراضات منتجة للفائدة	x			x	
ضريبة مؤجلة	x			x	
التزام منفعة التقاعد	x			x	
		x			x
المطلوبات المتداولة					
الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى	x			x	
اقتراضات قصيرة الأجل	x			x	
الجزء الجاري من الاقتراضات التي تحمل فائد	x			x	
مخصص الضمان	x			x	
		x			x
إجمالي حقوق المساهمين والخصوم		**x**			**x**

الملحق رقم 2: قائمة الدخل لمؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب IAS 1

(تصنيف المصاريف حسب طبيعتها)

	ن	ن-1
الدخل	X	X
دخل تشغيلي أخر	X	X
التغيرات في مخزون البضائع الجاهزة والأعمال قيد الإنجاز	(x)	(x)
عمل تم إنجازه من قبل المؤسسة ورسملته	X	X
بضائع ومواد مستهلكة	(x)	(x)
مصاريف الموظفين	(x)	(x)
مصاريف الإهتلاك والإطفاء	(x)	(x)
مصاريف تشغيلية أخرى	(x)	(x)
الربح من العمليات	X	X
مصاريف مالية	(x)	(x)
إيرادات من الشركات الزميلة	X	X
الربح قبل الضريبة	X	X
مصروف ضريبة الدخل	(x)	(x)
الربح بعد الضريبة	X	X
حصة الأقلية	(x)	(x)
صافي الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية	X	X
البنود غير عادية	X	(x)
صافي الربح للفترة	X	X

الملحق رقم 3: قائمة الدخل لمؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب IAS 1

(تصنيف المصاريف حسب الوظائف)

	ن	ن-1
الدخل	X	x
تكلفة المبيعات	(x)	(x)
إجمالي الربح	X	x
دخل تشغيلي أخر	X	x
تكاليف التوزيع	(x)	(x)
المصاريف الإدارية	(x)	(x)
مصاريف تشغيلية أخرى	(x)	(x)
الربح من العمليات	X	x
مصاريف مالية	(x)	(x)
إيرادات من الشركات الزميلة	X	x
الربح قبل الضريبة	X	x
مصروف ضريبة الدخل	(x)	(x)
الربح بعد الضريبة	X	x
حصة الأقلية	(x)	(x)
صافي الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية	X	x
البنود غير عادية	X	(x)
صافي الربح للفترة	X	X

الملحق رقم 4: جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة اقتصادية بتاريخ 12/31/ن حسب المعيار IAS 7

(الطريقة المباشرة)

	ن	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
مقبوضات نقدية من العملاء	X	
مدفوعات نقدية للموردين والعاملين	(x)	
النقدية الناتجة من العمليات	X	
فوائد مدفوعة	(x)	
ضرائب دخل مدفوعة	(x)	
التدفقات النقدية قبل البنود الاستثنائية	X	
مقبوضات من تسوية خسائر الزلازل	X	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**X**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
مدفوعات للحصول على الشركة التابعة بعد خصم النقدية التي تم الحصول عليها	(x)	
مدفوعات لشراء موجودات ثابتة	(x)	
مقبوضات من بيع معدات	X	
فوائد محصلة	X	
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	X	
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**X**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال	X	
مقبوضات من قروض طويلة الأجل	X	
مدفوعات عن موجودات مستأجرة بعقود تمويلية	(x)	
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للمساهمين*	(x)	
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**X**
صافي الزيادة في النقدية والنقدية المعادلة		X
النقدية والنقدية المعادلة في بداية الفترة		X
النقدية والنقدية المعادلة في نهاية الفترة		X

يوضح هذا الملحق المبالغ المتعلقة بالفترة الحالية فقط، لكن في التطبيق العملي ينبغي عرض الأرقام المقارنة للفترة السابقة.

* يمكن عرض هذا البند ضمن الأنشطة التشغيلية

الملحق رقم 5: جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة اقتصادية بتاريخ 12/31/ن حسب المعيار IAS 7

(الطريقة غير المباشرة)

	ن	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح قبل الضرائب والبنود الاستثنائية يعدل بما يلي:	X	
الإهتلاك	X	
خسائر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية	X	
إيرادات استثمارية	(x)	
مصروف الفوائد	X	
صافي ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل	X	
الزيادة في المدينون والمستحقات الأخرى	(x)	
النقص في المخزون	X	
النقص في الدائنين التجاريين	(x)	
النقدية الناتجة عن العمليات	X	
الفوائد المدفوعة	(x)	
الضرائب المدفوعة	(x)	
التدفقات النقدية قبل البنود الإستثنائية	X	
مقبوضات من تسوية خسائر الزلزال	X	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		X
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
مدفوعات لشراء الشركة التابعة بعد خصم النقدية التي تم الحصول عليها	(x)	
مدفوعات لشراء موجودات ثابتة	(x)	
مقبوضات من بيع معدات	X	
فوائد محصلة	X	
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	X	
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		X
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال	X	
مقبوضات من قروض طويلة الأجل	X	
مدفوعات عن موجودات مستأجرة بعقود تمويلية	(x)	
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للمساهمين	(x)	
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		(x)
صافي الزيادة في النقدية والنقدية المعادلة		X
النقدية والنقدية المعادلة في بداية الفترة		X
النقدية والنقدية المعادلة في نهاية الفترة		X

يوضح هذا الملحق المبالغ المتعلقة بالفترة الحالية فقط، لكن في التطبيق العملي ينبغي عرض الأرقام المقارنة للفترة السابقة.

الملحق رقم 6: جدول التغيرات في رأس المال لمؤسسة اقتصادية في 31 /12/ن حسب المعيار IAS 1

	رأس المال المساهم	علاوات الإصدار	فرق إعادة التقييم	فرق التحويل	الربح المتراكم	الإجمالي
الرصيد في 12/31/ن-2	X	x	X	(x)	x	x
التغيرات في السياسة المحاسبية					(x)	(x)
رصيد معاد معالجته	X	x	X	(x)	x	x
فائض إعادة تقييم الممتلكات			X			x
العجز في إعادة تقييم الإستثمارات			(x)			(x)
فروقات تحويل العملات				(x)		
صافي الأرباح والخسائر غير المعترف بها في قائمة الدخل			X	(x)		x
صافي الربح للفترة					x	x
أرباح الأسهم					(x)	(x)
الزيادة في رأس المال	X	x				X
الرصيد في 12/31/ن-1	X	x	X	(x)	x	X
العجز في إعادة تقييم الممتلكات			(x)			(x)
فائض إعادة تقييم الاستثمارات			X			X
فروقات تحويل العملات			(x)			(x)
صافي أرباح وخسائر غير معترف بها في قائمة الدخل			(x)	(x)		(x)
صافي الربح للفترة					X	X
أرباح الأسهم					(x)	(x)
الزيادة في رأس المال	X	x				X
الرصيد في 12/31/ن	X	x	X	(x)	X	X

الملحق رقم 7: المعلومات القطاعية لمؤسسة اقتصادية في 12/31/ن حسب ما ينص عليه المعيار IAS 14

	منتجات ورقية		منتجات مكتبية		نشر		عمليات أخرى		محذوفات		موحد	
	ن	ن-1	ن	ن-1	ن	ن-1	ن	ن-1	ن	ن-1	ن	ن-1
الإيراد												
المبيعات الخارجية	55	50	20	17	19	16	7	7				
المبيعات ما بين القطاعات	15	10	10	14	2	4	2	2	39	30		
إجمالي الإيراد	70	60	30	31	21	20	9	9	29	30	101	90
النتيجة												
نتيجة القطاع	20	17	9	7	2	1	صفر	صفر	(1)	(1)	3	24
مصاريف عامة غير مخصصة											(7)	(9)
الربح التشغيلي											23	15
مصروف الفائدة											(4)	(4)
إيراد الفائدة											2	3
حصة صافي أرباح الشركات الزميلة	6	5					2	2			8	7
ضرائب الدخل											(7)	(4)
الربح من الأنشطة العادية											22	17
الخسارة غير العادية: التلف في المصنع من زلزال غير مغطى بالتأمين		(3)										(3)
صافي الربح											22	14
معلومات أخرى												
موجودات القطاع	54	50	34	30	10	10	10	9			108	99
استثمار في شركات زميلة تعالج بطريقة حقوق الملكية	20	16					12	10			32	26
أصول الشركة غير المخصصة											35	30
إجمالي الأصول الموحدة											175	155
خصوم القطاع	25	15	8	11	8	8	1	1			42	35
خصوم الشركة غير المخصصة											40	55
إجمالي الخصوم الموحدة											82	90
المصروف الرأسمالي	12	10	3	5	5		4	3				
االإهتلاك	9	7	9	7	5	2	3	4				
المصاريف غير النقدية باستثناء الاهتلاك	8	2	7	3	2	2	2	1				

يوضح هذا الجدول الإفصاحات القطاعية التي يتطلبها المعيار IAS 14 "الإبلاغ القطاعي" لمؤسسة متعددة الأنشطة ومتعددة الجنسيات، و هذا المثال معقد بشكل مقصود لتوضيح معظم أحكام هذا المعيار، و لأغراض الإيضاح تم عرض معلومات مقارنة لسنتين.

الملخص

على إثر التطورات التي عرفتها طبيعة المعاملات الاقتصادية، التي أصبحت تأخذ في كثير من الأحيان أبعادا دولية، تعاظمت أهمية المعلومات المالية في مجال اتخاذ القرارات، و ذلك على المستويين المحلي و الدولي على حد سواء. و عليه أصبح من الضروري إخضاع الممارسات المحاسبية إلى معايير تضمن فهم و تفسير تلك المعلومات بطريقة موحدة من طرف المتعاملين الذين ينتمون لدول مختلفة ، من هذا المنطلق كان ظهور المعايير المحاسبية الدولية و انتشار تطبيقها في العديد من دول العالم.

فبموجب المعايير المحاسبية الدولية تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات مالية ذات جودة عالية، عن طريق توفير مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية (الملائمة و العرض العادل) و المساعدة (القابلية للفهم و التحقق و المقارنة و كذا السرعة) ، و ذلك بما يحقق منفعتها في اتخاذ القرارات، و تستبعد المعايير المحاسبية الدولية الكثير من الخيارات المحاسبية التي تتيحها العديد من المعايير المحلية، كما تفرض قيود صارمة على اختيار و تغيير و الإفصاح عن السياسات المحاسبية و التقديرات الشخصية بغية الحد من إدارة الأرباح.

لا تعتمد المعايير المحاسبية الدولية، بشكل كبير، على مبدأ التحفظ و تعتبره يقود لنتائج مضللة عن المركز المالي للمؤسسة و أدائها، و بالمقابل تعتمد على مبدأ "الجوهر فوق الشكل"و مبدأ "القيمة العادلة" بغية مساعدة المستثمر على تقييم أداء المؤسسة بشكل أفضل و من ثم تقدير قيمتها بشكل دقيق . و قد حاول البحث إظهار كل هذه الجوانب من خلال الطرح النظري الذي تضمنه الفصل الأول و الثاني من المذكرة.

و في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، على المستوى الداخلي والخارجي، فقد تبنت في السنوات الأخيرة نظاما محاسبيا ماليا جديدا يتوافق و المعايير المحاسبية الدولية، و قد جاءت الدراسة التطبيقية، التي تضمنها الفصل الثالث من المذكرة، كمحاولة لم عرفة مدى استجابة المؤسسة الجزائرية لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بجودة المعلومة المالية من خلال ملاحظة مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المالية التي تنتجها.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، المعلومة المالية، القوائم المالية، جودة المعلومة المالية، المؤسسة.

Résumé:

Suite aux évolutions qu' a connu la nature des transactions économiques, qui ont pris souvent des dimensions internationales, l'information financière a pris beaucoup d'importance dans la prise de décision tant au niveau national qu'international. ainsi les pratiques comptables doivent désormais s'effectuer selon des normes susceptibles de permettre une même compréhension ainsi qu'une même interprétation par des opérateurs appartenant à différents pays, c'est pour cela que les normes comptables internationales ont été adoptées et sont, désormais, appliquées dans de nombreux pays.

En vertu de ces normes, l'entreprise doit fournir des informations financières de haute qualité en présentant un ensemble de caractéristiques qualitatives essentielles (la pertinence et l'image fidèle) et auxiliaires (compréhensibilité, vérifiabilité, comparabilité, rapidité), ce qui rendent ces informations utiles aux fins de prise de décisions. En excluant beaucoup d'options comptables appliquées par d'autres normes locaux, et en imposant également des règles rigoureuses de choix, de changement et de divulgation des politiques comptables et des estimations personnelles, les normes comptables internationale limitent les pratiques de la gestion de résultat.

En outre les normes comptables internationales réservent une modeste place au principe de prudence, en considérant qu'il aboutit à des résultats trompeuses sur la situation financière de l'entreprise et sa performance, par contre elles se basent sur le principe de "primauté de la réalité économique sur le l'aspect juridique" et le principe de "juste valeur" afin d'aider l'investisseur à mieux évaluer la performance de l'entreprise et par conséquence estimer avec précision sa valeur. Tous ces aspects on été mis en évidence dans le premier et le deuxième chapitre qui constituent la partie théorique du mémoire.

A la suite des changements économique qu'elle connait, tant au niveau intérieur qu'extérieur, l'Algérie a adopté un nouveau système comptable financier conforme au normes comptables internationales, l'étude pratique qui constitue le troisième chapitre de ce mémoire traite du degré de réponse de l'entreprise Algérienne aux exigences des normes comptables internationales en matière de qualité de l'information financière en constatant l'étendue de présence des caractéristiques qualitatives dans les informations financières qu'elle produit.

Mots clés: Normes Comptables Internationales, Informations financières, Etats financiers, Qualité de l'information financière, Entreprise.

Abstract:

Following the evolutions the nature of the economic transactions has knew, which often took international dimensions, the financial informations took much importance in decision making as well at the national level as international. thus the accounting practices must from now on be carried out according to standards likely to ensure understanding and interpreting these informations in uniforme manner by agents from different countries, Therefore the international accounting standards were adopted and, from now on, are applied in many countries.

Under the terms of these standards, the company must provide financial informations of high quality by presenting a set of fundamental (relevance and the faithful representation) and enhancing (Understandability, verifiability, comparability, Timeliness) qualitative characteristics, which make these informations useful for purposes of decision making. And by excluding many accounting options applied by other local standards, and also by imposing rigorous rules on the choice, the change and disclosure of the accounting policies and personal estimates, the international accounting standards limit the practices of the earnings management.

The international accounting standards reserve a modest place to conservatism and consider that it leads to misleading results on the financial situation of the company and its performance, on the other hand they are based on the principal of "primacy of economic reality on the legal aspect " and the principle of "fair value" in order to help the investor to better evaluate the performance of the company and by consequence to estimate with precision its value. All these aspects have been highlighted in the first and the second chapter which constitute the theoretical part of the dissertation.

Following the economic changes that knows as well at the interior level as exterior, Algeria has adopted a new financial accounting system in accordance with the international accounting standards, the practical study which constitute the third chapter of this dissertation try to determine the degree of response of the Algerian company to the requirements of the international accounting standards regarding the financial information quality by noting the extent of presence of the qualitative characteristics in the financial information that she produces.

Keywords: International Accounting Standards, Financial information, Financial statements, Quality of the financial information, Company.